بسم الله الرحمن الرحيم

والبراهين والمعجزات الساطعة

لمؤلفه
الفرد اللوذعي والحكيم الألمعي
آية الله الميرزا حسن الشهير بكوهر

تحقيق وتعليق
عبد الجليل علي الأمير

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

منشورات : جامع الإمام الصادق عليه السلام - الكويت

مكان الطباعة : لبنان - بيروت

كتاب

المخازن

واللمعات والبراهين الساطعة

لمؤلفه

الفرد اللوذعي والحكيم الألمعي

آية الله الميرزا حسن الشهير بكوهر

١٢٦٦ هـ

تحقيق وتعليق

عبد الجليل علي الأمير

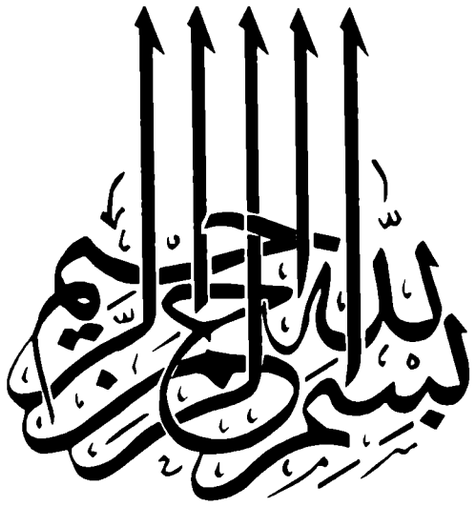
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم وظالميهم أجمعين . ..... وبعد :

هذا الكتاب أعني كتاب{ المخازن واللمعات والبراهين الساطعة } من أهم كتب مدرسة الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي (١١٦٦ هـ - ١٢٤١ هـ) رضوان الله عليه .

لما يتميز من الحكمة المقارنة بين حكمة الشيخ أحمد الأحسائي المستوحاة من الكتاب والسنة المطهرة عليهم السلام وبين حكمة القوم وفلسفتهم المستوحاة من العقل وحده ، وتقليد حكماء اليونان فيما قالوا من خيرهم وشرهم كما أوضحناه في كتاب (فكر ومنهج) .

فإني قد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على مخطوطة لنفس الكتاب من مكتبة الإمام الرضا أرواحنا فداه وعليه السلام ، في الحضرة المشرفة رزقنا الله الوصل والحصول على تلك الأعتاب الطاهرة ، وصورة المخطوطة أخي القارئ الكريم تجدها في الصفحات الأول لهذا الكتاب . وقارنت بين المخطوط وبين الكتاب المطبوع مؤخراً ، وفيه تعليقتان تقريباً مرموز لهما (ح الحائري) في صفحة ٥٤ تعليقة رقم (٢) وصفحة ٦٨ تعليقة رقم (١) كما أني قمت بعنونة المواضيع مع فهرستها والمؤلف رحمه الله كثيراً ما يذكر من الخطبة اليتيمة لأمير المؤمنين عليه السلام الواردة في كشكول الشيخ الأوحد رحمه الله كما ذكرناه في المصدر ومحقق الكشكول ذكر لها مصادر أنه توجد نسخة منها في المكتبة الرضوية المقدسة كما في فهرسها ٩٧/١ في كتب الأخبار و المخطوطات وهي في آخر نسخة من نهج البلاغة مع بعض خطب أخر لم تذكر في النهج مثل خطبة البيان ... وقد صرح بن شهر آشوب في المناقب في بيان علم علي عليه السلام وأنه كان قدوة العلماء .. قال : ومنهم الخطباء وهو عليه السلام

أخطبهم ألا ترى أن خطبة الشقيقية و الهداية و الملاحم و اللؤلؤة و الغراء و القاصعة و الافتخار و الاشباح و الدرة اليتيمة و الأقاليم و الوسيلة و الطالوية و النخلية و السلمانية و الناطقة و الدامغة و الفاطمة . الذريعة ١٩٩/٧ .

وأما ترجمة المؤلف آية الله المولى الميرزا حسن الشهير بكوهر رضوان الله عليه مؤلف هذا الكتاب أخذتها من ترجمة ترجمها آية الله العظمى خادم الشريعة الميرزا عبد الرسول الإحقاقي نجل آية الله الإمام المصلح الميرزا حسن الإحقاقي قدس الله أرواحهما ، لأنها جامعة مانعة كتبها لترجمته على كتاب شرح حياة الأرواح للمؤلف . ولا أحب التقدم عليه رضوان الله عليه .

وإنشاء الله برعاية مولانا صاحب العصر والزمان أرواحنا لتراب أقدامه الفداء كاتب هذه السطور قائم في شرح هذا الكتاب المستطاب (المخازن) وعلى الله التكلان وهو ولي المؤمنين

والسلام على من اتبع الهدى

عبد الجليل علي الأمير

١٤٢٦/١٠/١٢هـ

ترجمة حال المصنف أعلى الله مقامه

بيد آية الله الميرزا عبد الرسول الاحقاقي

هو شيخ الحكماء والمتألهين ، قدوة الفقهاء والمجتهدين ، قوام الملة والدين ، مرجع الفحول والأساطين ، أغلوطة الدهر والزمن ، العلامة الوحيد الأنور المولى الميزا حسن الشهير بـ(كوهر) ،عطر الله تربته القدسية وأعلى رتبته السنية ، كان قدس سره عالماً فاضلاً ، حكيماً محققاً ، مدققاً منطقياً ، فلاق للشعر والأدب ، أوحد أهل زمانه في الأصول ، والفقه ، والحكمة الإلهية ، وعلمي الحديث والتفسير ، وسائر العلوم الدينية والرياضية .

ولادته :

كان أصل ومولدهذا الرجل العظيم في قرية (أوشتبين) من مناطق (قره داغ) و (أرسباران) في (آذربيجان) وهو مسقط رأس جدنا الأمجد الآخوند الملا محمد سليم الأسكوئي .

أساتذته :

حضر في (النجف الأشرف) في درس الفحول والعلماء الكبار في ذلك العصر ومنهم :

١. العالم الكبريائي ، الحكيم الرباني ، والفقيه الصمداني ، مفتاح علوم أهل البيت عليهم السلام ، الشيخ الأجل ، الأوحد الشيخ أحمد بن زين الدين الإحسائي أعلى الله درجاته العالية .
٢. المولى الوحيد الفريد ، شيخ العلماء والمجتهدين/ الشيخ موسى بن الشيخ جعفر ألنجفي قدس الله سرهما الشريف .
٣. العالم الرباني المؤيد بلطف الله الجلي / المولى الشيخ علي الرشتي رضوان الله عليه .
٤. علامة دهره ، وفهامة عصره ، الجامع للعلوم العقلية والنقلية المولى الأفخر السيد عبدالله شبر الكاظمي .
٥. الشيخ العارف بلا مين ، ونادرة الكون والعين ، الشيخ حسين بن الشيخ محمد بن أحمد بن إبراهيم البحراني .

٦. السيد السند ، حجة الأكابر ، وسند الأعاظم ، المولى السيد كاظم الرشتي الحائري رفع الله أعلامه في جنات النعيم .

لقد كان كل واحد من هؤلاء الأجلاء أساطين التشيع ، وحيد زمانه ، من حيث العلم والتقوى والاجتهاد والمرجعية ، وقد أجازوا جميعاً المرحوم ، إجازات مفصلة في علوم الرواية والدراية ، والمعقول والمنقول ، وخصوصاً حكمة أهل بيت الرسول صلى الله عليهم أجمعين ، مما يثبت رفعة مقامه في علوم الدين والشريعة ، وأسرار سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم .

لقد كان رحمه الله في طليعة ناشري فضائل ومناقب أهل بيت النبوة عليهم السلام ، ومن حاملي أسرار الولاية ، وقد ضمن مؤلفاته القيمة حكمة أهل البيت عليهم السلام والقرآن الكريم ، في مقابل أتباع الفلسفة اليونانية ، مما أحدث تحولاً كبيراً في علمي الحكمة والفلسفة ، ووضع الخط الأحمر على بعض النظريات المخالفة لبعض المتفلسفين ، كمسألة (الوجود والماهية) و (وحدة الوجود والموجود) و (مسألة المعاد) من وجهة نظرهم ، وسائر المسائل الباطلة ، حيث عرض مقابل هذه الأوهام . كأساتذته الأجلاء . مباحث في الحكمة استقاها من المعين الصافي لآل محمد عليهم السلام لتكون بديلاً عن تلك النظريات المزخرفة ، وفي الواقع لقد وضع الحكمة القرآنية محل الفلسفة اليونانية ، وهذا الأمر واضح ومفصل في كتبه القيمة والمنقطعة النظير ، ككتاب (المخازن) و (اللمعات) وكتاب (الكتاب المستطاب) (شرح حياة الأرواح) وسائر مؤلفاته الأخرى ، بحيث أن القارئ البصير والمدرك سيقف مبجلاً هذا العالم النابغة ، الجليل القدر عند مروره على هذه المباحث العلمية اللطيفة والدقيقة ، أعلى الله مقامه ورفع في الخلد أعلامه .

تلامذته :

كان للمرحوم حلقة دراسية عظيمة في (كربلاء المقدسة) بجوار حرم سيد الشهداء أرواحنا فداه ، وكان أكثر طالبي الفقه والدراية وعلم الحكمة والمعارف القرآنية السامية والولاية ، يجتمعون كل يوم في ذلك المجمع العلمي والروحي ، المنوّر حول مصباح هدايتهم وأستاذهم الجليل ، لينعموا بثمار شجرة العلم والتقوى والمحبة والولاية لذلك العالم الفريد ، وما أكثر

الأساتذة العظماء والمبلغين القديرين ، والعلماء الأعلام الذين أرفدهم هذا المجلس المبارك للمجتمع الإسلامي عامة والشيعي خاصة ، وسنذكر بعضاً من مشاهيرهم كنموذج وهم :

١. الحكيم الإلهي ، والفقيه الرباني ، وحيد عصره ، وسلمان زمانه ، جدنا الأعلى المرحوم المولى ميرزا محمد باقر بن محمد سليم الأسكوئي رضوان الله عليه .
٢. جامع المعقول والمنقول ، وحاوي الفروع والأصول ، العالم المؤيد الإلهي ، المولى حسين بن علي الخسروشاهي رضوان الله عليه .
٣. شيخ العلماء والمتألهين ، وزبدة الفقهاء الربانيين / الشيخ أحمد بن الحسين الشهير ب(شكر النجف) .
٤. الشيخ المؤيد ، والعالم المسدد ، الفقيه الحكيم ، الشيخ علي بن رحيم الخوئي الحائري رحمة الله عليه .
٥. شيخ الفقهاء والمجتهدين ، وعمدة الأعلام الربانيين ، المولى الشيخ محمد بن الشيخ حسين أبو خمسين الأحسائي قدس الله روحه الشريفة المتوفى سنة (١٣١٦ هـ . ق) .

وهؤلاء الأجلاء كانوا في عصرهم في أعلى درجات العلم والتقوى ، وكانوا شموعاً وملاذاً ومراجعاً ، لشيعة أهل بين العصمة عليهم السلام .

مؤلفاته :

وكان لهذا العالم الجليل الكثير من الآثار العلمية ، والحكمية النفسية ، وكذلك في علوم الحديث ، والفقه ، والأصول ، والتفسير ، وهي حقاً بحر جمعت فيه لآلئ الأسرار والمقامات العالية ، لأهل بيت العصمة عليهم السلام ، وأهم هذه المؤلفات :

١. المخازن ، في حكمة أهل بيت النبوة والرسالة عليهم السلام .
٢. اللمعات ، في أحوال المبدأ والمعاد ، الذي ألفه من أوار ولاية المعصومين عليهم السلام ومذهبهم .
٣. البراهين الساطعة ، وهو أيضاً في أصول العقائد ومباحث المبدأ والمعاد . (وهذه الكتب هو هذا الكتاب المستطاب) .

٤. شرح حياة الأرواح ، في أصول عقائد الإسلام والشيعة ، رد فيه على اعتراضات الملا محمد جعفر الاسترابادي ، بشكل قاطع وبأسلوب منطقي متين .
٥. الرسالة العملية ، في المسائل والأحكام الفقهية ، وباللغتين العربية والفارسية .
٦. رسالة في تفسير الآية (٨٦) من سورة النحل المباركة (المباركة) .
٧. رسالة في أجوبة مسائل متفرقة كتبها بأمر أستاذه الكبير الشيخ الأوحد أحمد الإحسائي أعلى الله مقامه .
٨. شرح الخطبة المشهورة لثامن الأولياء علي بن موسى الرضا عليه السلام وعلى لآبائه الطاهرين وأبنائه الطيبين أفضل التحية والثناء (المعروفة بخطبة التوحيد) . والتي تبدأ بهذه الفقرة الشريفة (أول توحيد الله معرفته .... إلخ) .
٩. تفسير الحديث النبوي الشريف : (علماء أمتي أفضل من أنبياء بني إسرائيل) .
١٠. رسالة في جواب اعتراضات الملا محمد جعفر الاسترابادي .
١١. رسالة في الصوم .
١٢. رسالة في توجيه الكلمات .
١٣. رسالة في الرد على الحاج كريم خان الكرماني .
١٤. كتاب ذكره المرحوم ميرزا كرهر في كتابه (شرح حياة الأرواح) حيث قال (سأكتب كتاباً في أقسام النفس ومراتبها) .

كتب المرحوم الحاج آغا بزرك الطهراني المؤلف القدير لكتاب (الذريعة) عن المرحوم ميرزا كوهر (هو الشيخ المولى حسن بن علي الشهير بكوهر من العلماء الأعلام في كربلاء) .

ذوقه الأدبي :

إن المرحوم ميرزا كوهر رضوان الله عليه إضافة إلى كونه من فحول ومشاهير علماء زمانه ، في العلوم الإسلامية ، وخصوصاً الفقه ، وحكمة أهل البيت عليهم السلام ، كانت له أيضاً قريحة جياشة ، وذوق لطيف ، وبديع في علم الأدب وفنون البلاغة ، بشكل يجد الإنسان نفسه عند قراءته لآثاره الأدبية غائصاً في عالم من اللذة الروحية .
لقد نظم ذلك العالم الجليل أشعاراً بليغة في الحكمة وغيرها باللغة الفارسية والعربية ، وسنذكر هنا نموذجاً من قطعة شعرية أنشأها في رثاء أستاذه القدير الشيخ الأجل الأوحد ،

الشيخ أحمد بن زين الدين الإحسائي أعلى الله مقامهما ، بقلب موجوع ، وعين باكية ، وهي تكشف عن قدرته الأدبية في الفصاحة والبلاغة والبديع :

قل أن سحت دما عيناي طول الدهر سرمد ... لنعي الرزء لما بكر الناعي وأنشد
قلت من تنعي فقال الطهر زين الدين أحمد ... من له شمل الهدى والدين والدنيا تبدد
يا سماء في لحود الأرض والترب توسد ... ما سمعنا قبل ذا أن السماء في الأرض تلحد
أو يواري الترب جسماً كان روحاً قد تجسد ... يا فريداً جامعاً وهو من الجمع تفرد
أنت ذاك الجوهر الفرد الذي لا زال مفرد ... مجدك السامي أشاد العلم في الدنيا وشيد
يا فريداً لم يكن مثلاً له في الكون يوجد ... وإليه الناس طرا في علوم الدين تصمد
عقمت أم العلا من بعده لما تولد ... لا يدانيه بتجريداته العقل المجرد
كان نوراً منه مصباح الظلامات توقد ... فانطفأت لما انتفى أنوار مصباح الموقد
خانه الدهر الخؤون إذ لم يكون للدهر يصمد ... فسما نحو الفراديس وفي الخلد تخلد
فسألت الفكر عن تاريخه يوما فأنشد ... فزت بالفردوس فوزا يا ابن زين الدين أحمد

فإذا لا حظنا هذه الأبيات من حيث العلوم الأدبية العربية وخصوصاً الانسجام بين علم المعاني ، والبيان ، و البديع ، لوجدنا فيها أغلب فنون البلاغة والفصاحة ، من استعارة ، وكناية ، وتشبيه ، وحقيقة ، ومجاز وسائر اللطائف الأدبية ، بنحو مثير للإعجاب ، هذا بالإضافة إلى سمو المعاني فيها وبلوغها منتهى الجمال ، فهي تثير عواطف القارئ ، والسامع مما يستدعي تقديره وتكريمه ، لكل تلك الدقائق والطرائف المعنوية ، كما تكشف هذه الأبيات ضمناً عن مدى العلاقة القلبية ، والارتباط الروحي والاحترام العميق ، الذي كان يكنه لأستاذه الجليل ، وتظهر أيضاً عن مدى الألم والأسف والتأثر الذي أصابه بهذا المصاب العظيم ، وفقدان هذا العالم الأوحد ، أعلى الله مقامهما في جنات الخلود .

وفاته :

سافر المرحوم ميرزا حسن كوهر رضوان الله عليه في آخر سنة من عمره المبارك إلى (الحجاز) لزيارة بيت الله الحرام والمشاهد المقدسة في (مكة المكرمة) و (المدينة المنورة) وخصوصاً المرقد الأنور لسيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم وأئمة البقيع صلوات الله وسلامه عليهم

أجمعين ، وهناك في جوار بيت الله الحرام لبى نداء الحق ، والتحق بأوليائه الكرام ، فدفن في وادي قريش (المعلى) تحت المدرجات المتصلة بحائط مرقد عبد المطلب وعبد مناف وأبي طالب رضوان الله عليهم ، وقد وقعت هذه الحادثة المؤسفة في سنة (١٢٦٦ هـ . ق) وهذا التاريخ يساوي بحساب الأبجدة جملة (غاب نور = ١٢٦٦) رضوان الله عليه ، وأعلى الله درجاته في جنات النعيم ، بحق محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين .

خادم الشريعة الغراء الإحقاقي الحائري

إجازة الشيخ أحمد الأحسائي
إلى ميرزا حسن كوهر

إجازة الشيخ الأوحد الأحسائي قدس سره للمولى الميرزا حسن كوهر عطر رمسه بسم الله تعالى وله الحمد وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فيقول الحائري الإحقاقي عفى عنه ان نسخة اللمعات التي تلقيناها هن بيت (حجة الإسلام الذي مر ذكره في خاتمة المخازن كانت مطرزة مصدرة بتقريظ ملمع بإجازة من إستاد مصنفه الأعظم الناموس الإلهي الشيخ الأوحد الأحسائي (اعله) ولم يصرح فيه ان التقريظ على اللمعات أو المخازن أو كليهما وان كأن لا يعدوهما ظاهراً فاحببنا إلحاقه بها في الطبع والنشر لتزيد رغبة الراغبين واشتياق الطالبين . وهو هذا :

ووضع أساسها وأركانها ببيان روعي واركاني . فشكرت الله وله الفضل والمنة حيث أحيى ببيانه هذا ما انمحى من الحق والسنة . لما دخل على من السرور . بما وهبه له من الحكمة والنور إلى يوم النشور .

والحمد لله رب العالمين وقد أجزت له احسن الله توفيقه ان يروي عنى جميع مقرراتي ومسموعاتي وجميع ما جرى به قلمي وفاه به كلمى من جميع ما وضع من العلوم من المنثور والمنظوم من علوم الأصوليين وما ابتنى عليها من الفروع المتعلقة بأحوال النشأتين مشترطاً عليه ما اشترط على من التثبت والاحتياط وسلوك طريق التقوى والانقطاع إلى الله تعالى في كل حال وان لا ينساني من الدعاء في مظان الإجابة في حياتي ومماتي والحمد لله وحده وصلى اللم على محمد وآله الطاهرين .

تقريض الشيخ أحمد الأحسائي للكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

ولعن الله أعداهم أجمعين

أما بعد فيقول العبد المسكين احمد بن زين الدين الهجري الأحسائي : انه قد عرض الابن الأعز العالم العامل المؤتمن الوفي الملا حسن بن علي الشهير بكوهر احسن الله أحواله وبلغه آماله في مبدئه وماله بحرمة محمد وآله رسالة شريفة تشتمل على جل طرق السداد في أصول الصواب والرشاد من الحوال المبدأ والمعاد تهدي إلى الحق والى طريق مستقيم قد سبق فيها من كان قبله. وقصر عن شأوها من رام مباهاتها بعده .ولعمري لقد نطق بلساني ووعى من معانيها بفهم جناني ووضع أساسها وأركانها ببيان روعي واركاني فشكرت الله وله الفضل والمنة حيث أحيى ببيانه هذا ما انمحى من الحق والسنة، لما دخل عليَّ من السرور، بما وهبه له من الحكمة والنور إلى يوم النشور.

والحمد لله رب لعالمين وقد أجزت له أحسن الله توفيقه ان يروي عني جميع مقرراتي ومسموعاتي وجميع ما جرى به قلمي وفاه به كلمي من جميع ما وضع من العلوم من لمنثور والمنظوم من علوم الأصوليين وما ابتنى عليها من الفرّوع المتعلقة بأحوال النشأتين مشترطاً عليه ما اشترط علىَّ من التثبت والاحتياط وسلوك طريق التقوى والانقطاع إلى الله تعالى في كل حال وان لا ينساني من الدعاء في مظان الإجابة في حياتي ومماتي والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

کتابخانه آستان قدس

مرومقل

محاکمات

بسم الله الرحمن الرحیم ونستعین انه خیر معین

الحمد لله رب العالمین وصلی الله علی خیر خلقه محمد وآله الطاهرین وبعد فیقول
العبد المفتقر الی الفرج بن الحسن الشهیر بکوهرات هذه خراشی اسرار تشتمل
علی کلمات تبین سر غلطة العلم التی وقع فیها الجهال فی بیان احوال المبدء والمآل
مشیرة الی دقائق التوحید وحقائق التفرید بشارحة لقول امیر المؤمنین ویس
التوحید ما یتسبق الفلوب ان تزل والحکمة الطلب الی تکلفه تکلفها یسیل
التحصیل من وعث بسط وتطویل واکتفیت فی اقامة الدلیل بتنبیهات تجازین جواهر اسرار
التنزیل مستعینا من الله الجلیل انه حسبی ونعم الوکیل اعلم وفقک الله
لکل اثار فضل الاسرار وعلیک سلام الله ان الحدوث یقتضی
الاستناد الی قدیم مجدث ولا یلزم فی ایجاده نفسه تحصیل الحاصل لانه موجود
الترجیح بلا مرجح فی ترجیح زمان وجوده علی سائر الازمان ومکانه علی سائر الامکنة
والترجیح بلا مرجح فی قبول نفسه نفسه وانفعاله للاحوال التی تعتوره علیه المستلزم
للانتقال وذلک الوجد یجب ان یکون واجب الکون بالکلیة مستلزما للترکب لان
الکلی یفتقر فی استکماله فی وجوده الی جزءین لان الانسانیة لا تتحقق الا

فی الجزئیات

فی الحدوث فیستلزم ترکیبه فی وجوده فی ذاته وبعده لا یقال لم لا یجوز ان یکون فی الوجود
الحادث مستقلا من کل واحد منهما مستغنیا عن الاخر فی ذاته لا بامر زائد علی ذاته والحاق الوجود
والوجوب القدیم یکون متعلقا بها بالعرض لا بالذات کالماشی بالقوة الی الجلوس فانا نقول
مثلا لا نسلم ان امر العرض خارج عن ذات ما یقوم به بل هو امر داخل لا محالة فی
ذاتیات الجهات العرضیة فی الحوادث التی فرضنا علیها الحاق الوجود بعد الوجوب
بالعرض لزم انها لا تکون موجودة ولا واجبة فی حقیقة ذاتها واذا لم تکن
موجودة لم تکن معدومة بعد ان لم تکن واجبة لم تکن لها حادثة فرجعنا الی
اثبات واجب قدیم یکون وجوده غیر زائد وغیر معدوم وجوده لیس ذاته
الامکان وان کان الوجود والوجود ذاتیة لها فیلزم المحذور اعنی الترکیب فی ذاته القائم
الدلیل علی ان کل مرکب حادث ونقول ایضا ان انتزاع مفهوم واحد من مصداقین
متباینین محال بالبداهة لان العقل لا یمنع انتزاع مفهومین من
مصداق واحد بسیط لیس فیه جهات الترکیب تعرف ذلک قریبا ان شاء الله تعالی
وبهذا الدلیل الفارغ والدلیل الفارجة وسائر ادلة التوحید ما یول ذکرها الی طلب
الکلام والاختصار والاقتصار فی المقام انه صاحب الصفات الکمالیة
فلا تلتفت الی من یزعم ان الصفات ترجع الی السلوبات فان ذلک یقتضی تعطیل
الذات عن الکمالات فوجب له اثبات الصفات وصفاته عین ذاته وذاته عین صفاته
بلا اختلاف لا مصداقا ولا مفهوما ولا اعتبارا لان الاختلاف فی المصداق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين اما بعد فيقول العبد الاذل الاحقر بين العباد محمد حسن النهر كوهر ان هذه كلمات انتقيتها من انوار الاولين ومصابيح الحكمة الحقانية تبتني عليها اصول المبدء والمعاد بادنى الفاظ وابلغ عبارات ايجاز المراد وسميتها بلمعات انوار الهداية وترشادا لراجيا من الله السداد المبدء والمعاد وعليه الاعتماد انه ولي السداد

الفصل الاول في الاشارة الى بيان التوحيد اعلم يا اخي وفقك الله ان التوحيد توحيد الحق وتوحيد الخلق فاما التوحيد المقدس وشهادة توحيد المتفرق فالشهادة ان لا اله الا الله وهو وحده لا شريك له فيما اختص به من الوجوب والاحدية والاحكامية والاباء عن النقص والتوحيد والوحدة شيء واحد لا تعدد فيه الا هو هو بلا مغايرة ولا يعلم كيف ذلك الا الله اخبر سبحانه عن نفسه بالامر فنقول بروز الاول الذي لا اول له اعني توحيد نفسه فتح باب المكان وهو الازل والطريق اليه صمد وهو القلب موجود وتوحيد الخلق فاتحة المفتوح فالكلمات المرتبة بحقيقة فاتحة صحة المثال وهو عين المحال المطلق الخلق الاول مرتبة الكلمة ما خلقت الجن والانس الا ليعبدون اي ليعرفون فقال في الحديث القدسي كنت كنزا مخفيا فاحببت ان اعرف فخلقت الخلق لكي اعرف تجلى بفعله من وراء حجب الاسماء والصفات فظهر بتجليه ظاهر

الجمال والجلال فظهر سبحانه بصفاته الخاصة فعرفوه وامركوه بصفاته فلما تجلى ظهر بكل تجلي من تجلياته بفعله اسم وبكل ظهور اشراق تجلى لكل نفس من الانفاس بظهور خاص بها حسب ما ارتضاها اسمه سبحانه لان الاسماء هي المربيات للانفاس تقدر بايجادها واستعدادها ولما كانت الطرق الى الله بعدد انفاس الخلايق فتوحى مظهر ظهور دنى تجل بتجلي بظهور لكل اهل ذلك الظهور طريق من طرق التوحيد باختلاف مراتب الموحدين وكلها صحاح تعرف الحق الخلق والى الله في بعض اصول المعرفة توحيد الحق الحق بالحق حق وتوحيد الخلق الحق الحق خلق بكل مراتبه سلسلة الوجود الى الحق اقرب كان توحيده اشرف وان كان القرب والبعد بالنسبة اليه سبحانه متفق لانه تعالى استوى بوحدانيته على عرش قدسه وساق الى كل مرتبة من مراتب الوجود العدد اليه سبحانه كالشيء اقرب اليه من شيء لعدم تناهيه سبحانه والقرب والبعد من صفات الناسوت وهو تعالى وراء ذلك لانه هو الكل تتحقق القرب والبعد الخلق بالنسبة اليه لا جل التوحيد السيار وعدم التوحيد زنى كان وجود البعض من البعض في سلسلة الوجود لكن كل سلسلة من سلاسل الوجود يجب توحيده سبحانه بما ظهر بها وتعرف كما لا يخفى ان تعلم سبحانه محيط جميع الصفات الكمالية والجلالية ينبغي لكل سلسلة من سلاسل الوجود ان كل تعرف لا تثبت له سبحانه نحو اشرف واسط من الاسماء الظاهرة بها الباطنة ولا يدان تعتقد بان الاسماء التي ادركها واثبتها له سبحانه عقد نقص لكنها ممكنة بذلك التوحيد لا يكلف الله نفسا الا وسعها وهو تعالى منزه عنها حتى ان الملة

(۱۷۴۴)
۱۲۵
البراهين الساطعه
دارائی ۲۲ برگ
نوازده ۱۴ در ۲۱

اتحمد هذه الرسالة
عزة جار آلهي عن
ثم يبدأ كاتب الأول
في ١٢٦٣ حادي
عالة الطبيب

العالب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد
العبد الأحقر بن علي حسن الشهير بكوهر موالله صفا وحرها مع سادات الله في
كلمات قليلة مشتملة على معان جزيلة تتبين اصول الآداب في ترسيمة اهل المعاد
والمعاد سميتها بالبراهين الساطعة والأدلة الاستعرية تنبيها على مقدمة وابواب
وخاتمة وسميتها في المبدأ المآب

في بيان ما لا بد منه لأرباب الهجاء

اعلم وفقك الله ان الاسم انما يوضع للشيء لأجل الافادة والاستفادة ولولاها لبطل

العبد

الوضع فيكون كل واحد منها باعتبار وجوده الغير وهو مضاف الى جانبه نوعا
والمستفيد او الغير فانها نفس الإضافة واشتقاقا بالوصف لاشتقاق
الفاعل على القيام المبدء او اشتقاق وهو ما يصير عن حقيقتها بسبب دوران الكوف
على المبدء فيها وبانا وقد برهن ان موضع النوع للاثبات متغايران
فظهر ان الشيء باعتبار الإضافة الى الغير يجامع الى الاسم لا باعتبار ذاته فلا
يكون باعتبار ذاته فلا يكون الا باعتبار ظهوره الفعلي الذي هو اشارته وهيئته
المحل من الوضع ان الموضع له هو الغير الموصوف الظاهر باشارته الوضعية
مرايا الاسماء على قدر قوابلها الوجوب المناسبة بين المحال والمحل اذ بينا ان باعتبار
كونه ذاتا في اعتبار كونه موضوعا له باعتبار الموضع له هو نفس جهة الظهور
فيصير بصيغ المحل المحل الظاهر المحل هو المعنى المتحقق بتحقق الاسم على الوجه
المفرد الاول وهو شيء منفصل عنه الشيء الواقعة المرايا ذاتا قابلة مرايا ذاتها
هذا المعنى انفصل عنها الشيء وانطبع فيها على طبق باقي مرايا الاسم حرفا بحرف
فسمي ظهوره اسما فاسم فيسمى معنى ذاته الذي هو موضوعا له الشيء باعتبار طريان المسامية
فيسمى مصداقا وباعتبار التغير عند مقصودا ومرادا وباعتبار دلالة الاسم عليه
وباعتبار ظهوره في محل النطق منطوقا وباعتبار كونه من لوازم معنى آخر وجاريا
موجل النطق فيسمى ايضا ملفوظا وجميع هذه الالقاب فيسمى ايضا معنى بمقابلة الاسم
بحسب المطابقة بين المفهوم والمصداق حتى يكون دليلا عليه وآلة للزوم عنه

المخزن الأول

الجوهر الأول

(في وجوده ووحدته تعالى)

اعلم وفقك الله لتحمل آثار أهل الأسرار عليهم سلام الله ، في الأكوار والأدوار ، أن الحدوث يقتضي الإستناد إلى قديم يحدثه ، وإلا يلزم في إيجاده نفسه تحصيل الحاصل ، لأنه موجود والترجيح بلا مرجح ، في ترجيح زمان وجوده على سائر الأزمنة ، ومكانه على ساير الأمكنة ، والترجح بلا مرجح في قبول نفسه نفسه واختياره للأحول التي تعتور عليه المستلزمة للانتقال ، وذلك الموجد يجب أن يكون واحداً لكون الكثرة مستلزمة للتركيب ، لأن الكثرة تقتضي الاشتراك فيحتاج إلى ما به الامتياز ، ولأن الاثنينية لا تتحقق إلا في المحدود فيستلزم تركيبه من جهة ذاته وحدّه ، لا يقال لِمْ لا يجوز أن يكون في الوجود إلهان مستقلان كل واحد منهما ممتاز عن الآخر بذاته لا بأمر زايد ، وإطلاق الموجودية والوجوب والقدم يكون عليهما بالعرض لا بالذات ، كالماشي بالنسبة إلى الحيوان والإنسان مثلاً ، لأنا نقول إن الأمر العرضي خارج عن الذات يقيناً ، إذ لو كان داخلا لكان ذاتياً لها ، فالعرضي غير الذاتي البتة ، فلو فرضنا عليهما إطلاق الوجود والوجوب عليهما بالعرض لزم أن لا يكونا موجودين ولا واجبين في حقيقة ذاتهما ، وإذ لم يكونا موجودين كانا معدومين ، وإذ لم يكونا واجبين لكانا حادثين ، فرجعنا إلى إثبات واجب قديم يكون وجوبه عين ذاته ، وغناه عين وجوده ، ليسد فاقة الإمكان ، وإن كان الوجوب والوجود ذاتيين لهما ، فيلزم المحذور أعني التركيب ، وقد قام الدليل على أن كل مركب حادث ، ونقول أيضاً إن انتزاع مفهوم واحد من مصداقين متباينين متخالفين بالذات ، يمتنع عند حكم العقل ، كما يمتنع انتزاع مفهومين من مصداق واحد بسيط ليس فيه جهات التركيب ، وتعرف ذلك قريباً إن شاء الله .

ولبرهان التمانع ، ولدليل الفرجة ، وساير أدلّة التوحيد ، مما يؤول ذكرها إلى إطناب في الكلام ، والاختصار والاقتصار خير في المقام .

الجوهر الثاني

(في صفاته الكمالية)

إنه سبحانه صاحب الصفات الكمالية ، فلا تلتفت إلى من يزعم أن الصفات ترجع إلى السلوبات ، فإن ذلك يقتضي تعطيل الذات عن الكمالات ، فوجب له إثبات الصفات ، وصفاته عين ذاته ، وذاته عين صفاته ، بلا اختلاف لا مصداقاً ولا مفهوماً ولا اعتباراً ، لأن الاختلاف في المصداق يقتضي القول إما بالتعطيل ، أو بتعدد القدماء ، والاختلاف في المفهوم والاعتبار يستلزم التعدد في المصداق ، لاستحالة انتزاع مفهومين من المصداق الواحد وبالعكس ، فإن المفهوم إن كان صدقاً فهو على طبق الخارج ، وإن كان كذباً فلا يصدق الحكم على الخارج ، فلو تعددت المفاهيم أنبأت عن تعدد المصاديق ، أو عن تركيب المصداق الواحد من الجهات الموجبة للتفريق ، فيمتنع إجراء حكم التعدد على الواحد البسيط عند الاعتبار ، إذ اعتبار التعدد لا يجري إلا في الكثرات كما لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار ، فجميع الأسماء والصفات مترادفة إن أريد عند الاطلاق الذات البات ، فيسقط الحمل عند ذلك ، إذ الحمل لا يجوز إلا في الصفات الفعلية الإضافية لأنها متغايرة ، وشرط صحة الحمل التغاير ، وليست الصفات الإضافية الفعلية عين الذات ، فإن التوحيد إسقاط الإضافات قال أمير المؤمنين عليه السلام : ﴿ كمال التوحيد نفي الصفات عنه ﴾[1] وهذه الصفات المنفية هي الصفات الإضافية .

---

[1] التوحيد ص ٥٦ . قال أمير المؤمنين عليه السلام : " ونظام توحيده نفي الصفات عنه " . تحف العقول لأبن شعبة الحراني / ٦١ .

وقال الإمام الرضا عليه السلام : " وكمال التوحيد نفي الصفات عنه " . التوحيد للشيخ الصدوق / ٥٧ .

الجوهر الثالث

(انه تعالى ليس كمثله شيء)

إنه سبحانه وتعالى لا يقترن بشيء ، ولا يرتبط بشيء ، و لا يقترن به شيء ، ولا يرتبط به شيء ، لأن الاقتران والارتباط من صفات الحدوث ، فالاقتران من الأكوان الأربعة ، التي أجمع العقلاء على حدوثها ، وهي : (الاجتماع والافتراق والحركة والسكون) والارتباط هي النسبة بين المنتسبين ، فإن كانت ذاتية لهما ، فلها مدخلية في ذاتيهما ، وإن كانت في صفاتهما فلم ترجع إلى ذاتيهما إذا كانت الصفات إضافية وفعلية ، وإلا فهي تكون عين الذات فرجعت النسبة إلى الذات ، فلو وجدت النسبة بين ذات الحق والخلق لزم حدوث الحق ، لكونه مدخلا للنسبة ، وإن وجدت بين الصفات فبقيت الذات بلا ارتباط وهذا ما كنا نبغي ، فلا تصغ لما يدعون من وجوب الارتباط ، لكون الأشياء قائمة بالذات ، والقيام هو[1] الربط والنسبة للزوم ذلك القول بحدوث الواجب لما قلنا ، ولأن الأشياء قائمة بفعل الله لا بذات الله ، والفعل قائم بنفسه بالله من دون ارتباط ولا كيف لذلك كما أنه لا كيف له ، إذ الكيف كيف بالفعل ، فالفعل لا كيف له ، لأنه هو أجراه ولا يجري عليه ما هو أجراه ، فإذا عرفت بطلان القول بالربط فاعلم أن الربط هو القيام وهو على أربعة أقسام :

- القيامات الأربعة -

الأول : القيام الصدوري وهو قيام الأثر بفعل المؤثر ، وليس بينهما فصل ولا وصل ، لأن الفصل يستدعي وجود واسطة ، وهي تمنع عن صدوره ، والوصل يقتضي الوحدة ، فلا يكون المؤثر مؤثراً والأثر أثراً .

الثاني : القيام الركني وهو أن يكون المقوم ركن المتقوم كقيام المركب بالأجزاء وكقيام الشيء بالوجود والماهية ، وكقيام المشتقات بالمصادر لا مطلقاً ، لأن المصدر هو المقوم للمشتق ومندرج فيه ، لأن اشتقاق المشتق من[2] المصدر عبارة عن انضمام المصدر

---

[1] كلمة (هو) بدل (هي) في المخطوط .

[2] في المخطوط بدل (من) عن .

بقيود متخالفة ، فإذا عرفت هذا الكلام عرفت أن المصادر كلها أمور متحققة متأصلة ، وليست كما زعمها القوم من أنها أمور اعتبارية ، لأن المشتقات الاسمية كلها فروع للمصادر ، متقومة بها قيام ركن ، فلو كانت الأصول اعتبارية لكانت اعتبارية الفروع أشد من اعتباريتها ، وبالجملة ليس هنا محل هذا الكلام ، ومن هذا القبيل أي من قبيل القيام الركني قيام الماهيات بالوجود .

الثالث : القيام الظهوري ، وهو أن يكون المقوم مظهراً للمتقوم ، كقيام نور الشمس بالجدار ، وقيام ظهور كل عال بسافله ، أي بآثاره وشئوناته ، وهو ظهور الذات في الاسم الفاعل القائم بالمصدر قيام ركن .

الرابع : القيام العروضي ، وهو قيام الأعراض بالجواهر كقيام الألوان بالأجسام ، وجميع ذلك من حدود المخلوق ، فلا يجري على الله لأنه هو أجراه (انتهى المخلوق إلى مثله وألجأه الطلب إلى شكله)[1] .

---

[1] كشكول الشيخ الأوحد ج٢ – الخطبة اليتيمية – ٣٦٠ .

الجوهر الرابع

(في معنى أنه صمد)

إنه تعالى صمد لا يدخل في شيء ، ولا يدخل فيه شيء ، ولا يخرج منه شيء ، لأنه ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[1] فإن القول بالدخول والخروج يستلزم حدوثه ، فبطل قول من زعم أن الأشياء كامنة في الذات ككمون الشجر في النواة ، وأن الأشياء مندرجة في غيب الذات اندراج اللوازم في الملزومات ، فلا تصغ لما يزعمون من أن معطي الشيء يجب أن لا يكون فاقداً له في ذاته ، للزوم التكثر في الذات أولاً ، وانتقالها من حال إلى حال ثانياً ، ضرورة أن العالم وُجِد بإفاضة المُوجِد إياه ، فلو كان قبل الإيجاد في الذات لزم عدم بقاءه بعد الوجود فيها ، فتطري عليه الحالتان الوجدان والفقدان .

هذا يجري على القول ، بأن حقيقة العالم مغايرة لحقيقة الواجب ، وأما على القول بعدم المغايرة فلا معنى للحدوث ، إذ هو عين القديم ، فلا خالق ولا مخلوق (وهف)[2] ، ولا تلتف إلى ما يقولون إن الله سبحانه أوجد الخلق بأمره (كن) فمتعلق الخطاب أعني المخاطب (بفتح الطاء) يجب أن يكون موجوداً حتى يكون مستأهلاً للخطاب ، إذ المعدوم ليس بقابل للخطاب ، فإن قلنا بوجوده في الأعيان لزم تحصيل الحاصل في الإيجاد ، وتعدد القدماء .

فيجب أن يكون في مرتبة الوجوب قابلاً للتخاطب ، وبذلك الخطاب يخرج من غيب ذات الواجب إلى ساحة الأكوان .

لأنا نقول : إن ذات المخاطب متأخرة عن رتبة الخطاب ، وهي لا توجد إلا بعد وجود الخطاب ، إذ الخطاب هو المبدأ لاشتقاق المخاطبية ، والمشتق لا يوجد إلا بعد وجود المبدأ ، فيستحيل وجود الخلق إلا بعد أمره كن ، فذات الخلق هي المفعول المطلق الذي لا يشترط وجوده قبل الفعل ، بل لا يتحقق إلا بعد وجود الفعل وبالفعل ، فالمفعول إنما هو مفعول بالفعل حين تعلق الفعل لا قبل ولا بعد ، فالشيء شيء بمشيئته سبحانه .

فيجب أن يكون الخطاب قبل المخاطب رتبة ، لأن المخاطب مخاطب بالخطاب لا غير .

---

[1] سورة الإخلاص ٣ ، ٤

[2] وهذا خلف .

الجوهر الخامس

(أنه لا يعرف من نحو ذاته تعالى)

إنه تعالى لا يعرف من نحو ذاته بوجه من الوجوه ، لما سنذكره إن شاء الله ، من وجوب المناسبة بين المدرك والمدرك ، ولما لم يكن نسبة بين الحق والخلق لم يكن للخلق طريق إلى معرفة الحق ﴿ فالطريق إليه مسدود والطلب مردود دليله آياته ووجوده إثباته ﴾[1].

فلم يظهر بذاته للخلق ، لأن الظهور فعل منه ، والظاهر من صفاته الفعلية ، ولأجل ذلك قال بعض أهل المعرفة (ظهور الحق للحق بالحق حق وظهور الحق للخلق بالحق خلق)

قال أمير المؤمنين عليه السلام : ﴿ الحمد لله المتجلي لخلقه بخلقه ﴾[2]، وقال عليه السلام : ﴿ تجلى لها بها وبها امتنع منها وإليها حاكمها ﴾[3] فالظاهر إنما يكون في رتبة الظهور ، والظهور للغير إنما يكون في رتبة الغير لا في رتبة ذاته ، فإذا لا يحيطون به علماً ، وعنت الوجوه للحي القيوم ، شعر :

نارنا هذه تضيء لمن ... يسري بليل لكنها لا تنيل

منتهى الحظ ما تزود منها ... اللحظ والمدركون ذاك قليل

جاءها من عرفت يبغي اقتباسا ... وله البسط والمنى والسؤل

فتعالت عن المنال وعزت ... عن دنو إليه وهو رسول

" إن قلت هو هو فالهاء والواو كلامه وخلقه وإن قلت الهواء صفته فالهواء من صنعه صفة استدلال عليه لا صفة تكشف عنه رجع من الوصف إلى الوصف ودام الملك في الملك فسبحان ربك رب العزة عما يصفون . "[4]

---

[1] كشكول الشيخ الأوحد . قال أمير المؤمنين عليه السلام : " السبيل مسدود ، و الطلب مردود دليله آياته و وجوده إثباته " ج٢ / ٣٦٠ .

[2] نهج البلاغة ٢٠٦/١ .

[3] نهج البلاغة ٢ / ١٥ ، الإحتجاج للشيخ الطبرسي ٣٠٥/١ ، البحار ٢٦١/٤ .

[4] كشكول الشيخ الأوحد ج٢ – الخطبة اليتيمية – ٣٥٩ .

فلا يدرك بنحو من الادراكات لأن الخلق لم يخرجوا عن الإمكان ، ولم يكن الحق داخلاً في الأعيان ، ولم تكن ذاته ، متصفة بالدخول والخروج ، لأنهما من صفات الإمكان ، وأما ما ورد من أنه داخل في الأشياء لا كدخول شيء في شيء ، وخارج عنها لا كخروج شيء عن شيء ، فمعناه أن فعله داخل ، فيكون داخلاً بفعله ، فالداخل من صفاته الفعلية بحسب التعلقات ، لا أن الذات البات تدخل في الأشياء ، لأن الدخول والخروج يستلزم الاقتران الممتنع من الأزل الممتنع من الحدوث ، وسبيل معرفة دخوله في الأشياء يظهر من ملاحظة المرآة ، فإن المقابل ليس داخلاً في المرآة ، ولا المرآة في المقابل ، وإنما الداخل هو ظهور المقابل في المرآة ، بقدر قابلية المرآة ، فيستدل بالصورة في المرآة على المقابل .

فكذلك سبحانه وله المثل الأعلى داخل بظهوره في الاشياء بالاشياء وخارج بظهوره أيضاً ، وقد عرفت أن الظاهر من صفاته الفعلية ، وهو في حقيقته كما قالوا عليهم السلام : ﴿ إن الله خلو من خلقه والخلق خلو منه ﴾[1] وكونه خلوّا من الخلق أيضاً في رتبة الفعل ، فلا تتصف بالخروج ولا بالدخول أبداً .

---

[1] الكافي ج١/٨٢ – التوحيد ١٠٥ – بحار الأنوار ج٣/٢٦٣ .

الجوهر السادس

(أنه تعالى لا اسم له ولا رسم)

إنه ﷻ لا اسم له ولا رسم :

أما الأول : فلأن الأسماء بأسرها حادثة ، ولو كانت الذات مسماة بها للزم اقترانها بها ، ضرورة أن الاسم والمسمى مقترنان ، والاقتران من صفة الحدوث .

وأما ثانيا : فلأنها لو كانت مسماة بها لزم انتقالها من حال إلى حال ، لأنها قبل حدوث الأسماء لم تكن مسماة بها ، والانتقال من صفة الحدوث ، لأن القديم لا يسبقه حال حالاً ، لتنزهه عن المضي والحال والاستقبال ، فلا تطري عليه الأحوال .

وأما ثالثا : فلأن المختار وجود المناسبة الذاتية بين الأسماء والمسميات ، والنسبة تقتضي الحدوث .

وأما رابعا : فلأن الاسم إنما يوضع للشيء ليتعرف به لغيره ، ألا ترى أنك لو كنت في مكان لم يكن معك أحد لتدعوه الحاجة إليك ، حتى يدعوك باسمك ، لا تحتاج إلى اسم ورسم ، لأنك تعرف نفسك كونك أنت أنت .

فلا تدعوك الحاجة إلى أن تدعو نفسك باسم ورسم ، وأما إذا كان معك غيرك تحتاج إليه أو هو محتاج إليك فلا بد من وجود اسم حتى يدعوك به ويعرفك به ، فالاسم إنما يوضع للتعريف والتعرف لا غير ذلك ، وإلا لانتفت فائدة الوضع.

وقد أجمع المليون على أن الذات البات لا تقع في جهة المعرفة ، لأن المعرفة فرع الإحاطة ، وهو سبحانه لا يحاط ، لأنه وراء مالا يتناهى بما لا يتناهى . فإن قيل إن المعرفة الإجمالية كافية ، فوضع الاسم لتلك الجهة .

قلنا إن المجمل المتصور هل هو الذات أم غيرها فإن قيل هو الذات لزم المحذور ، وإن قيل غير الذات فالمعروف غيرها ، وهي لا تعرف فلا تحتاج إلى اسم ورسم ، ولأن الذات ليس لها إجمال وتفصيل حتى تعرف بالإجمال دون التفصيل ، لاستلزام ذلك القول بالتركيب ، فالأسماء إنما هي موضوعة بازاء الصفات الفعلية والإضافية والمقامات والعلامات ، لكن المقصود والمراد عند الإطلاق ليس إلا الذات البات ، لأن الذات غيبت الصفات .

فإن الظاهر أظهر من الظهور في المظاهر للمظاهر ، بل لنفس الظهور ، ولـذلك إذا رأيت زيدا القاعد تقول له يا قاعد غير ملتفت إلى قعوده مع أنه لم يكـن قاعـداً إلا بـالقعود ، فالقعود مبدأ اشتقاق قاعديته ، وتلك المقامات التي هي المسميات آيات وحدانيته ، التـي قـال الحجة عجل الله فرجه ورزقنا توفيق طاعته ﴿ وبمقاماتك وعلاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفك بها من عرفك لا فرق بينك وبينها إلا أنهم عبادك وخلقك فتقها ورتقها بيدك بدؤها منك وعودها إليك ﴾[1] الدعاء . وقوله لا فرق بينك وبينها يريد في التعريـف والتعرف لا في الحقيقة الذات ، كالقاعد مثلاً فإن من عرفه عرف زيداً القاعد ، فلا فـرق بـين القاعد وزيد في التعريف والتعرف ، وأما في الحقيقة القاعد صفة من صفات فعلـه ، أوجـدها بفعله وسبيل معرفة ذلك ملاحظة المرآة أيضاً ، حتى تعلم أن المراد لـيس إلا الـذات البـات ، وهذه الأسماء هي المعبرات لا كاشفات فأسمائه تعبير وصفاته تفهيم .

---

[1] مصباح المتهجد للشيخ الطوسي / ٨٠٣ . إقبال الأعمال للسيد ابن طاووس الحسني ٢١٤

الجوهر السابع

(وجوده تعالى عين ذاته ولا ثمة اشتراك مع غيره تعالى)

أنه لما عرفت أن الذات لا اسم لها ولا رسم فقد عرفت أن إطلاق الوجود على الله ليس إلا لأجل التعبير ، وإلا فهذا[1] الوجود المعروف لو كان عين الذات للزم معرفة الذات بذاتها ، وقد عرفت استحالتها ، وإنما أطلق لفظ الوجود عليه للتعبير ولتمييزه عن غيره .

فلا تلتفت إلى من يزعم أن الوجود يطلق على الله وعلى الخلق بالاشتراك اللفظي أوالمعنوي أو بالحقيقة والمجاز ، لعدم وجود اسم ورسم له سبحانه ، فبطل جميع أقسام تقسيم الألفاظ هناك ، ولو شئت أن أزيدك شيئا من البيان .

فأقول والله المستعان : إن الاشتراك اللفظي مستلزم البينونة العزلة بين الحق والخلق ، لصدق المباينة في الاشتراك اللفظي ، والمتباينان ضدان ، وصدور الضد من الضد محال .
والاشتراك المعنوي يقتضي القول بوحدة الوجود ، للزوم الجهة الجامعة بين الأفراد أولاً .
ولزوم التركيب مما به الاشتراك وما به الامتياز ثانياً .

وما قيل بأن ما به الاشتراك عين ما به الامتياز فهو ينافي القول بالاشتراك ، لعدم وجود جهة جامعة بينهما عند تحقق الامتياز ، لأن الامتياز كان منذ كان ومنذ يكون كما كان ، فليس للامتياز قبل ولا بعد ، فلا يصدق الاشتراك .

وأما ثالثاً : فلأن الاشتراك يستدعي ثبوت مقسم خارج عن الأقسام ، وهو في حقيقته يشمل الأقسام ، والأقسام إنما يتحقق من انضمامه إلى قيود متخالفة خارجة عنه ، فيلزم أن يكون شيئا يشمل الواجب والممكن وكلاهما من أقسام ذلك المقسم ، وهو لا يكون في حقيقته واجبا ولا ممكنا ، وهذا مما أحاله العقل والنقل ، حق وخلق لا ثالث بينهما ولا ثالث غيرهما .

---

[1] كلمة (فهذا) بدل (هذا) في المخطوط .

والقول بوجود ذلك يستلزم كون[1] وجود الحق محاطا ومشمولا للغير ، ويستلزم أيضاً القول بتعدد القدماء .

وأما رابعا : فلأن الاشتراك يستدعي كون وجود الخلق قسيما للحق ، وقسيم الشيء ضد الشيء ، وهو سبحانه لا ضد له ولا ند له[2] .

وأما القول بالحقيقة والمجاز فيستدعي المناسبة والمرابطة وهو باطل لما عرفت ، فلو قيل إن الاشتراك إنما يكون بحسب المفهوم لا بحسب المصداق .

قلنا قد ذكرنا سابقاً أن المفهوم إن طابق المصداق فالحكم على المصداق ، وإلا فلا يجوز الحكم عليه فبطل القول بالتقسيم بجميع أنحائه .

فلا تلتفت إلى ما يقولون من أن الوارد من أهل البيت عليهم السلام إثبات بينونة الصفة بين الحق والخلق كما قال أمير المؤمنين عليه السلام : « توحيده تمييزه من خلقه »[3] وحكم التمييز بينونة صفة لا بينونة عزلة ، وذلك يستدعي القول بالاشتراك المعنوي بالتشكيك ، لأن البينونة الصفتية هي أن يكون الأمران متحدين في الذات ومختلفين في الصفات .

لأنا نقول ليس حيث ما ذهبوا بل المراد بالبينونة الصفتية هو أن يكون أحدهما صفة والآخر موصوفا ، وليست البينونة الصفتية كما زعموا ، بل ما قالوا فيها هو بعينه صادق في البينونة العزلتية لغة وشرعاً وعرفاً ، إذ لا تصدق العزلة إلا بعد الاجتماع ، فيلزم أن يكونا متحدين في الحقيقة ، ويعتزل كل منهما عن صاحبه في الصفات .

فعلى القول بالاشتراك المعنوي يجب القول ببينونة العزلة بين وجود الحق والخلق ، وقد نفاها أمير المؤمنين عليه السلام ، فإذا دريت ما قلنا عرفت أن ساير الصفات التي هي عين الذات ، لا تكون مشتركة بين الحق والخلق ، ولا ارتباط لها بالخلق بوجه من الوجوه .

---

١ – غير موجود في المخطوط .

٢ – غير موجود في المخطوط .

٣– للشيخ الطبرسي ٢٩٩/١ . البحار ٢٥٣/٤

الجوهر الثامن

(في علمه تعالى)

العلم بالشيء عبارة عن ظهوره للعالم ، وذلك الظهور هو نفس المعلوم ، فيتحد العلم والمعلوم ، وإلاّ لدار وتسلسل .

فإن كان العالم علة لوجود الشيء ، فالمعلوم هو وجود الشيء ، وإلا فالمعلوم ظهوره لا نفس وجوده ، فعلم العلة بالمعلول هو نفس المعلول لا نفس العلة ، ضرورة أن العلة واحدة في ذاتها والمعلولات متكثرة بالبداهة .

فلو كان العلم بها نفس العلة لزم تكثر العلة (وهف)[1] لأن العلم إن لم يكن نفس المعلوم فلا أقل يجب القول بالمطابقة بينهما ، وإلا لم يكن علما ، كما أن علمك بالطويل غير علمك بالقصير ، وعلمك بالسواد غير علمك بالبياض ، فلو علمت الطويل بالقصير والسواد بالبياض لم تكن عالما بالطويل وبالسواد ، وعلمك بزيد غير علمك بعمرو ، فلو عرفت زيدا بعمرو . لم تكن عالما بزيد ، فظهر أن العلم يجب أن يكون مطابقا للمعلوم ، والكثرة مخالفة للوحدة ،فلا يكون العلم بالوحدة نفس العلم بالكثرة .

وكذلك يجب وقوع العلم على المعلوم واقترانهما ، وكل ذلك يشهد على أن علم العلة بالمعلولات ليس نفس العلة ، هذا على القول بتكثر المعلولات.

وأما على القول بعدم التعدد في المعلول فنقول : إن حقيقة العلة مغايرة لحقيقة المعلول ، وإلا للزم أن تكون العلة نفس المعلول وبالعكس (وهف) .

والعلم بالشيء لا يكون علما بالمغاير له .

فإذا دريت ذلك فاعلم أن الذي ذكرناه إنما يجري في علم المخلوقين ، وأما علم الواجب سبحانه فلا نعلمه ، لأن علمه عين ذاته ، ولا كيف لذاته فلا كيف لعلمه فلا نعرفه ، ولأن ذاته لا تحاط فكذلك علمه لا يحاط ، فهو يعلم الأشياء بذاته في رتبة أماكنها وأزمانها ، بمعنى أن الأشياء ليست مندرجة في ذات الواجب حتى يعلمها في ذاته ، بل إنما الأشياء كائنة في حدود أزمنتها وأمكنتها ، وهو يعلمها بذاته في تلك الحدود ، فالأشياء في رتبة الحدوث وهو في رتبة الوجوب.

١- معناها وهذا خلف .

فعلمه سبحانه سبق الأشياء سبقا حقيا ، كما أن فعله سبق الأشياء سبقا حقيقيـــا[1] ، وإلا يلزم أن يكون جاهلا قبل إيجاد الخلق ، فهو عالم إذ لا معلوم .

وأما سائر صفاته سبحانه فكذلك أيضاً ، كالسمع والبصر والقدره إلى غير ذلك مـــن الصفات التي عين الذات فتفطن .

[1] – كلمة (حقيقيا) بدل (حقياً) في المخطوط .

الجوهر التاسع

(لا يصح اطلاق العلة عليه تعالى)

إنه لا يصح إطلاق العلة على الله أما أولا فلأن أسماء الله توقيفية للأدلة الدالة على توقيفية الأسماء .

قال مولانا الرضا عليه السلام لسليمان المروزي : ﴿ فليس لك أن تسميه بما لم يسم به نفسه ﴾[1] ، ولم يرد إطلاق العلة على الله في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، بل إنما ورد إطلاق العلة على خلقه كما في دعاء العديلة : ﴿ كان عليما قبل إيجاد العلم والعلة ﴾[2] وفي الخطبة اليتيمية لأمير المؤمنين عليه السلام : ﴿ علة ما صنع صنعه وهو لا علة له ﴾[3] إلى غير ذلك مما ورد عنهم عليهم السلام كقول أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الأعرابي لما سأله عن العقل فقال عليه السلام : ﴿ العقل جوهر بسيط دراك محيط بالأشياء من جميع جهاتها عارف بالشيء قبل كونه شيئا فهو علة الموجودات ونهاية المطالب ﴾ هي [4].

وأما ثانيا فلأن العلة إما تامة أو ناقصة .

فالأولى : هي التي يستحيل تخلف المعلول عنها ، وإلا لم تكن تامة ، فلو كان الواجب علة تامة لوجود الإمكان ، لما جاز تخلف الإمكان عنه ، فيلزم أن يكون فاعلا موجبا لا مختارا .

ويلزم أن يكون من لوازم ذات الواجب ، لوجوب عدم التخلف فيلزم أولا اقترانه بالإمكان .

وثانيا : كونه محلا للحوادث ، لأن الملزوم محل اللازم .

---

[1] – التوحيد ٤٥١ .

[2] دعاء عديلة .

[3] كشكول الشيخ الأوحد ج٢ / ٣٦٠ .

[4] شرح الأسماء الحسنى الملا هادي السبزواري ج٢/٤٦ .

ثالثا : كون الإمكان مندرجا في الواجب ، لأن اللوازم مندرجة في الملزومات ذكرا إن لم نقل باندراجها عينا على ما يزعمون .

والثانية : هي التي لا تستقل في الأحداث ، إلا بمدد يمدها ، فلو كان الواجب سبحانه علة ناقصة للزم استكماله واحتياجه إلى ممد يعينه ويمده ، وذلك يستلزم حدوثه .

المخزن الثاني

الجوهر الأول

(أن الفاعل من الصفات الفعلية له تعالى)

اعلم أن الفاعل من الصفات الفعلية ، لأن مبدأ اشتقاق الفاعلية هو الفعل ، والمشتق يتبع المبدأ ، فإذا كان ذاتا فيكون المشتق ذاتيا ، وإن كان فعلا ففعليا ، والفعل ليس هو الذات كما ستعرف سريعا إن شاء الله .

فالفاعل لو كان هو الذات بذاتها للزم إثباتها تارة ونفيها أخرى ، كقولك زيد قائم فتثبت له القيام إذا كان قائما وتنفي قائميته إذ لم يكن قائما ، فلو كان القائم هو ذات زيد للزم أن يدور مدار النفي والإثبات ، وليس أيضاً بدلا عنه .

ولو كان القائم هو ذات زيد للزم أن يكون مرفوعا على الأصالة لا على التبعية ، وهذا ظاهر إن شاء الله فالمشتق قائم بمبدئه قيام ركن وتحقق ، وذلك لأن المبدأ لا بد وأن يكون مذكورا في المشتق بحيث يكون مقوما له كالقائم مثلاً ، فإنه يجب فيه[1] اعتبار القيام وإلا لم تتحقق القائمية .

ويجب أن يكون مقوما لأن وجوده مرتبط بوجوده ، فالمشتق لا يتحقق إلا بعد تحقق المبدأ ، فالقائم هو ظهور زيد بالقيام ، وشتان بينهما إلا أن القائم هو زيد بظهوره في القيام ، فكذلك الواجب سبحانه هو الفاعل لكن بفعلة لا بذاته ، ففاعليته من صفاته الفعلية ، لجواز نفي الفاعلية عنه في قولك لم يفعل ولم يشأ ولم يرد .

وقد صرح بذلك مشايخنا الإمامية رضوان الله عليهم في كتبهم ودفاترهم في تفريق صفات الذات وصفات الفعل ، وقالوا بأن الفاعلية من صفات الفعل .

وبالجملة فالفارق بين صفات الذات وصفات الفعل هو أن كل صفة يجوز أن يتصف الواجب بصفة نقيضها فهي من صفات الفعل ، وكل صفة لا يجوز اتصافه بنقيضها فهي من صفات الذات كقولك علم وقدر وليس لك أن تقول لم يعلم ولم يقدر بخلاف قولك فعل فأنه لك أن تقول لم يفعل الشرور مثلاً.

---

[1] – غير موجود في المخطوط .

وربما يتوهم بعض القاصرين بأن الفاعلية لو كانت من صفات الفعل للزم التعطيل في الذات .

وهذا توهم كاسد وخيال فاسد لأن الفاعل ليس إلا الله سبحانه ، وليس فاعل سواه ، لكن هذه الصفة ليست ذاتية له[1] بل أوجدها بفعله ، فالجمع بلا تفرقة زندقة ، والتفرقة بلا جمع تعطيل والجمع بينهما توحيد .

[1] – غير موجود في المخطوط (له) .

الجوهر الثاني

(ظهوره و بطونه من صفاته الفعلية)

إذا عرفت أن الفاعل من الصفات الفعلية ، عرفت أن الظهور والبطون كلاهما من الصفات الفعلية ، لأن الظاهرية والباطنية متقومتان بالظهور والبطون الذين هما من صفات الإمكان ، فهو سبحانه لا يتصف بالظهور ولا بالبطون في رتبة ذاته ، لكنه ظهر للخلق بالخلق ، وبطن بنفس ذلك الظهور ، فظهوره كان عين بطونه ، فهو لم يزل ظاهرا ببطونه وباطنا بظهوره ، لأن الشيء إنما يخفى لشدة ظهوره ، فكلما كان أشد ظهورا كان أشد خفاءاً ، ولنعم ما قيل :

خفي لإفراط[1] الظهور تعرضت لإدراكه أبصار قوم أخافش

فحظ العيون الزرق من نور وجهه لشدته حظ العيون العوامش

قال بعض أهل المعرفة " لا تتعجب من اختفاء شيء بسبب ظهوره ، فإن الأشياء إنما تستبان بأضدادها وما لا ضد له عسر إدراكه ، فلو اختلفت الأشياء ، فدل بعضها على الله دون بعض أدركت التفرقة ، ولما اشتركت في الدلالة على نسق واحد أشكل الأمر ، ومثاله نور الشمس المشرق على الأرض ، فإنا نعلم أنه عرض من الأعراض ، يحدث في الأرض ويزول عند غيبة الشمس ، فلو كانت الشمس دائمة الإشراق لا غروب لها ، لكنا نظن أن لا هيئة في الأجسام إلا ألوانها وهي السواد والبياض وغيرهما .

فإنا لا نشاهد في الأسود إلا السواد ، وفي الأبيض إلا البياض ، فأما الضوء فلا ندركه وحده ، لكن لما غابت الشمس وأظلمت المواضع أدركت التفرقة بين الحالتين .

فعلمنا أن الأجسام قد استضاءت بضوء واتصفت به وفارقتها عند الغروب ، فعرفنا وجود النور بعدمه ، وما كنا نطلع عليه ، لولا عدمه إلا بعسر شديد ، وذلك لمشاهدتنا الأجسام متشابهة ، ومختلفة في الظلام والنور ، فهذا مع أن النور أظهر المحسوسات ، إذ به يدرك ساير المحسوسات ، فما هو ظاهر في نفسه ومظهر لغيره .

---

[1] - الموجود في المخطوط بدل لإفراط لادراك .

انظر كيف تصور استبهام أمره بسبب ظهوره ، لولا طريان ضده .

فإذا الحق سبحانه هو أظهر الأمور ، وبه ظهرت الأشياء كلها ، ولو كان له عدم أو غيبة أو تغير لانهدت السماوات والأرض ، وبطل الملك والملكوت ، ولأدركت التفرقة بين الحالتين ، ولو كان بعض الأشياء موجودا به وبعضها موجدا بغيره لأدركت التفرقة بين الشيئين في الدلالة ، ولكن دلالته عامة في الأشياء ، على نسق واحد ووجوده دائم في الأحوال ، يستحيل خلافه . فلا جرم أورث شدة الظهور خفاء " .

فالشيء إنما يبطن لشدة الظهور وظهوره للخلق الذي هو عين بطونه إنما هو في رتبة الخلق لا في رتبة ذاته ، قال أمير المؤمنين عليه السلام : ﴿ تجلى لها بها وبها امتنع منها وإليها حاكمها ﴾[1] ، فبذلك الظهور خفي عن الأبصار ، فلا تدركه الأبصار ، فالخلق هو ظهوره لهم بهم ، وهم حجبه التي احتجب بها عنهم فتفطن .

وكذلك قربه سبحانه من الخلق وبعده عنهم ، فإنه إنما يتحقق بالخلق ، لا بغيرهم عند عدم ملاحظة نفسهم والتفاتهم إلى نفسهم فافهم .

---

[1] - نهج البلاغة ج٢/١١٥ ، الإحتجاج للشيخ الطبرسي ج١/٣٠٥ .

الجوهر الثالث

(المشيئة من الصفات الفعلية)

إن الفعل عبارة عن الحركة الإيجادية ، التي يحدثها الموجد بنفسها ، بمعنى أنها حركة لا تحتاج في إيجادها إلا إلى حركة توجد بها ، فهي حركة فخلقت بنفسها ، فارتفع الدور والتسلسل .

ثم الموجد يحدث بتلك الحركة ساير المفاعيل ، فيتحقق لتلك الحركة التي هي الفعل مراتب عديدة عند تعلقه بالمفاعيل ، لأن المفاعيل بأسرها مذكورة في الفعل عند تعلقه بها ، فالمذكور إنما هو مذكور[1] في وجهه الخاص به ، وهذا معنى ما ورد من أن في العرش تمثال جميع ما خلق الله ، فإن العرش هو الفعل في أحد الاطلاقات ، فإذا تعلق بالمفاعيل حصلت له مراتب يسمى بها فيسمى مشيئة عند تعلقه بمادة المفاعيل ، وإرادة عند تعلقه بأعيانها وقدرا عند التعلق بالهندسة والحدود ، وقضاءاً عند التعلق بالهيئة التركيبية .

فأول المراتب المشيئة ، وثانيها الإرادة ، وثالثها القدر ، ورابعها القضاء ، فلا تلتفت إلى من زعم أن القضاء سابق على القدر ، لأن تراجمة وحي الله والسنة إرادته عليهم السلام صرحوا بما ذكرنا ، فقالوا : ﴿ إن الله علم وشاء وأراد وقدر وقضى ، فبعلمه كانت المشية ، وبمشيته كانت الإرادة ، وبإرادته كان القدر ، وبقدره كان القضاء ﴾[2] الحديث .

وبالجملة فللفعل تتحقق هذه المراتب ، وربما يعبر في التمثال عن تلك المراتب بالنقطة ، والألف ، والحروف ، والكلمة التامة .

فالنقطة هي المشية ، والألف الإرادة ، والقدر الحروف ، والقضاء الكلمة التامة ، ودلالة تلك الكلمة هي المفاعيل ، لأن المفاعيل دلالات الفعل ، فهي تدل عليه.

ويعبر أيضاً بالرحمة ، والرياح ، والسحاب المزجي ، والسحاب المتراكم .

ويعبر عن المفاعيل بالقطر النازل من السحاب إلى غير ذلك من التعبيرات .

---

[1] – غير موجود في المخطوط (مذكور) .

[2] – التوحيد ص ٣٣٤ . الحديث : الحسين بن محمد ، عن علي بن محمد قال : سئل العالم عليه السلام كيف علم الله ؟ قال : علم وشاء وأراد وقدر وقضى و أمضى ، فأمضى ما قضى ، وقضى ما قدر وقدر ما أراد ، فبعلمه كانت المشيئة ، وبمشيئته كانت الإرادة ، وبإرادته كان التقدير ، و بتقديره كان القضاء ، وبقضائه كان الإمضاء ، و العلم متقدم على المشيئة ، و المشيئة ثانية ، و الإرادة ثالثة ، و التقدير واقع على القضاء بالإمضاء " الكافي ١٤٩/١ ، التوحيد للشيخ الصدوق ٣٣٤ .

فهذه المراتب تتحقق له عند تعلقه لا في ذاته ، وليست المفاعيل مذكورة في ذاته ، كما أن الدلالة مثلاً ليست مذكورة في النقطة ، ولا في الحروف ، بل إنما هي مذكورة في الكلمة التامة ، فتلك الحركة الكلية لها[1] وجوه عديدة بحسب كل مفعول من المفعولات ، وذلك المفعول مذكور في ذلك الوجه الخاص المتعلق به ، كالألف مثلاً فإنها مذكورة في الحركة المستقيمة ، والباء في الحركة المعوجة ، وليس الاعوجاج والاستقامة من ذاتيات تلك الحركة الكلية ، لأنهما صفتان[2] عرضتا لها[3] ، والصفة غير الموصوف .

ولذلك لا توصف الحركة بالاستقامة والاعوجاج ، إلا فيما ظهرت في متعلقاتها فتفطن .

ثم اعلم أن المراتب التي أثبتناها للفعل ، فإنما هي تتحقق بحسب كل مفعول من المفاعيل .

---

[1] – كلمة (لها) غير موجود في المخطوط .

[2] – كلمة (صفتان) غير موجود في المخطوط .

[3] – كلمة (لها) بدل (له) في المخطوط بدل .

الجوهر الرابع

(إثبات فعلية المشيئة)

فحيث عرفت ما أشرنا إليه ، عرفت أن المشية محدثة مخلوقة ، وليست هي عين ذات[1] الواجب ، فلا تلتفت إلى من يزعم قدمها حذرا من لزوم الدور والتسلسل ، لأنك عرفت ارتفاعهما بأنها خلقت بنفسها . قال عليه السلام : ﴿ إن الله خلق الأشياء بالمشية وخلق المشية بنفسها ﴾[2] .

وآية معرفتها أنك تحدث النية بنفس النية ، لا بأمر آخر ، فلا تحتاج في أحداث النية إلى نية أخرى ، فلو كانت المشية هي عين الذات للزم إثبات الذات مرة ونفيها أخرى لصحة قولك شاء ولم يشأ وأراد ولم يرد ، ولو كانت هي غير الذات للزم أن يكون الحق فاعلا موجباً لا مختاراً ، ولو كانت هي عين الذات لزم أن يكون أراد متى علم ، وعلم متى أراد ، مع أنه سبحانه يعلم شيئا ولم يشأهُ أبدا ، كقوله تعالى ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾[3] .

وهو يعلم كيف يذهب به ولا يشاء ذهابه أبداً لأن (لو) تفيد الامتناع والقول بأنها هي العلم بالأصلح أيضاً باطل ، لظهور التفرقة بين العلم والإرادة مفهوماً ومصداقاً ، ولذلك تقول سأفعل كذا إن شاء الله ، ولا تقول سأفعل كذا إن علم الله ، ولأن القول بأنها هي العلم بالأصلح يستدعي تجزئة ذات الواجب ، وتركيبه من الأجزاء ، فيستلزم حدوثه ، فإن علمه سبحانه عين ذاته ، ويعلم بذاته جميع الأشياء ، الأصلح وغير الأصلح ، فيلزم أن يكون علمه على قسمين : علم بالأصلح فيسمى مشيئة ، وعلم بغير[4] الأصلح ، فتتجزى الذات سبحانه وتعالى عما يقولون .

وبالجملة لما ثبت حدوث المشيئة ثبت حدوث الإرادة بالطريق الأولى ، إما على أنها متأخرة عنها فظاهر ، وإما على القول بأنها نفس المشية فكذلك .

---

[1] – كلمة ذات غير موجود في المخطوط .

[2] – علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : خلق الله المشيئة بنفسها ثم خلق الأشياء بالمشيئة " الكافي ج١/١١ ، البحار ج٤/١٤٥ .

[3] – الاسراء ٨٦ .

[4] – كلمة (بغير) بدل (لغير) في المخطوط .

وقد يطلق أحدهما على الأخرى فيجتمعان ويفترقان ، فإذا اجتمعنا افترقنا ، وإذا افترقنا اجتمعنا .

والحاصل أن من اطلع على ضرورة مذهب أهل البيت عليهم السلام علم يقينا أن المشيئة حدوثها من ضروريات مذهبهم ، وقد صرحوا بأن المشيئة والإرادة من صفات الأفعال ، فمن زعم أن الله لم يزل شائيا مريدا فهو ليس بموحد [1].

---

[1] ابن الوليد : عن الصفار ، عن اليقطيني ، عن الجعفري قال : قال الرضاء عليه السلام : المشيئة من صفات الأفعال فمن زعم أن الله لم يزل مريداً شائياً فليس بموحد

[2] البحار ج١٤٥/٤ .. مستدرك سفينة البحار للشيخ علي النمازي ج٢٤٦/٤ ، تفسير الميزان للسيد الطباطبائي ٣٦٣ .

الجوهر الخامس

(مشتقات الفعل فعليه)

اعلم أنه لما ثبت حدوث الفعل أعني المشيئة والإرادة ، فقد ازدادت[1] بصيرتك في حدوث صفات الفعل ، لأن المشتقات فروع لمباديها ، فتتحقق أينما تتحقق ، ومن هذا البيان تعرف أن المتعلق بالخلق ، يجب أن يكون من سنخ الخلق فيتضح لك الحديث القدسي : ﴿ كنت كنزا مخفيا ، فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف ﴾[2] وتعرف أن الكنز المخفي ، أعني الضمير المتكلم ، الذي هو الفاعل ، ليس ذات الواجب تعالى ، بل إنما هو كنز الفاعلية التي متقومة بالفعل ، الذي هو كن فالتاء متأخرة عن كن رتبة ، وإن قلنا بتساوقهما معا في الوجود والظهور ، فلولا الفعل لم تتحقق الفاعلية ، ولولا الفاعلية لم يوجد الفعل .

مسألة الدور جرت بيني وبين من أحب

لولا مشيبي ما جفا لولا جفاه لم أشب

وهذا الدور دور معي ، إلا أن الفعل مقدم رتبة ، ألا ترى إلى زيد لا يقال له كاتب إلا بعد ظهور الكتابة ، فلولا الكتابة لما صدق عليه الكاتب أصلا، وكذلك ساير صفاته المتقومة بالأفعال ، فأنها لا توجد إلا بالأفعال ، فالفاعل مقدم ظهورا ، والفعل مقدم رتبة ، وكلاهما متساوقان وجوداً ، والفاعل الذي أسند إليه الفعل ، هو الصفة التي لا فرق بينها وبين الموصوف الذي ظهر لها بها ، ولذلك كان الفاعل أظهر من الفعل ، بل ولم يذكر الفعل معه ، لأن الظاهر أظهر من الظهور ، كما أنك إذا التفت إلى زيد القاعد ، لم تلتفت إلى قعوده أصلاً ، مع أنه لم يكن قاعداً إلا بالقعود ، فلا تلتفت إلا إلى القاعد، فإن الذات غيبت الصفات ، وما ظهر للقعود فإنما هو به ظهر له قال سيد الشهداء عليه السلام : ﴿ يا من استوى برحمانيته على العرش ، فصار العرش غيبا في رحمانيته كما أن العوالم صارت غيبا في عرشه ، محقت الآثار بالآثار ، ومحوت الأغيار بمحيطات أفلاك الأنوار ﴾[3] .

---

[1] – كلمة (ازدادت) بدل (ازداد) في المخطوط .

[2] – رسائل الكركي للمحقق الكركي ج١٥٩/٣ ، شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني ج٢٢/١ ، عوالي اللالئ ابن أبي جمهور الأحسائي ج٥٥/١ .

[3] – الإقبال ص٣٥٠ .

وبالجملة فالكنز المخفي هو رتبة المتكلم ، والمتكلم صفة من صفات الفعل ، لأنا قلنا إن المشتق يتبع المبدأ ، ولما كان الكلام من صنعه ، لا يجوز أن يكون متكلما بذاته ، فتعرف ذلك المتكلم بنفس ظهوره ، وبذلك الظهور احتجب عن نفسه (وَاَنَّكَ لا تَحْتَجِبُ عَنْ خَلْقِكَ إلاّ اَنْ تَحْجُبَهُمُ الأَعمالُ دُونَكَ)[1].

فإذا ظهر لك ما قلنا ، عرفت أن الكنز المخفي ليس هو الذات ، بل هو رتبة من مراتب الممكنات .

[1] – مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٥٨٣ . .

المخزن الثالث

الجوهر الأول

(في معرفته تعالى)

اعلم أنه لما أحب الواجب أحداث الإمكان ، ليظهر قدرته التي هي متعلقة بالأعيان ، اخترع بديع خلق العالم ، وصوره على هيئة مؤلفة تدل على معنى التوحيد ، عند عدم ملاحظة نفسه ، كقول لا إله إلا الله ، فإنه مركب من حروف حادثة تدل هذه الهيئة على معنى التوحيد ، عند عدم ملاحظة هذا التأليف ، من حيث التأليف .

وكذلك هذا العالم ، فإنه مجلى تجلياته ومرآة ظهوراته ، وذلك لأنه سبحانه خلق الخلق والعالم لأجل المعرفة ، كما قال في الحديث القدسي : ﴿ أحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف ﴾[1] ، ولما لم يكن للممكن طريق الوصول إلى رتبة الوجوب ، لعدم الإحاطة به ، وجب أن يعرف نفسه لهم ، حيث كانت الغاية هي المعرفة ، ولما كان التعريف والبيان على قسمين : تعريف حالي وتعريف مقالي .

فالأول : عبارة عن معرفة الشيء بنفس ذلك الشيء ، لا بشيء آخر ، كما إذا أردت أن تعرفني زيدا أريتني إياه .

والثاني : عبارة عن معرفة الشيء لا بنفسه ، بل بأمور موصلة إلى معرفته ، ولما كان التعريف الحالي أجلى ، والجمع بين الحالي والمقالي أكمل ، وجب أن يعرف نفسه لهم بالوصفين ، لأنه قادر على ذلك .

وهذا النمط أكمل ، وهو سبحانه لا يعدل عن الأكمل إلى غير الأكمل ، لاستلزامه ترجيح المرجوح على الراجح ، ثم لما لم يكن شيء أقرب إلى شيء من نفسه .

---

[1] – رسائل الكركي للمحقق الكركي ١٥٩/٣ ، شرح أصول الكافي مولى محمد صالح المازندراني ج٢٢/١ ، عوالي اللالئ لابن أبي جمهور ٥٥/١ ، الفصول المهمة في أصول الأئمة عليهم السلام للحر العاملي ج١٤٨/١ ، مستدرك سفينة البحار للشيخ علي النمازي ١٩٣/٩ .

والبيان الحالي كلما كان أقرب[1] إلى الشيء كان أكمل ، أودع سبحانه سر معرفته في حقيقة العالم ، لأنه أكمل ، لأن حقيقته أقرب إليه من غيره .

وبالجملة فعرف سبحانه نفسه لهم[2] بكلا الوصفين ، أما المقالي فبقوله لا إله إلا الله كلمة التوحيد ، وأما الحالي فبالسر المودع في حقيقة العالم ، وذلك السر هو معنى التوحيد المستفاد من تأليف هذا العالم[3] ولذلك قيل إن العالم صورة التوحيد ، ومعناه أن العالم يدل على ما يدل قولك (لا إله إلا الله) عليه فلا فرق بين قولك (لا إله إلا الله) في إفادة التوحيد ، وبين هذا العالم ، وذلك لأن الأثر إنما يستدل به على مؤثره .

والمدلول لدلالة الأثر إنما هو في رتبة الأثر والدلالة ، فيدل على التوحيد بما ظهر التوحيد له وفي مرتبته ، وهذا ما ورد في الأخبار (أن الله خلق آدم على صورته)[4] ، وآدم على طبق العالم بلا زيادة ونقيصة ، وصورته هيئه التوحيد ولأجل ذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام لما سئل عن الحقيقة : ﴿ نور أشرق من صبح الأزل ، فيلوح على هياكل التوحيد آثاره ﴾[5] وذلك النور الملقى في هوية العالم المشرق من صبح الأزل ، هو التوحيد ومعناه هو المثال الذي ظهر به الحق للخلق .

قال أمير المؤمنين عليه السلام لما سئل عن العالم العلوي : ﴿ صور عالية عن المواد خالية عن القوة والاستعداد ، تجلى لها فأشرقت ، وطالعها فتلألأت ، فالقى في هويتها مثاله ، فأظهر عنها أفعاله ﴾[6] وذلك المثال هو قوله في الحديث القدسي : ﴿ يا بن آدم اعرف نفسك تعرف ربك ، ظاهرك للفناء وباطنك أنا ﴾[7] فقوله أنا هو ذاك المثال ، وليس هو

---

[1] – كلمة (أقرب) غير موجوده في المخطوط .

[2] – كلمة (لهم) غير موجوده في المخطوط .

[3] – (وذلك السر هو معنى التوحيد المستفاد من تأليف هذا العالم) هذه الجملة غير موجوده في المخطوط .

[4] – بحار الأنوار ج٤ ص١١ ر١ ب٢ . في الكافي عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عما يرون أن الله خلق آدم على صورته فقال هي : صورة محدثة ، مخلوقة واصطفاها الله واختارها على سائر الصور المختلفة ، فأضافها إلى نفسه ، كما أضاف الكعبة إلى نفسه و الروح إلى نفسه فقال " بيتي " ، " ونفخت فيه من روحي " الكافي ج١/١٣٤ ، عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق ١١٠/٢ .

[5] نور البراهين ج٢٢١/١ للسيد نعمة الله الجزائري .

[6] – البحار ١٦٥/٤٠ ، ميرزان الحكمة لمحمد الريشهري ٧٧٥/١ ، عيون الحكم و المواعظ ٣٠٤ .

[7] – كلمة (فقوله) غير موجوده في المخطوط . قال الحافظ رجب البرسي : يقول الرب الجليل في الإنجيل : اعرف نفسك أيها الإنسان تعرف ربك . ظاهرك للفناء وباطنك للبقاء " الجواهر السنية للحر العاملي /١١٦ .

ذات الواجب ، لما بينا من أن المتكلم إنما يكون متكلماً في رتبة الكلام ، والذات التي ظهرت في التكلم إنما هي في رتبة الكلام .

وهذا العالم كلامه سبحانه ، لأنه خلق بقوله (كن) ، والمتكلمية صفة مودعة في حقيقة هذا الكلام ، فالعالم هو ظهور الحق ، والحق ظهر للعالم ، وليس الظاهر والمعروف هو ذات الواجب سبحانه ، لعدم تمكن الإحاطة بها بوجه من الوجوه ، فالمعروف هو صفاته الفعلية لا غير ذلك ، وهذا المثال الملقى في هوية الأشياء ، إنما تدل عليه صفة استدلال ، وليست تكشف عنه قال أمير المؤمنين عليه السلام : ﴿ إن قلت هو هو فالهاء والواو كلامه وخلقه ، وإن قلت الهواء صفته فالهواء من صنعه ، صفة استدلال عليه لا صفة تكشف عنه ، رجع من الوصف إلى الوصف ، ودام الملك في الملك ﴾[1] .

[1] كشكول الشيخ الأوحد الخطبة اليتيمية /٣٥٩ .

الجوهر الثاني

(في معرفة النفس)

لما عرفت ما حققناه عرفت معنى قوله عليه السلام : ﴿ من عرف نفسه فقد عرف ربه ﴾[1] وقوله عليه السلام ﴿ أعرفكم بنفسه أعرفكم بربه ﴾[2] فإن النفس هي آية التوحيد ، والربوبية التي هي كنه العبودية ، كما قال الصادق عليه السلام ﴿ العبودية جوهر كنهها الربوبية ﴾[3] وهذه الربوبية هي حقيقة العبودية ، وهي النفس الناطقة ، لأنه سبحانه أودع فيهم ما أراد منهم ولنعم ما قيل :

إذا رام عاشقها نظرة ... ولم يستطعها فمن لطفها

أعارته طرفا رآها به ... فكان البصير بها طرفها

ومعرفة النفس لا تحصل إلا بعد إسقاط الإضافات والتعينات ، التي هي حجب جمالها ، وأعظم تلك الحجب هو ملاحظة كونها هي هي ، فلا بد من ملاحظة عدم هذه الملاحظة ، حتى تكون آية الأحدية ، ومقام الواحدية فإذا أزيلت الحجب لم يبق إلا الظهور ، من حيث عدم كونه ظهورا ، لأن الحجاب هو ملاحظة كونه ظهورا ولنعم ما قيل :

لقد قلت ما أذنبت قالت مجيبة ... وجودك ذنب لا يقاس به ذنب

وقولي أزيلت الحجب ، أريد[4] في الوجدان لا في الوجود ، فإن كل شيء دخل في ملك الله لا يخرج من ملكه أبداً ، فكيف يمكن زوالها في الوجود .

ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام لما سئل عن الحقيقة قال : (كشف سبحات الجلال من غير إشارة ، والسبحة هي الحجاب

---

[1] – شرح أصول الكافي مولى محمد صالح المازندراني ٢٣/٣ قال أمير المؤمنين عليه السلام : " من عرف نفسه فقد عرف ربه " .

[2] – قال رسول الله صلى الله عليه وآله : " أعرفكم بنفسه أعرفكم بربه " الاقتصاد للشيخ الطوسي ١٤ ، ميزان الحكمة محمدي الريشهري ١٨٧٨/٣ . تفسير الميزان للسيد الطباطبائي ١٧/٦ .

[3] – مصباح الشريعة ص ٧ . الفوائد العلمية للسيد علي البهبهاني ٣٩٤/٢ .

[4] – كلمة (أريد) غير موجوده في المخطوط .

قال السائل : زدني بيانا .

قال : محو الموهوم وصحو المعلوم .

قال : زدني بيانا .

قال : هتك الستر لغلبة السر .

قال : زدني بيانا .

قال : جذب الأحدية لصفة التوحيد .

قال : زدني بيانا .

قال : نور أشرق من صبح الأزل فيلوح على هياكل التوحيد آثاره .

قال : زدني بيانا .

قال : أطفئ السراج فقد طلع الصبح)[1] .

فإذا أزيلت الحجب المانعة عن المشاهدة ، وقف السالك في مقام المعرفة الحقيقة الحقيقية ، فيعرف الله بالله ، قال عليه السلام : ﴿ اعرفوا الله بالله ﴾[2] وقال : ﴿ بك عرفتك وأنت دللتني عليك ودعوتني إليك ولولا أنت لم أدري ما أنت ﴾[3] .

(إن الله أجل أن يعرف بخلقه بل الخلق يعرفون به)[4] ، وهذا الظهور كما عرفت مخلوق من مخلوقاته ، فلا يكون المعروف عين ذاته ، وهو سبحانه جعل هذا المخلوق آية معرفته ، وهي الوحدة السارية في المظاهر الوجودية التي لا فرق بينها وبينه ، قال الحجة عجل الله فرجه ورزقنا توفيق طاعتك في الدعاء ﴿ ومقاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان ، يعرفك بها من عرفك ، لا فرق بينك وبينها ، إلا أنهم عبادك وخلقك ، فتقها ورتقها بيدك ، بدؤها منك وعودها إليك ، أعضاد وأشهاد ، ومناة وأذواد ، وحفظة ورواد فبهم ملأت سماءك وأرضك ، حتى ظهر لا إله إلا أنت ﴾[5] الدعاء .

---

[1] نور البراهين ج١ للسيد نعمة الله الجزائري ٢٢١ .

[2] – التوحيد للشيخ الصدوق ٢٨٦ – عن المفضل بن السكن . عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : " اعرفوا الله بالله و الرسول بالرسالة و أولي الأمر بالأمر بالمعروف و العدل و الإحسان " الكافي ٨٥/١

[3] – إقبال الأعمال للسيد ابن طاووس ١٥٧/١ ـ دعاء السحر للإمام علي بن الحسين عليهما السلام .

[4] محمد بن اسماعيل . عن المفضل بن شاذان . عن صفوان بن يحيى . عن منصور ابن حازم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن الله أجل و أكرم من أن يعرف بخلقه . بل الخلق يعرفون بالله . قال : صدقت " الكافي ١٦٨/١ . التوحيد للشيخ الصدوق ٢٨٥ .

[5] – الإقبال ص ٦٤٦ . مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٨٠٣٠ .

وربما يتوهم بعض القاصرين ، أنه إذا أزيلت الحجب ، ظهر ذات الواجب سبحانه ، وهي حقيقة هذا العالم ، واستدل بهذا الحديث الشريف على مطلوبه ، مع أن الحديث أفصح عن خلاف ذلك ، وينادي بأنه ليس المراد منه ذات الواجب سبحانه . كما قال ﴿ نور أشرق من صبح الأزل ﴾[1] فالنور هو أثر صبح الأزل ، أعني المشية والفعل و[2]هو أثر شمس الأزل .

فالسالك إنما يصل إلى ذلك النور ، الذي هو أثر الصبح ، الذي هو أثر الشمس ، وشتان بين ذلك النور وبين ذات الواجب سبحانه ، فلا تصل وإن بلغت ما بلغت إلا إلى حقيقة ذاتك (انتهى المخلوق إلى مثله وألجأه الطلب إلى شكله رجع من الوصف إلى الوصف ودام الملك في الملك) [3] .

---

[1] نور البراهين ج١ للسيد نعمة الله الجزائري ٢٢١

[2] – حرف (الواو) غير موجوده في المخطوط .

[3] كشكول الشيخ الأوحد ج٢/٣٦٠ .

الجوهر الثالث

(في معنى الربوبية)

لعل بعض القاصرين يتوهم أن الربوبية في قوله عليه السلام ﴿ العبودية جوهرة كنهها الربوبية ﴾[1] هي ذات الرب سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً .

ولقد عرفت معنى الربوبية أنها من جملة مخلوقاته ، لكن أحببت أن أشير إلى معنى الحديث بالإشارة الإجمالية ، حتى لا يبقى لأحد شبهة في المقام.

فأقول إن الربوبية على أقسام :

أحدها : الربوبية إذ لا مربوب ذكراً وعيناً ، وهي ربوبية الواجب ، قال عليه السلام : ﴿ له معنى الربوبية إذ لا مربوب ﴾[2] ، فليس في ذاته مربوب ذكراً ولا عيناً ، لاستلزامه التكثر ، وهو يستلزم حدوثه .

وثانيها : الربوبية إذ مربوب ذكراً لا عيناً ، وهي ربوبية الفعل ، فإن المفاعيل كلها مذكورة في الفعل بحسب التعلقات عند التعلق كما عرفت.

وثالثها : الربوبية إذ مربوب ذكراً وعيناً ، وهي الربوبية التي عين حقيقة المربوب فإن الرب الظاهر للمربوب إنما ظهر له به .

ففي مقام التعيين هو المربوب الحاصل للربوبية الظاهرة فيه :

فالأول : لا تتعلق[3] بشيء من الأشياء وآية ذلك حقيقة النفس عند إسقاط التعيينات[4] والشؤنات والإضافات .

والثاني : تتعلق[5] بالمفاعيل من حيث التعلق ، لا من حيث الذات . مثاله الحركة الكلية التي تفعل بها الأمور ، فإن الأمور ليست مذكورة في تلك الحركة الكلية ، كحركة يد الكاتب ، المتعلقة بالكتابة فإن كتابة الألف مثلاً ، متعلقة بوجه الحركة لا بنفس الحركة ، فإن

---

[1] – مصباح الشريعة ص ٧ ، الفوائد العلية للسيد علي البهبهاني ٣٩٤/٢ عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام : " له معنى الربوبية إذ لامربوب " ، تحف العقول لأبن شعبة الحراني ٦٥ ، الآمالي للشيخ الصدوق ٢٥٦ .

[2] – التوحيد ص ٣٨ .

[3] – كلمة (تتعلق) بدل (يتعلق) في المخطوط .

[4] في المخطوط التعيُّنات .

[5] – كلمة (تتعلق) بدل (يتعلق) في المخطوط .

عند تعلقها بالألف تذكر الألف فيها ، ولو كانت مذكورة في الحركة لكانت تدل على جميع أطوار الحركة ، مع أنها لا تحكي إلا جهة استقامة الحركة المتعلقة بها خاصة ، وقد سبق هذا المعنى .

والثالث : هو نفس المفعول من حيث هو مفعول مطلق ، أعني تأكيد الفعل المعبر عنه بالمصدر ، الذي هو مبدأ اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول ، فاسم الفاعل والمفعول مذكوران في المصدر .

بمعنى أن المصدر له وجهان ، فالوجه الأعلى هو اسم الفاعل ، والوجه الأسفل اسم المفعول ، يعني هو مبدأ اشتقاق هذين الاسمين ، والمشتق مذكور في المبدأ ، ولهذا يجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، كما صرح النحاة بذلك ، فهذه الربوبية التي في الخلق ، هي اسم الفاعل ، وليست هي ذات الواجب ، ووصفناه بالربوبية ، لأنه يدل على الرب تعالى ، مثاله الصورة في المرآة ، فإنها إنما استحقت اسم زيد لأنها تحكي زيداً ، فلأجل الحكاية استحقت اسم زيد ، ولذلك يقال : إذا رأيت صورة زيد في المرآة رأيت زيداً ، فما كان مفقوداً في العبودية ، فهو موجود في الربوبية ، وهو التذوت والاستقلال ، وما خفي في الربوبية أصيب في العبودية ، من الإفاضة وظهوره لغيره ، ولأجل ذلك قال الله تعالى : ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [1] أي موجود في غيبتك وفي حضرتك ، وكل ذلك موجود في جميع أقطار الوجود ، فافهم حتى تفوز بالنصيب من المعلى والرقيب .

---

[1] – سورة فصلت الآية ٥٣ .

الجوهر الرابع

(في معنى النفس الناطقة)

اعلم أن النفس الناطقة لما تنزلت من عوالم التجريد إلى مراتب التقييد ، حصلت لها شئونات وتطورات قشرية وأثرية ، ومعنى تنزلها تعلقها بالقيود الستة ، أعني الكم والكيف والجهة والرتبة والزمان والمكان ، فأول ما وجد من اقترانها بها العقل وهو نور أبيض منه البياض ، وهو الماهية المنصبغة بصبغ الوجود ، المضمحلة آثار الماهية ، من حيث هي ماهية ، وله مرتبة الإجمال ، فسائر التنزلات مذكورة فيه معنى على سبيل الإجمال ، وليس العقل بسيطا كما زعمه بعض ، لأنه مبدأ التمييز ، والتمييز لا يحصل إلا بعد كونه محدوداً لمكان التمييزات المحدودة ، لوجوب المناسبة بين المدرك والمدرك ، فإذا لم يكن محدودا لم يدرك المحدود ، وستعرف ذلك إن شاء الله[1] فتنزل إلى النفس[2] التي هي مبدأ تفاصيل الصور الغيبية المعنوية ، فكان العقل هو المادة ، والصورة هي النفس ، فللعقل رتبة الإجمال ، وللنفس رتبة التفصيل وهي الحدود المعينة ، فوجد بينهما برزخ الرقايق أعني (الأرواح) فإنها ليست في الإجمال كالعقل ولا في التفصيل كالنفس ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ﴾[3] فعند ذلك تم الإنسان الغيبي الباطني ، ولما لم يكمل الشيء إلا بعد كونه جامعاً للغيب والشهادة والظاهر والباطن ، لأنه مظهر اسمي الظاهر والباطن ، أخذ يتنزل إلى مرتبة الشهادة فمبدأ الشهادة هو (الطبيعة الكلية) التي لم تذكر فيها الحدود والمشخصات وسائر التعيينات[4] ، لتكون آية للنفس الناطقة المعبر عنها بالفؤاد ، لأن عالم الشهادة يجب أن يكون على طبق عالم الغيب ، قال عليه السلام : ﴿ الظاهر عنوان الباطن ﴾ وقال عليه السلام : ﴿ قد علم أولوا الألباب أن الاستدلال على ما هنالك لا يعلم إلا بماهاهنا ﴾[5] ولا يكون ذلك إلا على الحكم بالتطابق ، فمن ثم لم

---

[1] – جملة (إن شاء الله) غير موجوده في المخطوط .

[2] – في المخطوط النفس الناطقة القدسيه والصواب النفس التى هي انزل من العقل أي بعد العقل وهي محل الحدود و التميز ، لأن النفس الناطقة القدسيه أعلى من العقل .

[3] – سورة الرحمن الآية ، ١٩ ، ٢٠ .

[4] – كلمة (التعيينات) بدل (التعينات) في المخطوط .

[5] قال الإمام الرضا عليه السلام : " وقد علم ذوو الألباب أن الاستدلال على ما هناك لا يكون إلا بما ههما " البحار ٣١٦/١٠ ، التوحيد للشيخ الصدوق ٤٣٨ .

يذكر في الطبيعة شيء من الحدود ، وكأنها قبر قبر فيها التمييزات والحدود والتعيينات[1] فتنزلت الطبيعة إلى رتبة المادة ، وهي [2] مظهر الرقائق فتنزلت إلى " المثال " وهو مظهر النفس ، التي هي مبدأ التفاصيل ، فحصل باقتران الطبيعة بالمادة ، والمثال الإنسان الظاهري أعني " الجسم " كما أنه حصل من اقتران العقل بالرقائق " والنفس" [3] ، الإنسان الباطني الغيبي المعنوي ، وحصل من اقتران الظاهر بالباطن تمام الظهور والبطون ، فكانت النفس جامعة مملكة للنشأتين ، وملكة متمكنة على سرير العالمين .

---

[1] – كلمة (التعيينات) بدل (التعينات) في المخطوط .

[2] الحق أن المادة مظهر العقل وأن المثال مظهر عالم الرقائق . ومظهر النفس هو الجسم لا المثال (ح الحائري) .

[3] – كلمة (النفس) بدل (النفوس) في المخطوط .

الجوهر الخامس

(تنزل النفس تنزل قشري)

لما عرفت تنزل تلك النفس إلى هذه المراتب فاعلم أن تنزلاتها إلى هذه الأطوار ليست أثرية ، بل إنما هي قشرية ، وليس الأمر كما زعمه بعض ، من أن هذه الأطوار كلها آثار تلك النفس ، لأن التفصيل ليس أثراً للإجمال ، بل إنما التفصيل رتبة ثانية للإجمال ، وإلا لزم أن يكون الشيء المركب من الإجمال والتفصيل مركبا من كونه أثراً أو كونه مؤثراً (وهف) ، فظهر أن التنزل ليس إلا بالقشر لكن مع عدم فقدان المتنزل رتبته قبل التنزيل[1] ، وهذه المسألة صعبة على الأذهان تصورها ، من أن الشيء لم يفقد مرتبتة ويتنزل بذاته ، لكن يمكن فهم ذلك بالتقريبات والتمثيلات ، فمثاله أن جبرائيل عليه السلام حيث كان يهبط على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصورة (دحية بن خليفة الكلبي) لم يكن فاقداً لرتبة حامليته للعرش ، فلو فقد من رتبته لخر العرش وانهدت السموات ، لكونه حاملاً للركن الأيسر الأسفل من العرش ، فهو تصور بصورة دحية الكلبي[2] فتنزل إلى مرتبة دحية ، مع وجوده في مرتبته فافهم ، فالتنزل القشري عبارة عن تفصيل المجمل ، وذلك التفصيل عبارة عن ظهور حدودها الكامنة في رتبة الإجمال ، فالتفصيل كامن في الإجمال ككمون الحروف في المداد ، وكمون المداد في العفص والزاج ، وليس الأثر كامناً في المؤثر ، وإلا لكان الأثر مؤثراً والمؤثر أثراً (وهف) .

لا يقال إن مؤثرية المؤثر إنما يكون في رتبة الأثر ، ويشهد على صحة ذلك قولك (تجلى لها بها)[3] .

فالمتجلي لا يكون متجلياً إلا في رتبة التجلي ، وذلك يستدعي القول بأن الشيء يتركب من الأثرية والمؤثرية ، فلا ضير في كون هذا التنزل تنزل المؤثر إلى الأثر .

لأنا نقول : ليس حيث ما ذهبت فإن الأثر ليس مذكوراً في المؤثر بوجه من الوجوه .

---

[1] – كلمة (قبل التنزيل) بدل (قبل التنزل) في المخطوط .

[2] – كلمة (الكلبي) غير موجوده في المخطوط .

[3] – الاحتجاج للشيخ الطبرسي ٣٠٥/١ ، نهج البلاغة ١١٥/٢ .

وقولنا إن مؤثرية المؤثر إنما يتحقق في رتبة الأثر ، لا نعني باتحاد المؤثر والأثر ، بل المراد أن هذه الصفة هي في رتبة الأثر ، لا أن ذات المؤثر في رتبة الأثر ، وتلك الصفة هي حقيقة الأثر ، وهي مرتبة الإجمال ، وكونه أثراً مرتبة التفصيل ، فمؤثرية الشيء صفة فعلية له ، وليست الصفة عين الموصوف ، (لشهادة كل صفة على[1] أنها غير الموصوف ، وشهادة كل موصوف على أنه غير الصفة)[2] ، وليس كذلك رتبة الإجمال والتفصيل .

وبالجملة : مرادنا بالتنزل القشري ، هو أنه لم يكن أحدهما أثراً والآخر مؤثراً ، ويسمى هذا النوع من التنزل بتنزل الشيء في (السلسلة العرضية) .

---

[1] – كلمة (على) غير موجوده في المخطوط .

[2] نهج البلاغة ج١ /١٥ ، التوحيد ٥٧ ، الإحتجاج للشيخ الطبرسي ٢٩٦ ، البحار ج٤/٢٤٧ .

الجوهر السادس

(اشراقات النفس)

حيث تنزلت النفس الناطقة إلى مراتبها القشرية ، وتطوراتها الذاتية ، تمكنت من انبعاث إشراقات تضيء بها الكائنات ، فتكونت من إشراقها " النفس الحيوانية " يعني خلقت من أشعتها ، فتنزلت إلى مراتبها القشرية بنحو ما تنزلت الناطقة ، لأن كل أثر إنما يشابه صفة مؤثره ، فلما تمت وبلغت إلى رتبة الجسمية ، سطعت منها أشعة فتكونت منها " النفس النامية النباتية " وهي أيضاً تطورت بأطوارها الذاتية ، فلما كملت وجدت من أشعتها " الجمادات " .

فبالجماد ظهر النبات ، وبالنبات ظهر الحيوان ، وبالحيوان ظهر الإنسان ، كما أن الإنسان به وجد الحيوان ، وبالحيوان وجد النبات ، وبالنبات وجد الجماد فأخذ كل شيء يتحرك إلى مبدئه ولا يخرج عن حده ، فلما تحركت المبادئ العلوية ومالت إلى السفليات الجمادية ، ترقت الجمادات حتى صارت قابلة لإشراق النفس النامية ، فتعلقت بها تعلق المنير بالنور ، مثاله العود الأخضر إذا قربته من النار ، فلم تزل النار تكلسه وتحيله إلى الدخانية فيشتعل ذلك العود ، من دون أن يكون هو في النار أو النار فيه ، فلم يكن واحد منهما في صاحبه ، فتظهر من ذلك العود آثار النار مع أن النار لم تصل إليه ، وإنما وصل إليه إشراقها وأثرها أعني حرارتها فتعلق به النار تعلق تدبير ، فكذلك تتعلق النفس النامية بالجمادات ، وكذلك تعلق النفس الحيوانية بالنباتات ، وكذلك تعلق النفس الناطقة بالحيوانات فعلى هذا لايكون الجماد نباتاً ولا النبات حيواناً ، ولا الحيوان إنسانا ، ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[1] .

فلا تلتفت إلى من يزعم أن الجماد يكون نباتاً والنبات حيواناً وهكذا ، لأن هذه المراتب كلها دخلت في ملك الله ، فلا يخرجه منه أبداً ، ولأن الأثر لا يلحق رتبة المؤثر بوجه من الوجوه ، وإن بلغ ما بلغ (إنما تحد الأدوات أنفسها وتشير الآلات إلى نظائرها)[2] .

لا يقال إن هذا الكلام أعني كون هذه النفوس بعضها أثراً لبعض مما لم يقم عليه برهان قطعي ، حتى يتلقى بالقبول .

---

[1] – سورة الصافات الآية ١٦٤ .

[2] – بحار الأنوار ج٤ ص٢٣٠ . قال أمير المؤمنين عليه السلام : " وإنما تحد الأدوات أنفسها و تشير الآلات إلى نظائرها " الاحتجاج للشيخ الطبرسي ٢٩٩/١ . مستدرك سفينة البحار للشيخ النمازي ٨٨/٣ .

لأنا نقول : إن من كمال الصنع كون المؤثر ، ذا آثار ، ولآثار آثاره آثار ، وهكـذا حتى يكون أظهر عند ظهور قدرة المؤثر .

فلجماله جمال ، ولجمال جماله جمال ، ولجمال جمال جماله جمال ، ولما كان هـذا النمط أكمل في إظهار القدرة والكمال ، وأجمل في مظاهر الجمال والجلال ، وجب أن لا يعـدل الحق سبحانه عن الأكمل إلى غير الأكمل .

فحيث تم الشيء بنفسه عند تنزله بمراتبه الذاتية ، ظهر كماله وقدرتـه بإشـراقه ، فـالنفس الناطقة لم تكن[1] ناقصة في مرتبة[2] ذاتها بذاتها بعد تنزلها إلى مراتبها القشرية ، فحيث كانـت تامة سطعت منها الأنوار وأشرقت ، فهـذا التنزل يسمى (بالتنزل الأثري) ، فظهر في الوجود سلسلتان ، طولية وعرضية ، فالطولية سلسلة الأثرية والمؤثرية ، والعرضية سلسلة القشـرية واللبية .

---

[1] – كلمة (تكن) غير موجوده في المخطوط .

[2] – كلمة (مرتبة) بدل (رتبة) في المخطوط .

الجوهر السابع

(تعريف الإنسان ليس بحيوان ناطق)

إذا عرفت هذا البيان ، عرفت أن الإنسان ليس عبارة عن الحيوان الناطق ، بمعنى كونه مشاركاً للحيوانات في الجنسية وممتازاً عنها بالفصل الناطقية ، لأن هذه الحيوانية أثر للإنسانية نعم الإنسان له مراتب عديدة ، ذاتية وأثرية فكونه مشاركاً للحيوانات في الجنس ، وممتازاً عنها بالفصل ، إنما هو في مقام الأثرية .

فهذه الحيوانية عرضية للإنسان وذاتية للحيوانات ، فليس من سنخها ثوب في مقام ظهوره لها وتطوره بأطوارها .

لا يقال إن الحيوان عبارة عمن حل فيه الحياة ، فالإنسان في مقام الإنسانية هل هو حي أم لا ؟ .

فإن كان حياً فقد شارك الحيوانات وإلا لم يكن حياً .

لأنا نقول : إن حياة الإنسان في مقام الإنسانية هو عين الإنسانية ، وليست هي من نوع الحيوانات ، والحياة التي في الحيوانات أثر لحياة الإنسان ، ولا يلزم كون كل من كان حياً أن يشارك الحيوانات في الحياة لأن الله سبحانه حى وليس مشاركاً للحيوانات ، فكذلك هذه الحياة ، ولا يفهم حقيقة هذا الكلام ، إلا من خرج عن رتبة الحيوانية .

وبالجملة : إن الإنسان قد تطور بجميع الأطوار ، وهو الجامع المملك قد ملأ الكون[1] بتطوراته الذاتية والأثرية ، فتتحقق له نفوس عديدة في طي المقامات ، فله الناطقة القدسية ، التي هي أخت العقل ، في تطوره الذاتي أعني القشري ، والحيوانية الحساسة ، والنامية النباتية .

ورتبة الجماد في تطوره الأثري ، وقد بين هذه النفوس أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الأعرابي لما سأله عن النفس .

(قال : وعن أي الأنفس تسأل .

قال : يا مولاي هل النفس عديدة .

---

[1] – كلمة (الكون) بدل (الاكوان) في المخطوط .

فقال عليه السلام : نعم ، نامية نباتية وحيوانية حساسة ، وناطقة قدسية ، وإلهية ملكوتية .

فقال : يا مولاي ما النامية النباتية .

قال عليه السلام: قوة أصلها الطبائع الأربع ، بدو إيجادها عند مسقط النطفة ، مقرها الكبد ، مادتها من لطائف الأغذية ، فعلها النمو والزيادة والنقصان ، وسبب فراقها اختلاف المتولدات ، فإذا فارقت عادت إلى ما منه بدأت ، عود ممازجة لا عود مجاورة .

فقال : يا مولاي وما النفس الحيوانية ؟ .

فقال عليه السلام : قوة فلكية وحرارة غريزية ، أصلها الأفلاك ، بدو إيجادها عند الولادة الجسمانية ، فعلها الحياة والحركة والظلم والغشم والغلبة واكتساب الأموال والشهوات الدنيوية ، مقرها القلب ، سبب فراقها اختلاف المتولدات .

فإذا فارقت عادت إلى ما منه بدأت ، عود ممازجة لا عود مجاورة ، فتنعدم صورتها ، ويبطل فعلها ووجودها ، ويضمحل تركيبها .

فقال : يا مولاي وما النفس الناطقة القدسية ؟ .

قال عليه السلام : قوة لاهوتية ، بدو إيجادها عند الولادة الدنيوية ، مقرها العلوم الحقيقية اللدنية ، موادها التأييدات العقلية ، فعلها المعارف الربانية ، وفراقها عند تخلل الآلات الجسمانية .

فإذا فارقت عادت إلى ما منه بدأت ، عود مجاورة لا عود ممازجة .

فقال : يا مولاي وما النفس الإلهية الملكوتية ؟ .

قال عليه السلام : قوة لاهوتية ، وجوهرة بسيطة حية بالذات ، أصلها العقل ، منه بدأت وعنه وعت وإليه دلت وأشارت ، وعودها إليه إذا كملت وشابهته ، ومنها بدأت الموجودات ، وإليها تعود بالكمال ، فهي ذات الله العليا ، وشجرة طوبى ، وسدرة المنتهى ، وجنة المأوى ، من عرفها لم يشق ، ومن جهلها ضل سعيه وغوى .

فقال السائل : يا مولاي وما العقل ؟ .

قال عليه السلام : جوهر بسيط ، دراك محيط بالأشياء من جميع جهاتها ، عارف بالشيء قبل كونه ، فهو علة الموجودات ، ونهاية المطالب)[1] ، انتهى .

ولعل المراد من النفس الإلهية الملكوتية هو نفسه عليه السلام ، والعقل هو العقل الأول أعني عقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه علة الإيجاد ، وبتلك النفس قامت الموجودات

---

[1] شرح الأسماء الحسنى ج٢ الملا هادي السبزواري ٤٦ .

، كما في الحديث ما معناه وجدت الأشياء من باء (بسم الله الرحمن الرحيم) ، وقد قال عليه السلام ﴿ أنا النقطة تحت الباء ﴾[1] .

يعني أن قوام الباء بها ، فهو قطب يدور عليه رحى الوجود ، وهو عليه السلام فرع من فروع محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، خلق من محمد كالضوء من الضوء ، وقد بينا هذا المعنى في شرحنا على خطبة التوحيد لمولانا الرضا عليه السلام.

وبالجملة فقوله عليه السلام في النامية والحيوانية ، إذا فارقت عادت إلى ما منه بدأت عود ممازجة ، يشير إلى ما قلنا من أنهما عرضيتان للإنسان وإلا فلا معنى لإعادتهما إلى ما منه بدأتا عود ممازجة ولكان عودهما عود مجاورة فتفهم .

---

[1] ذكر السيد مصطفى الخميني في كتاه تفسير القرآن الكريم قال : إشارة إلى ما نسب إلى أمير المؤمنين عليه السلام : " أنا النقطة التي تحت الباء " ص ١٢٥ ، وفي البحار قال : قال عليه السلام : " أنا النقطة أنا الخط أنا الخط أنا النقطة ، أنا النقطة و الخط " البحار ج١٦٥/٤٠ . وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : " أنا النقطة تحت الباء " شرح الأسماء الحسنى للملا هادي السبزواري ٥/١ . ويقول الملا هادي السبزواري ورد عن الكمل : " بالباء ظهر الوجود و بالنقطة تميز العابد عن المعبود " نفس المصدر ٥/١ .

الجوهر الثامن

(الإنسان هو العالم الصغير)

اعلم أنك إذا عرفت ما قلنا عرفت حقيقة الإنسان ، وأنه جامع مملك ، ولنزيدك هنا بيانا تزداد بصيرتك ، وهو أن هذا العالم له هذه المراتب ، بمعنى أنه جمع مجموع هذه التطورات ، وكل ما هو موجود في العالم هو بعينه موجود في الإنسان قال تعالى﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [1] .

وقال أمير المؤمنين عليه السلام :

أتزعم أنك جرم صغير ... وفيك انطوى العالم الأكبر

كل شيء فيه معنى كل شيء ... فتفطن واصرف الذهن إليّ

فكلما وجد في العالم فهو موجود في الإنسان ، فالعرش في العالم القلب في الإنسان ، والكرسي الصدر ، وفلك زحل تعقله ، والمشتري علمه ، والمريخ وهمه والشمس طبيعته أعني المادة الجسمانية ، وفلك الزهرة خياله ، وعطارد فكره والقمر حياته وصورته ، والعناصر الأربعة أخلاطه الأربعة ، والجبال عظامه ، والأودية شرايينه ، والأشجار أعصابه وتربية السفليات بحركات العلويات أعني الأفلاك تربية سائر الأحشاء بحركات الدماغ إلى غير ذلك من الأمور المتطابقة .

وكل ما في الإنسان موجود [2] في الحيوان ، وكلما في الحيوان موجود في النبات ، وكلما هو في النباتات فهو موجود في الجمادات على تفصيل ما قلنا سابقاً في بيان النفوس .

---

[1] – سورة الملك الآية ٣ .

[2] – كلمة (موجود) بدل (يوجد) في المخطوط .

الجوهر التاسع

(كل مخلوق مكلف)

إذا دريت ما قلنا فقد دريت أن جميع الأشياء ، من إنسان ، وحيوان ونبات ، وجماد وشئوناتها وتطوراتها وأطوارها ، وجميع ما لها وبها ومنها وإليها مكلفة ، قال تعالى﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [1] ، فلا يوجد شيء إلا وهو مكلف ، لأن الأشياء جواهرها وأعراضها كلها مكلفة ، ولذلك تواترت الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام ، على أن الله سبحانه عرض ولايتنا على جميع ما ذرأ وبرأ ، فمن قبل جعلت طينته من الطيين ، ومن أنكر خلقت طينته من سجين ، ولذلك قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [2]، وقال تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [3].

ومما يدل على تكليف جميع ما في الوجود ، من حيوان ونبات وجماد ، قوله تعالى ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [4]، وقال تعالى﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [5]، فقوله ﴿ مَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾ يعم جميع ما يدب على الأرض من جماد وغير ذلك لقوله تعالى ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ [6].

وبالجملة فجميع الأشياء مكلفة حتى الأعراض والألوان ، ولذلك لما تمرض عبدالله بن شداد ، عاده الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام ، وخاطب الحمى ، فقال لها (يا كباسة ألم يأمرك أمير المؤمنين عليه السلام أن لا تقربي إلا إلى عدو لنا ، أو مؤمناً لتكوني كفارة

---

[1] – سورة الإسراء الآية ، ٤٤ .

[2] – سورة الأحزاب الآية ، ٧٢ .

[3] – سورة فصلت الآية ، ١١ .

[4] – سورة آل عمران الآية ، ٦٢ .

[5] – سورة الصافات الآية ، ٨٣ .

[6] – سورة النمل الآية ، ٨٨ .

لذنوبه ؟ فما بال هذا الرجل فسمع من كان حاضراً صوت مجيب أجابه ، لبيك يا مولاي ، فزال عنه المرض)[1] الحديث . نقلته بالمعنى ، فجميع الجواهر والأعراض ، إنما هي مكلفة تسبح الله بأسمائه وذلك قوله عليه السلام : ﴿ يسبح لله بأسمائه جميع خلقه ﴾[2] وليس تسبيحها تكوينياً كما زعمه بعض ، لأنه قد ظهر لأهل المكاشفة تسبيحها ، وسمعوا مناجاتها وتنزيهها لله سبحانه ، ولكن الذين لم يكشفوا النقاب عن وجه الصواب ، لم يسمعوا تسبيحهاً وتقديسهاً ولنعم ما قيل :

دعا بالوحي في السور من جانب الحمى نزيع هوى لبّيت حين دعاني

تعجب صحبي من بكاي وأنكروا علي ولما تسمع الأذان

فقلت نعم لم تسمع الأذن دعوة بلى إن قلبي سامع وجناني

---

[1] زرارة بن أعين قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يحدّث عن آبائه عليهم السلام أن مريضاً شديد الحمى عاده الحسين عليه السلام فلما دخل من باب الدار طارت الحمى من الرجل ، فقال له : رضيت بما أوتيتم به حقاً والحمّى تهرب عنكم ، فقال له الحسين عليه السلام : والله ما خلق الله شيئاً إلا وقد أمر بالطاعة لنا . قال : فإذا نحن نسمع الصوت ولا نرى الشخص ، يقول : لبيك ، قال : أليس أمير المؤمنين أمرك أن لا تقربي إلا عدواً ، أو مذنباً لكي تكوني كفارة لذنوبه . فما بال هذا ؟ فكان المرض عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي " البحار ١٨٣/٤٤ .

[2] – بحار الأنوار ج٨٩ ص٣٣٠ ر٣ ب ٤ ، روي عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام في زيارة المعصومين عليهم السلام " يسبح الله باسمائه جميع خلقه " جمال الأسبوع للسيد ابن طاووس الحسني ١٥٤ ، البحار ١٨٩/٩٧ .

المخزن الرابع

الجوهر الأول

(الحواس الظاهرة و الباطنة)

وفيه جواهر

اعلم أنه لما خلق الله الخلق ذوات أدوات وآلات لتدل على أنه سبحانه[1] لا أدوات فيه ، لفاقة الأدوات بفاقة المتأدين ، وجعل لكل آلة من آلاته الظاهرية والباطنية شعوراً وإدراكاً تدرك به المدركات ، لتسد فاقتها عند الاحتياج ، حتى يجلب المنافع ويدفع المضار ، ليكون محفوظا مصوناً عن الآفات والعاهات ، فخلق له آلات تدرك الظواهر ، وآلات تدرك البواطن ، فالمدركات للظواهر خمس :

الأول : القوة اللامسة ، وهي كيفية اعتدالية ، مدركة للجسم المحيطة به ، لدفع المضرة ، ليكون البدن سالماً عن الموذيات ، وهي سارية في جميع أجزاء البدن ، وهي أكثف الحواس .

الثانية : القوة الذائقة ، وهي المميزة بين الطعومات ، من الضار والنافع ، والمرورة والحلاوة ، والملوحة والتفه ، وما يضاهيها .

الثالثة : القوة الشامة ، وهي ألطف من الذوق واللمس ، ومدركات هذه القوة هي الروائح ، بملاقاة الهواء المتكيف بها للخيشوم ، فهي أيضاً تحصل بالمماسة ، فكأنها ضرب من اللمس .

الرابعة : القوة السامعة ، وهي القوة المدرِكة للأصوات ، عند تأدي الهوائية المنضغط بين القارع والمقروع ، إلى تجويف الصماخ ، عند العصبة المفروشة فيه ، ولذلك أن ذلك التجويف إذا سد وانسد بطل السمع ، فهذا الإدراك إنما يحصل بقرع الهواء ، المتموج لتجويف الصماخ ، ولذلك يصل من الأبعد في زمان أطول ، ولكن بمجرد إدراك الصوت القائم بالهواء القارع للصماخ لا يحصل الشعور بالجهة والقرب والبعد ، بل إنما يحصل ذلك بتتبع الأثر الوارد من حيث ورد .

---

[1] – كلمة (سبحانه) غير موجوده في المخطوط .

الخامسة : القوة الباصرة ، وهي آلة يرى بها الأشياء الخارجة بانطباع أشباحها في الجليدية ، والدليل على الانطباع ، رؤية الأحول للأشياء ، فإنه يرى الشيء الواحد متعدداً ، مع أنه ليس متعدداً في الخارج ، ولأن الإبصار لو لم يكن بالانطباع ، لكان[1] إذا قابلت زيداً رأيت يمينه عن يمينك ، ويساره عن يسارك ، وهكذا مما يلي اليمنة واليسرة ، مع أن الأمر ليس كذلك ، بل بعكس الصورة في المرآة ، فإنها لما كانت مدبرة بوجهها عن المرآة ، ومقبلة إلى الرائي ، ترى يمينها محاذية ليمينك ، ويسارها كذلك ، والصورة المنطبعة في الجليدية ، لما كانت بعكس المرآة بمعنى كونها مقبلة بوجهها إلى المرئي ، ومدبرة عن الرائي ، يكون يمينها على يسار الرائي ، ويسار الرائي على يمينها ، وكذلك ما يحاذي اليمين واليسار .

وهذا دليل خفي لا يصل إليه إدراك أكثر الناس ، ولأن من نظر إلى الشمس طويلاً ثم أعرض عنها ، بقيت صورتها في العين طويلاً ، لأن الجليدية جسم صقيل نوراني ، وكل جسم كذلك إذا قابله الكثيف انطبع فيه[2] شبحه ، كالمرآة .

لا يقال إن العقل الصريح يمنع انطباع[3] العظيم كنصف كرة العالم ، أو الجبال الشامخة في المحل الصغير وهو رطوبة الجليدية ، لأن نصف كرة العالم ، إذ حلت في هذه الرطوبة ، فإما أن يبقى على العظم الأول ،

أولا فإن بقي لزم مساواة العظيم للصغير وهو محال ، وإن لم يبق لزم أن لا يرى عظيماً ، وهو مكابرة للعقل .

لأنا نقول : إن النور الذي في الجليدية ، له سعة تسع شبح المرئي ، وليس ذلك النور هو الجليدية ، بل هو الحال فيها للإبصار ، فآلة الإبصار إنما هو النور ، وهو ليس من الماديات السفلية ، فلذلك النور قوة تحيط بالشبح على قدر المرئي الخارجي ، لا أنه لا يمكنه إلا

---

[1] – هذا رد على من زعم أن الأبصار بخروج الشعاع الذي هو أحد الأقوال في المسألة وهو قول الرياضيين ومنهم هشام بن الحكم على ما قيل . ومحصل الرد أن الإبصار لو كان بخروج الشعاع ، لا بالانطباع كما هو الحق ، للزم أنك إذا قابلت زيداً رأيت يمينه عن يمينك ، ويساره عن يسارك ، وذلك لأن الشعاع يخرج من العينين فيقع على الشخص ثم ينعكس على وجهك ، فيكون المنعكس عليك حكمه الصورة في المرآة مدبراً على الشخص ، ومقبلاً عليك فيكون إذا يمينه عن يمينك ويسار المرئي عن يسارك ، فلا يوافق الإبصار واقع الشيء ، بل يكون على خلاف ، ويلزم أيضاً أنك ترى الصورة في المرآة بالعكس يسارها عن يمينك ، لأن الشعاع المنعكس منها عليك يكون كشخص آخر مواجه لك ، فهذا أقوى دليل لكون الأبصار ليس بالشعاع بل بانطباع صورة المرئي في جليدية العين ، حيث أن شبح المرئي المنطبع في الجليدية يكون مدبراً على الرائي مواجهاً للمرئي ، كالصورة في المرآة في أدبارها على المرآة وإقبالها على الشخص ، فيكون نفس الشبح يمينه عن يمين المرئي ويسار الرائي ، ويساره عن يسار المرئي ويمين الرائي ، فلأجل ذلك يرى الرائي المقابل كما هو على واقعه بلا اختلاف . ولو كان الإبصار بالشعاع لكان الأمر بالعكس ، وعلى خلاف الواقع فأفهم . (ح الحائري) .

[2] – كلمة (فيه) غير موجوده في المخطوط .

[3] – – كلمة (انطباع) غير موجوده في المخطوط .

رؤية الشبح الصغير ، ولذلك ترى أن المرآة الصغيرة المصفاة بأنواع التصفية حتى ظهر جوهرها ترى صور المحسوسات فيها على قدر المحسوسات لا على قدرها .

لأن الرائي إنما هو ذلك النور ، والمنطبع في تلك المرآة إنما هو منطبع في صقالتها لا في جرم الزجاجية ، والمنطبع إنما ينطبع في الصقالة على قدر قابليتها ، فلا تنطبع الصورة في نفس الجليدية حتى يلزم ما أورده ، بل المنطبع إنما انطبع في نور الجليدية أعني صقالتها كما في المرآة فالصقالة على هيئة تحكي المرئي على هيئتها .

وبالجملة إن الإبصار لا يكون إلا بالانطباع ، وقد صرح بذلك مولانا جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام كما في رواية هشام .

إلى أن قال : (يا هشام كم حواسك ؟

قال : خمس .

قال :أيهما أصغر .

قال :الناظر .

قال : وكم قدر الناظر .

قال : مثل العدسة أو أقل منها .

فقال له : يا هشام فانظر أمامك وفوقك وأخبرني بما ترى .

فقال : أرى سماءاً وأرضاً ودوراً وقصوراً وبراري وجبالاً وأنهاراً فقال له أبو عبدالله عليه السلام : إن الذي قدر أن يدخل الذي تراه العدسة أو أقل منها قادر على أن يدخل الدنيا كلها بالبيضة ، لا تصغر الدنيا ولا تكبر البيضة)[1] الحديث .

فانظر كيف صرح بالانطباع ، وأن الأشياء تدخل في الجليدية أعني صقالتها ونورها بأشباحها فتبصر .

وأما الحواس الباطنية فهي خمس على طبق الحواس الظاهرة ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ ﴾[2] .

الأولى : الحس المشترك المعبر عنه (ببنطاسيا) وهو القوة المرتبة في مقدم التجويف الأول من الدماغ ، وهو المنبت الذي تنبت منه أعصاب الحواس الظاهرة ، يجتمع عندها مثل جميع المحسوسات الظاهرة فتدركها على سبيل المشاهدة ، فتكون الصورة المأخوذة

---

[1] رسائل المرتضى للشريف المرتضى ٤٠٩/١ ، التوحيد للشيخ الصدوق ١٢٣

[2] – سورة الملك الآية ، ٣ .

من الخارج منطبعة فيها ما دامت النسبة بينها وبينها محفوظة ، والحجة على إثباتها إنا نشاهد القطرة النازلة من العلو خيطا ، والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديراً كالشعلة الجوالة ، فأما أن يكون الأمر كذلك في الخارج ، فهو محال لأنه ليس في الخارج إلا قطرة ونقطة ، وأما أنه ليس بالبصر فلأن البصر إنما يدرك ما يقابله في ذلك الوقت ، فإذا أعرض المقابل أعرضت تلك الصورة وهذا الإدراك ليس كذلك .

وإما أنه ليس من إدراك النفس ، فلأن النفس إنما تدرك البسائط التي هي بلا مادة ، وهنا ليس كذلك .

فثبت أن هذا هو الحس المشترك ، يأخذ من الظاهر ويؤدي إلى الباطن ، فله الإدراك من الطرفين .

الثانية : الخيال وهو القوة المصورة ، ومحلها مؤخر التجويف الأول من الدماغ ، يجتمع عندها مثل جميع المحسوسات ، بعد أن تغيب عن الحواس الظاهرية والحس المشترك فتدركها ، قالوا وهي خزانة الحس المشترك ، وقد يخزن ما ليس مأخوذاً من الحس المشترك بل من المفكرة ، كما إذا تصرفت في الصورة التي فيها بالتحليل والتركيب ، فركبت صورة منها أو فصلتها واستحفظتها في هذه الخزانة .

والدليل على إثباتها إنا إذا رأينا زيداً مثلاً ثم ذهلنا عنه زمانا ، فإن صورته تبقى في الخيال ، لأنا إذا شاهدناه ثانيا حكمنا عليه أنه هو المشاهد قبل ذلك ، وأما كونه غير الحس المشترك ، لأنه حافظ للصورة والحس المشترك له قوة القبول دون الحفظ ، والقوة القابلة غير الحافظة يقينا كالماء مثلاً فإن له قوة القبول دون الحفظ .

الثالثة : المفكرة وتسمى بالمتخيلة ومحلها مقدم التجويف الثاني من الدماغ ، وهى قوة من شأنها التركيب والتفصيل ، فتركب الصور مع المعاني والحافظة بعضها مع بعض ، فتجمع بين المختلفات وتفرق بين المجتمعات ، فهي برزخ بين الخيال والوهم ومتصرفة فيهما ، فتجمع بين الصور الجزئية وتؤلف منهما شيئاً واحداً .

الرابعة : الوهم وهو قوة تدرك المعاني الجزئية ، ومحلها من الدماغ مؤخر التجويف الثاني ، واحتجوا على أنها مغايرة لسائر الحواس ، بأنا نحكم على المحسوسات بأمور لا يحس بها ولا صورة لها في المواد ، وهي إما من أمور يمكن أن يحس بها ، كما إذا رأينا أصفَر حكمنا بأنه عسل وحلو ، فإن ذلك لا يؤدي إليه الحس في هذا الوقت .

فالقوة التي تدرك هذه الأمور هي الوهم ، لكن تدرك المعاني المتعلقة بالجزئيات بذاتها ، والصور الغير الموجودة باستخدام الصور[1] ، ولا يجوز أن يكون شيئاً من القوى المذكورة ، إذ إدراكاتها مقصورة على الصور وهي تدرك المعاني ، كالعداوة والمحبة ، وما يضاهيهما من المعاني .

الخامسة : الحافظة وتسمى الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف الثالث من الدماغ ومن شأنها أن تحفظ أحكام الوهم كما أن الخيال يحفظ أحكام الحس المشترك .

---

[1] - كلمة (الصور) بدل (المصورة) في المخطوط .

الجوهر الثاني

(كل حاسة له مدرك خاص)

لما عرفت بيان الحواس ومدركاتها ، وعرفت أنها مختلفة .

فاعلم أن كل حاسة مدركة لشيء لا يكون غيرها مدركة لـــه ، كمـــا أن الرؤيـــة لا تتحقق إلا بالبصر ، والاستماع لا يمكن إلا بالإذن ، والذوق لا يدرك إلا بالذائقة والشم لا يحصل إلا بالشامة ، واللمس لا يتبين إلا باللامسة ، فلا يمكن الاستماع بالبصر ولا الرؤية بالإذن ، ولا الذوق بالشامة ، ولا الشم باللمس ، فإذا وجبت المناسبة بين المدرك والمدرك وآلـــة الإدراك ، فإدراك الجسم لا يمكن إلا بآلة جسمانية ، ومعرفة الأرواح لا تتحقق إلا بسبب روحاني ، فـــلا يمكن أن يدرك الروح الجسم ولا بالعكس ، إلا بالآلات المناسبة لذى الآلات.

فإنك إذا غمضت عينك لا ترى شيئاً من الأجسام ، لفقـــدان الآلـــة الجســـمانية وإذا فتحتها تراها ، وليس ذلك إلا لوجود الآلة الجسمانية ، فإذا عدمت الآلة عدم الإدراك رأساً .

فكذلك إدراك الأرواح والعقول والنفوس ، فإنها لا تدرك شيئاً إلا بواسطة آلة تكـــون من سنخ المدرك بفتح الراء ، فإذا صح هذا البيان صح وجوب المناسبة بين المدرك والمدرك ، فالآلات الظاهرية لا تدرك إلا الظاهر بذاتها ، والباطنية لا تدرك إلا الباطن بذاتها .

وأما بواسطة الآلات فيدرك الظاهر الباطن وبالعكس ، فالأشياء في الحقيقة لا تـــدرك إلا نظائرها ، فيتجه قول أمير المؤمنين عليه السلام : ﴿ إنما تحد الأدوات أنفسها وتشير الآلات إلى نظائرها ﴾[1] .

---

[1] – بحار الأنوار ج٤ ص٢٣٠ الاحتجاج للشيخ الطبرسي ٢٩٩/١ ، ومستدرك سفينة البحار للشيخ علي النمازي ٨٨/٣ .

الجوهر الثالث

(بطلان فرض شريك لله تعالى)

إذا أتقنت هذه القاعدة الكلية ، عرفت يقيناً أن الممكن لا يدرك إلا الممكن ، فيستحيل إدراك الواجب رأسا ، وكذلك يستحيل إدراك العدم ، فيتجه القول بأن فرض المحال محال ، وأن شريك الباري لا يفرض ، وأن الممتنع لا يدرك لما قلنا من وجوب المناسبة بين المدرك والمدرك .

فلعلك تقول إنا نفرض وجود شريك الباري بالبداهة في الذهن ، ونحكم عليه بالامتناع في الخارج ، وعلى ما قلت من وجوب المناسبة وجب القول بوجود شريك الباري في الخارج ، لأن الذهن موجود ، وأنت تقول الموجود لا يدرك إلا ما هو موجود .

فأقول : إن فرض الشريك له سبحانه محال ، والذي أنت أدركته فهو شيء موجود منتزع من الأمور الموجودة المتحققة ، وسميته شريك الباري ، كما إذا سميت زيداً ممتنعا، وليس ما فرضته شريكاً للباري ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ [1].

ولذلك لما قال المشركون بوجود شريك الباري قال الله تعالى﴿ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾[2] إشارة إلى أن ما فرضتموهم هو من الأمور الموجودة الممكنة المخلوقة ، وليست هي شريكاً للباري ، وإنما جاءت كلمة التوحيد بصورة نفي الشريك ، لأن الأوهام الضعيفة ربما تتخيل أن الأصنام هي شريكة لله ، كما زعمه الكفار ، ولم يلتفتوا حتى يعرفوا أن الشريك له سبحانه لم يفرض ، فجاءت بهذه الصورة حتى تكون مكنسة لغبار الأوهام .

فالقول بفرض الشريك ، إنما نشأ من القول بأن الأصنام هي شريكة لله ، فحيث أرادوا بيان أنها ليست شريكة له ، جيء بهذا النمط من البيان ، ومنشأ القول بألوهية الأصنام على ما روي عن أئمتنا عليهم السلام ما معناه : أن نبي الله شيث بن آدم على نبينا وعليه

---

[1] - سورة النجم الآية . ٢٣ .

[2] - سورة الرعد الآية . ٣٣ .

السلام لما توفي خلف أولاداً كثيري المحبة إليه ، فكانوا ليلاً ونهاراً مشغولين بالبكاء والعويل من فرقته ، فأتى إبليس لعنه الله ذات يوم إليهم .

وقال لهم : ألا تحبون أن أصنع لكم شيئا تتسلون به عن فرقته .

قالوا : بلى .

فأمرهم أن يصنع كل واحد منهم شيئاً من الحجر ، والشجر ، والذهب ، والفضة إلى غير ذلك على صورة شيث ، حتى ينظروا إليه وتتسلى قلوبهم ففعلوا ووضعوا تلك الصور في معابدهم ، فإذا فرغوا من العبادة كانوا ينظرون إليها وتتسلى قلوبهم بها .

ولما مضى برهة من الزمان ، وأفناهم الدهر الخوان ، خلفوا أولاداً { كانوا على طريقتهم يتبركون بتلك الصور حتى ماتوا وخلفوا أولاداً }[1].

فأتى إبليس لعنه الله إليهم وقال لهم : ألا تريدون أن أخبركم بشيء ينفعكم في أمر دينكم ودنياكم ؟

قالوا : بلى .

قال لهم : أما ترون هذه التماثيل في معابد آبائكم وأجدادكم .

قالوا : بلى .

قال : هي آلهة آبائكم وأجدادكم ، فإن أردتم أن تكونوا على طريقتهم فاتخذوها آلهة واعبدوها حتى يستقر أمر دينكم ودنياكم ففعلوا .

ومن هناك ظهر عبادة الأصنام والقول بأنها شركاء لله ، فالأوهام الضعيفة لما كانت تتخيل أنها شركاء لله .

جاءت كلمة التوحيد على صورة نفي الشريك ، لتكون مكنسة لغبار الأوهام ، فحيث عرفت هذا البيان عرفت أن الشريك لله تعالى لا يفرض بوجه من الوجوه ، والمفروض هو شيء ممكن منتزع من الأمور الممكنة أنت سميته شريكاً للباري ، وذلك بمحض التسمية ، ولذلك قال الله تعالى : ﴿ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بِظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ [2] فهو نفى علمه بالشريك ، فلو كان ما في الذهن هو الشريك لكان لم يعلمه ، مع أنه عليم بما في الصدور ، فظهر أن ما في الصدور ليس شريكاً له ، وإذ لم يكن شريكاً له فهو مخلوق .

---

[1] – ما بين القوسين غير موجودمخطوط .

[2] – سورة الرعد الآية ، ٣٣ .

فهذه الصورة منتزعة من الأمور الخارجية وهي مخلوقة لله وقد قال عليه السلام : ﴿ كلما ميزتموه بأوهامكم في أدق معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلكم مردود عليكم ﴾[1] .

لا يقال إن هذا الحديث في بيان التوحيد ولا ربط له بالمقام[2] .

لأنا نقول قد أجمع العلماء على العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المحل ، وأن لفظ (ما) من أدوات العموم ، وقال مولانا الرضا عليه السلام : ﴿ لا يقع شيء على وهم أحد إلا وهو موجود في خلق الله لئلا يقول أحد هل يقدر الله على أن يخلق كذا وكذا ﴾[3] فافهم .

---

[1] – قال الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليهما السلام : " كلما ميزتموه بأوهامكم في أدق معانيه مخلوق مصنوع مثلكم مردود إليكم ولعل النمل الصغار تتوهم أن لله تعالى زبانيتين فإن ذلك كمالها ويتوهم أن عدمهما نقصان لمن لا يتصف بهما ، وهذا حال العقلاء فيما يصفون الله تعالى به " . البحار ٢٩٣/٦٦ ، نور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري ٩٣/١ ، اللمعة البيضاء للتبريزي الأنصاري ١٦٩.

[2] – كلمة (بالمقام) بدل (في المقام) في المخطوط .

[3] – حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضي الله عنه قال حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي عن علي بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : قلت ياابن رسول الله لِمَ خلق الله عز وجل الخلق أنواع شتى ولم يخلقه نوعاً واحداً ؟ فقال : لئلا يقع الأوهام أنه عاجز ، فلا تقع صورة في وهم ملحد إلا وقد خلق الله عز وجل عليها خلقاً ولا يقول قائل : هل يقدر الله عز وجل على أن يخلق على صورة كذا و كذا إلا وجد ذلك في خلقه تبارك وتعالى ، فليعلم بالنظر إلى أنواع خلقه ، أنه على كل شيء قدير " عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق ٨١/١ ، البحار ٤١/٣ ، مسند الإمام الرضا عليه السلام للشيخ عزيز الله عطاردي ٤٣/١ .

الجوهر الرابع

(الوجود الذهني و الخارجي)

لما تبين ما قلنا فقد بان لك أن كلما تتصوره الأوهام فهو من الأمور الوجودية ، لكن اختلف العلماء في أن الوجود الذهني هل هو نفس الوجود الخارجي ؟ ، أو هو ظل وشبح للخارجي ؟ ، أو هو أصل له والخارجي شبح له ؟ ، وأطالوا البحث فيه ونحن نقول إن الوجود الذهني هو ظل وشبح للخارجي ، والقول بأنه نفس الوجود الخارجي خارج عن التحقيق .

أما أولاً : فلأن الشيء الخارجي من شأنه أن يكون في الخارج ، فإذا دخل بحقيقته في الذهن لخرج الخارجي عن كونه خارجياً ، فيلزم انقلاب الحقيقة وهو باطل .

وأما ثانياً : فلأن الشيء الخارجي إذا كان واحداً في الخارج ، وتصورته الأذهان المتكثرة المختلفة ، فإما أن يبقى ذلك الواحد على وحدته على القول بدخوله في الذهن (فح)[1] يجب عدم تصور الأذهان إياه (وهف) ، لأن الأذهان بأجمعها تصورته ،وإما أن لا يبقى على وحدته ، فيلزم عدم تصور ذلك الواحد ، لأن الواحد غير متكثر ، والمتصور هو الكثير المتعدد لا الواحد ، والمفروض خلافه .

وثالثا : لو تصورت الخارجي وتصورت معه لوازمه الخارجية ، للزم منه أن يؤثر في الذهن كما يؤثر في الخارج (وهف) .

وأما القول بأن الوجود الذهني هو أصل للخارجي مطلقاً في جميع السلاسل الطولية والعرضية فهو أيضاً كلام خارج عن التحقيق ، لأنا نرى بالبداهة أن الذهن ينتزع من الخارج ، وتلك الصورة المنتزعة لا تتحقق إلا من الخارج كما في تصور المحسوسات ، ولو كان ما في الذهن أصلاً لما احتيج إلى ملاحظة المحسوسات الخارجية ، واحتياجه إلى الخارج في تصور المحسوسات لا يحتاج إلى بيان ، وأما في غير المحسوسات فكذلك أيضاً ، بمعنى أنه محتاج إلى مبدأ الانتزاع .

فإنك إذا أردت تصور البلدة الفلانية لا تتصورها إلا بعد التفات ذهنك إلى جهتها ، ولو لم تلتفت إلى جهتها لم يمكنك الانتزاع ، كما أنك لا يمكنك تصور بغداد وذهنك ملتفت إلى أصفهان .

---

[1] – معناه فحينئذ .

فظهر من هذا البيان أن الوجود الذهني لم يكن أصلاً للوجود الخارجي ، بل إنما هو ظل وشبح للخارجي ، ولكن هذا القول يتمشى في السلاسل العرضية.

وأما في السلاسل الطولية ، فما في الذهن أصل للوجود الخارجي ، كذهن العلة لوجود المعلول مثل ذهن الإمام عليه السلام ، فإن ما في ذهنه هو أصل للخارجي ولا يتحقق الخارجي إلا به ، كما أنه عليه السلام لما تصور كون صورة السبع التي كانت على وسادة المأمون لعنه الله سبعاً ، فكانت سبعا ، وافترس ذلك الساحر الهندي ، فإن السبع لم يكن في الخارج ، ولما تصور الإمام عليه السلام وجوده في الخارج تحقق وجوده ، فما في ذهن العلة فهو أصل والخارج فرعه فتفطن .

المخزن الخامس

الجوهر الأول

(في الوجود)

اعلم أن الوجود له إطلاقات عديدة ، فتارة يطلق ويراد به ما يقابل العدم ، وقولنا ما يقابل العدم ليس إلا لمحض التعبير ، وضيق العبارة ، وإلا لا يقابله العدم لان العدم ليس بشيء ولا يفرض كما ، عرفت فلا يكون مقابلاً للوجود ، ولكن هذا التعبير على حد قوله (أردت التعبير عن نفسي إذ كنت مسئولا وإفهاماً لك إذ كنت سائلا)[1] (فح) يشمل الوجود جميع الأشياء مما يطلق عليه الشيئية ، من الوجود والماهية ، والمواد ، والهيئات .

فالوجود وجود ، وكذلك الماهية وجود ، والمادة وجود ، والهيئة وجود ، لأن الوجود بهذا الاعتبار بمعنى (هستي) في الفارسية ، فيشمل الجميع ، وتارة يطلق ويراد به ما يقابل الصورة فهو (ح) المادة ، بمعنى أن الوجود هو المادة والصورة التي هي الماهية تقابلها ، فيقال إن هذا الشيء مركب من الوجود والماهية والمادة[2] والصورة مثلاً ، وتارة يطلق ويراد به جهة الشيء من ربه ، لأن كل شيء فله جهتان جهة إلى ربه وجهة إلى نفسه (فح) يقال للوجود نور ، لأنه يحكي المبدأ وللماهية ظلمة لحكاية نفسه من حيث نفسه ، وجميع هذه الاطلاقات مندرجة تحت الاطلاق الأول ، كما قلنا (فح) جميع الكائنات بأسرها وجود ، فالوجود وجود والماهية وجود فافهم .

---

[1] حديث الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام للزنديق في الصفات الذاتية . الكافي ٨٣/١ . التوحيد للشيخ الصدوق ١٤٤ . البحار ٧٠/٤ . الحديث : ولكني أردت عبارة عن نفسي إذ كنت مسؤولاً ، وافهاماً لك إذ كانت سائلاً " .

[2] – كلمة (المادة) غير في المخطوط .

الجوهر الثاني

(في الماهيات)

اختلف الحكماء في أن الماهيات هل هي مخلوقة أم لا ؟ فذهب الأكثرون إلى عدم كونها مخلوقة وأنها لم تتعلق بجعل الجاعل ، وهي بنفسها ليست بموجودة ولا معدومة ولكن بتبعية متبوعها تتحلى بحلية الوجود والعدم وذهب بعض أهل المعرفة إلى أنها أمور وجودية متعلقة بجعل الجاعل .

حجة الأولين أمور أعظمها أن الواجب سبحانه واحد والواحد لا يصدر عنه إلا الواحد والماهيات متكثرة بالبداهة ، فلا يتعلق الجعل بها ، فإذا تعلق الجعل بالوجود وجدت الماهية بتبعيته .

ومن ثم قالوا : ما جعل الله المشمش مشمشاً بل أوجده وهذا كما ترى ليس بجيد ، لأن الماهيات كلها من الأمور الوجودية ، لكونها من المميزات ومميز الوجود لا يكون إلا وجودياً ولأن الواحد الأحد يمكن أن يصدر عنه الكثرات ، لعموم قدرته ، فما عمت قدرته فهو ممكن ليس بممتنع ولأن الموجودات المتكثرة إنما نشأت من اقتران الوجود بالماهيات ، فكل موجود فله حد الاشتراك في الوجود وحد الامتياز بالماهيات ، فيتركب الشيء من الوجود والماهية حتى يكون شيئاً موجوداً ، فلو كانت الماهية من الأمور العدمية ، لزم تركب الشيء من الوجود والعدم ، ومن الشيء واللاشيء ، وهذا باطل لمكان اجتماع النقيضين .

والقول بأنها ليست عدمية ولا وجودية كلام غير معقول ، عند أرباب العقول ، إذ الواسطة بين الوجود والعدم غير معقولة ، إذ لا منزلة بين النفي والإثبات ، ولأن إثبات المنزلة يحتاج إلى الإدراك ، والإدراك أمر وجودي ، فلا يدرك إلا ما هو موجود ، لوجوب المناسبة بين المدرك والمدرك كما عرفت ، ولأن من تتبع القرآن ، وكلمات أمناء الرحمن ، وجد القول بأن الماهيات مما تعلق به الجعل من البديهيات ، منها قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ

وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِناً ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلاً ﴾ [1] ومنها قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾[2]، ومنها قوله تعالى ﴿ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾ [3]، إلى غير ذلك من الآيات ، وجه الدلالة أن الظل ، والظلمة ، والموت من مقتضيات الصورة أعني الماهية وهي من الماهيات لكونها متفرعة على وجود الشمس ، والنور ، والحياة ، فلو كانت عدمية لما صح إطلاق الجعل عليها والله سبحانه صرح بأنها مجعولة .

وفي الحديث القدسي ﴿ إني أنا الله لا إله إلا أنا خلقت الخلق وخلقت الخير وأجريته على يدي من أحب فطوبى لمن أجريته على يديه ، وأنا الله لا إله إلا أنا خلقت الخلق وخلقت الشر وأجريته على يدي من أريد فويل لمن أجريته على يديه ﴾ [4] ووجه الدلالة ظاهر ، لأن الشرور هي الماهيات ، وفي الحديث أن الله سبحانه كيف الكيف ، وأين الأين ، والكيف والأين من الحدود المميزة التي هي الماهية فتدبر .

---

[1] -سورة الفرقان الآية ، ٤٥ .

[2] -سورة الأنعام الآية ، ١ .

[3] -سورة الملك الآية ، ٢ .

[4] - بحار الأنوار ج٥ ص١٦٠ ، الكافي ١٥٤/١ ، الجواهر السنية للحر العاملي ٤٣ .

الجوهر الثالث

(الله تعالى خلق الماهيات ثانياً و بالعرض)

إذا عرفت أن الماهيات بأسرها أمور متحققة موجودة فاعلم أن الجعل لم يتعلق بها أولا وبالذات ، لأنها متكثرة وليس متعلق الجعل أولا وبالذات متكثراً ، لا لأن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد ، لأنه كلام غير صحيح ، مستلزم لنفي القدرة ، بل لأن الوحدة أشرف من الكثرة ومبدأ تعلق الجعل يجب أن يكون على أشرف ما يمكن لأنه أكمل ، والعدول عنه يقتضي العجز أو ترجيح المرجوح على الراجح ، ويؤيد ما نقول قوله ﷻ ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ [1] لأن الكثرة لو كانت متعلق الجعل أولا وبالذات للزم الطفرة التي قضت الضرورة ببطلانها ، فوجب كون متعلق الجعل أولا وبالذات وأحداً وهذه الكثرات تكون متعلقة الجعل ثانياً وبالعرض .

فالماهيات إنما وجدت بعد الوجود ، لكنها بجعل على حده غير جعل الوجود ، لوجوب تطابق الجعل بالمجعول فتحصص الوجود عند طريان الماهية ، فكانت الماهية فصلاً مميزاً للحصص الوجودية بعضهما عن بعض ، فظهرت الوجودات بالماهيات ، كما أن الماهيات تقومت بالوجودات ، فالكثرات إنما نشأت من اقترانهما ، مثاله البحر والأمواج ، فالأمواج أوجدها الله سبحانه بواسطة البحر ، فهي متقومة بالبحر بأمر الله في الوجود والتحقق والبحر متقوم بها بأمر الله في الظهور ، فلولا البحر لم توجد الأمواج ولولا الأمواج لما ظهر البحر بالتموج فكذلك نشأت الماهيات من الوجود ، كما نشأت الأمواج من البحر وباقترانهما حصلت الكثرة ، فافهم .

---

[1] – سورة القمر الآية ، ٥٠ .

الجوهر الرابع

(القابل و المقبول)

حيث عرفت مبدأ وجود الكثرات ، عرفت أن القوابل إنما وجدت بالمقبولات ، لكـون القوابل هي الكثرات ، فلولا القوابل لم تتحقق الكثرات ، لأننا نرى عياناً أن للأشياء نظرين نظر الوحدة ونظر الكثرة والكثرة متفرعة على الوحدة ، لأن كثرات الأعداد إنما نشأت من الواحد ، فالواحد تطور في الأعداد بحسب قابلية الأعداد ، فالكثرات إنما نشأت من القوابل وتلك القوابـل ما وجدت إلا بالمقبولات ، لأنها صفات المقبولات والصـفة لا توجـد إلا بالموصـوف وهمـا متساوقان إلا أن الوصف[1] مقدم رتبة والصفة متقدمة ظهوراً فالقابل لا يكون قابلاً إلا بالمقبول والمقبول لا يكون مقبولاً إلا بالقابل وبينهما تساوق ، وأن قيل بالدور فهو دور معي وهو جائز وشأنهما كما قال الشاعر :

مسألة الدور جرت بيني وبين من أحب
لولا مشيبي ما جفا لولا جفاه لم أشب

وبالجملة لو تقدمت القابليات على المقبولات ، للزم الطفرة في الإيجاد ، لأن الكثرات متأخرة عن الوحدة وجوداً وتحققاً ولو تأخرت عنها للزم عدم كونها قابلة للإفاضة حتى يفاض عليها لقابليتها[2] فوجب كونها متساوقة بالمقبولات لا قبل ولا بعد ، ولو قلنا بالبعدية نريد بعدية بالرتبة وقد أشرنا إلى معنى تأخرها عن المقبولات[3] في متعلق خطاب كن فيكون فراجع تفهم .

فلا تصغ إلى من يزعم أن القابليات هي الأعيان الثابتة في الأزل الغير المجعولـة ، لأنا نقول إن الأعيان هل هي عين ذات الواجب أو غيرها ؟ .

فإن كان عينها هي عين الواجب فلا تكون قوابل الإمكان ، فلا ممكن في الكون على هذا وكلما هو كائن فهو الواجب ، فيلزم حدوث الواجب وقدم الممكن ، وإن كانت غيرهـا ولـم

---

[1] المخطوط (الموصوف) .

[2] – كلمة (لقابليتها) بدل (بقابليتها) في الخطوط .

[3] – كلمة (المقبولات) بدل (المفعولات) في الخطوط .

يتعلق بها الجعل ، للزم القول بتعدد القدماء وهو باطل لبراهين التوحيد ، والقول بأنها ليست بموجودة ولا معدومة يستلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل .

والقول بأنها وجدت قبل حدوث المقبولات فهو أيضاً باطل ، لما عرفت من أن الكثرة لا تكون متعلقة الجعل إلا بعد الوحدة ، لكنها وجدت معها متساوقة كما قلنا مثل الكسر والانكسار فإن الانكسار لم يحصل إلا بعد الكسر ولذلك تقول كسرته فانكسر ، فصح أن القابليات لم توجد إلا بالمقبولات وكونها وجدت بالمقبولات لم يكن إلا بأمر بين أمرين فلولا الحق سبحانه لم توجد المقبولات ولولا المقبولات لم توجد القابليات فالله أوجدها بالمقبولات ففاعل القبول هو المقبول فالقابليات إنما وجدت بالمقبولات ، كما أن المقبولات لم تظهر إلا بالقابليات ولذلك صح القول بوجود الأمر بين الأمرين ونسبة القوابل إلى المقبولات ، لأن المفعول هو فاعل فعل الفاعل فتفطن فإن هذه المسألة من أغمض المسائل .

الجوهر الخامس

(القابلية هي الماهية)

لما عرفت أن القابل من المقبول[1] لا من غيره فاعلم أن قابلية زيد مثلاً عبارة عن حدود زمانه ومكانه وكيفه وكمه وجهته ورتبته فزيد هو زيد بقبول وجوده لهذه الحدود لا بشيء آخر فهذه الحدود هي القابلية فإذا اجتمعت واقترنت بالمقبول كان المركب منهما هو الموجود المحقق ، مثاله أن الله خلق زيداً بحصة من المقبول ، باقتضائها للقابلية التي هي الحدود المميزة ، فيعبر عنهما بالنور والظلمة ، فالنور جهة المقبول والظلمة جهة القابلية ويعبر عنهما بالعليين والسجين في ألسنة أئمة الدين عليهم سلام الله أبد الآبدين فيقال قبض الله قبضة من العليين بيمينه وقبض قبضة من السجين بشماله وكلتا يديه يمين ، فخلط تلك الطينتين وعركهما وخلق من المركب منهما زيداً فوجد فيه ميلان متعاكسان يميل أحدهما إلى مبدأ العليين والآخر إلى السجين ، لكونه مركباً منهما فلما وجد الميلان تحقق الاختيار ، لأن الاختيار لا يتحقق إلا بميلين متعاكسين ، يكون أحدهما ضد الآخر فكلفه بعد وجود ذينك الميلين فلم يقع التكليف إلا بعد الاختيار وهذا جار في جميع التكاليف ، أعني الشرعيات والوجودات فلا جبر في الوجود بوجه من الوجوه ، ومعنى قولنا خلق من العليين والسجين ، نريد أنه خلقه من مادة وصورة والمادة هي النور والصورة هي الظلمة وهي اقتضاء المادة ومتفرعة عليها ومتقومة بها .

وليس الأمر كما زعموا من أن المادة هي التي تقومت بالصورة ، لقولهم إن الأجناس متقومة بالفصول وذلك باطل ، لأن الصورة كما عرفت مبدأ التمييز والتمييز لا يقع إلا على أمر مبهم غير متميز وهو المادة فتصور المادة بها كما أن الصورة السريرية لما تعلقت بالخشبة ، امتاز السرير عن الباب والصندوق والضريح مثلاً فلولا المادة الخشبية لما وقعت الصورة السريرية ولم يوجد السرير فالسرير متقوم بالخشبة أعني المادة ، والصورة السريرية متقومة بالمادة أعني الخشبة ، فالفصل يحتاج في الوجود إلى الجنس ، كما أن الجنس يحتاج إلى الفصل في التمييز ، ومما يدل على أصالة المادة قول الصادق عليه السلام: « إن الله خلق المؤمنين من نوره وصبغهم في رحمته أخذ ميثاقهم لنا بالولاية والمؤمن أخو المؤمن لأبيه وأمه

---

[1] – كلمة (المقبول) بدل (المفعولات) في المخطوط .

أبوه النور وأمه الرحمة »[1] ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله »[2] أي بنوره الذي خلق منه فمدخول من هو المادة لا غير ذلك كقولك صغت الخاتم من فضة والنور قبل الرحمة لأنهم لما خلقوا من النور انصبغوا في الرحمة وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

وبالجملة إن الصورة لما وجدت بالمادة واقترنت بها كان المركب منهما هو المكلف ، فللمادة اقتضاءات وللصورة اقتضاءات على عكس اقتضاءات المادة ، فاقتضاء المادة السعادة والنور والخير واقتضاء الصور الشقاوة والظلمة والشر ، فالمركب منهما باختياره يميل إلى ما يختاره من الجانبين ، فكلما مال إلى جانب ازداد ذلك الطرف قوة ، بحيث اضمحل ذلك الطرف الآخر وانصبغ بصبغه ، فزيد إنما صار زيداً بالقبول وإنما كان شقياً أو سعيداً فذلك أيضاً بالقبول ولا يظلم ربك أحداً .

---

[1] – أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن سليمان بن جعفر الجعفري ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : قال لي : يا سليمان ، إن الله تبارك و تعالى خلق المؤمن من نوره ، وصبغهم في رحمته ، وأخذ ميثاقهم لنا بالولاية ، فالمؤمن أخو المؤمن لأبيه و أمه ، أبوه النور و أمه الرحمة فاتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله الذي خلق منه " المحاسن لأحمد بن محمد بن خالد البرقي ١٣٦/١ ، المسائل العكبرية للشيخ المفيد ٩٤ .

[2] – الكافي ٢١٨/١ ، علل الشرائع للشيخ الصدوق ١٧٤/١ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ٢١٦/١ .

الجوهر السادس

(أفعال العباد اختيارية)

لما ظهر لك أن الإيجاد لا يتحقق إلا بالاختيار ، فقد اتضح لك أنه بالأحرى أن لا تصدر الأفعال من العباد إلا بالاختيار ، فالله سبحانه هو الخالق لها وهم الفاعلون فلا يكون شيء إلا بأمر بين أمرين ، لأن الله سبحانه إنما أوجد الأفعال بالعبد ، بمعنى أن العبد فاعل لها بالمباشرة ، فلولا العبد لم يتحقق الفعل ولولا الحق لم يتحقق العبد ولا الفعل ، فادحض حجتك أيها الجبري فإن الفعل ثابت لك من حيث مباشرتك إياه وقيامه بك واخفض دعوتك أيها القدري ، فإن الفعل مسلوب عنك من حيث أنت أنت ، لأنك مع قطع النظر عن إفاضة الحق عدم بحت وليس محض ، وهذا معنى ما ورد عن أئمتنا عليهم السلام من (أن الله ﷻ لم يطع بإكراه ولم يعص بغلبة ولم يهمل العباد في ملكه هو المالك لما ملكهم والقادر على ما أقدرهم عليه)[1] ، فالجبر مستلزم للقول[2] بالترجيح بلا مرجح ، وذلك يبطل حكمته ويستلزم جهله ، والتفويض يقتضي استقلال الممكن وخروج الواجب عن سلطنته ، فيلزم وجوب الإمكان فيلزم تعدد القدماء

فالعباد يفعلون بالله لا مع الله ولا دون الله ، حتى لا يلزم التشريك ولا التفويض ، فالله خالق الأفعال والعباد فاعلها بمعنى أنه سبحانه يخلق هذا الفعل عند مباشرة الفاعل إياه لا قبل ولا بعد وليس هو بفاعل لها ، فهنا فرق بين الخالق والفاعل ، وإن قيل الخالق بمعنى الفاعل فبمعنى المفيض لا المباشر فهو الخالق لها قال تعالى ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[3]، فهو يخلق الفعل بمباشرة العبد ، فتقديره لا يتحقق إلا بفعل العبد ، فلولا فعل العبد لم يقدر مفعوله ، فإن القدر في أفعال العباد كالروح في الجسد ، فالفعل جسد القدر والقدر روح الفعل وتقدم القدر على الفعل تقدم رتبي لا زماني ، كما أن تقدم الفعل على القدر زماني ، فبفعل العبد جف القلم ، فجفاف القلم متحقق بفعل العبد فلولا الفعل لم يجف القلم ، فقدر الله صدور الفعل

---

[1] – أبي رحمه الله ، قال : حدثنا : سعد بن عبد الله ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه عن سليمان بن جعفر الجعفري ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : ذكر عنده الجبر و التفويض ، فقال : ... إن الله عز وجل لم يُطَع بإكراه ولم يعص بغلبة ... " التوحيد للشيخ الصدوق ٣٦١ ، الاختصاص للشيخ المفيد ١٩٨ ، البحار ١٦/٥ .

[2] – كلمة (للقول) غير موجوده في المخطوط .

[3] – سورة الصافات الآية ٩٦ .

عن زيد حين صدور الفعل وقبله أيضاً ، أما الحين فلما قلنا وأما القبل فلأن الروح مقدم على الجسد رتبة فافهم الإشارات في طي هذه العبارات .

وبالجملة إن القول بالجبر يستلزم الظلم وهو مناف لغناه سبحانه والقول بالتفويض يقتضي انقلاب حقيقة الإمكان إلى الواجب[1] ، فالفعل يصدر عن العبد بقدرة الله بمعنى أنه سبحانه لم يرفع يده عن العبد أبداً ، فلا يزال العبد يفعل بالله ، قال الله تعالى ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ [2]، وهذه الآيات بأجمعها صريحة في الأمر بين الأمرين ولكن أكثرهم لا يعلمون والعجب ممن استدل بهذه الآية على الجبر وهو يدعي المعرفة ، لأن أهل المعرفة لا يفهمون منها إلا الاختيار ، نعم أهل الظاهر الذين لم يعرفوا الحيث واللم لهم أن يستدلوا على الجبر بهذه الآية ، فيقال لهم نعم هذه الآية وإن كانت بظاهرها دالة على الجبر بحسب فهم العوام إلا أنها لا تصلح للحجية ، لكونها متشابهة ، لوجود سائر الآيات التي تنادي بأعلى صوتها على انتساب الفعل إلى العبد ، فيسقط بها الاستدلال .

وأما نحن فلا نفهم من هذه الآيات إلا الأمر بين الأمرين ، لانتساب الأفعال إلى العباد وسلبها عنهم بمقتضى عدم الاستقلال في الإصدار ، فيثبت لهم من حيث مباشرتهم وصدورها عنهم ويسلب عنهم من حيث أنفسهم مع قطع النظر عن إفاضة الحق وهذا هو الاختيار فافهم وإلا سلم تسلم .

---

[1] -كلمة (الواجب) بدل (الوجوب) في الخطوط .

[2] – سورة الأنفال الآية ، ١٧ .

الجوهر السابع

(لا يكون خلق إلا بسبعة أشياء)

اعلم أنه لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بسبعة كما نطقت الروايات ﴿ بمشية وإرادة وقدر وقضاء وإذن وأجل وكتاب ، فمن زعم أنه يقدر على نقص واحدة منها فقد كفر ﴾[1].

وفي بعض النسخ على نقض بالضاد المعجمة ، فلا يكون شيء إلا بإرادة الله فما لم يرد الله لم يكن ، وهذا معنى ما ورد في الحديث القدسي ﴿ يا بن آدم أنت تريد وأنا أريد ولا يكون إلا ما أريد ﴾[2] وهذا معنى قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾[3].

ولعلك تستشكل في هذا الأمر لاستصعاب فهمه ، فتقول لو كان هكذا للزم كون الكافر كافراً لا يكون إلا بإرادة الله ، فلو لم يرد كفره لما كان كافراً وهذا هو القول بسقوط الاختيار ، لأنه لم يقدر على نقض إرادة الله بوجه من الوجوه فما ذنبه .

فأقول : ليس حيث ما ذهبت من لزوم الجبر لأنا لم نقل بقدم الإرادة حتى يلزمنا ذلك بل نقول تبعا لأئمتنا عليهم السلام إن لله إرادتين : **إرادة حتم وإرادة عزم** .

فبالأولى حتم على نفسه بأن لا يجبر أحداً من خلقه، لأن ذلك[4] أكمل وهو لا يعدل عنه ، ولأن الجبر كما عرفت يقتضي إما ظلمه أو عدم علمه أو ترجيح المرجوح على الراجح والترجيح بلا مرجح ، فأراد بهذه الإرادة أن يعطي ما تقتضيه قابلياتهم ، فأفاض عليهم بقدر استعدادهم ، فالكافر أراد الكفر بمقتضى قابليته ، فلو لم يجعله كافراً للزم إجباره وحيث أجبره لم يكن هو إياه .

---

[1] – عن محمد بن عمارة ، عن حريز وعبد الله بن مسكان جميعاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بهذه الخصال السبع : بمشيئة وإرادة و قدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل ، فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة فقد كفر " الكافي ١٤٩/١ ، الفصول المهمة في أصول الأئمة للحر العاملي ٢١٩/١ .

[2] عن الأصبغ بن نباته ، قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : أوحى الله عز وجل إلى داود عليه السلام : يا داود تريد و أريد ولا يكون إلا ما أريد ، فإن أسلمت لما أريد أعطيتك ما تريد ، وإن لم تسلم لما أريد أتعبتك فيما تريد ، ثم لا يكون إلا ما أريد " التوحيد للشيخ الصدوق ٣٣٧ .

[3] – سورة التكوير الآية ٢٩ .

[4] – كلمة (ذلك) غير موجوده في المخطوط .

وبالثانية أحب أن يطيعوه على غير وجه الإجبار فمن عصاه وكان كافراً فبمقتضى إرادته الحتمية ، التي أوجبت الإفاضة على حسب مقتضيات قابليته ، ومن أطاعه فبمقتضى هذه الإرادة الحتمية والإرادة العزمية معاً وإذا أتقنت هذه القاعدة عرفت معنى أن الله أمر إبليس أن يسجد لآدم ولم يشأ ونهى آدم عن أكل الشجرة وشاء أن يأكل ، وتعرف معنى قوله عليه السلام : (لا يخالف شيء منها محبتك وكلهم سائرون إلى جنابك)[1] وكذلك تعرف جميع الأفعال الصادرة عن العباد من الخيرات والشرور ، ففي الخيرات تجتمع الإرادتان وفي الشرور لا تكـــون إلا الإرادة الحتمية الموجبة للإفاضة بما اقتضته استعداداتهم ، فطبع الله عليها بكفرهم و لا يظلم ربك أحداً

[1] الدعاء " لا يخالف شيء منه محبتك " مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٤٥١ .

الجوهر الثامن

(الخير من الله تعالى و الشر من النفس)

لما عرفت أن جميع الأفعال لا تكون إلا بإرادة الله . فاعلم أنه ما أصابك من حسنة فهو من الله وما أصابك من سيئة فهو من نفسك وإن كان الكل من عند الله إلا أن الحسنات تنسب إلى الله والسيئات تنسب إلى العباد وذلك لأن العامل له جهتان جهة إلى ربه وجهة إلى نفسه ، فالجهة المنسوبة إلى الرب هي خير ونور لاستنارتها بنور الله ، لأنه كلما قرب العبد إلى الحق سبحانه استنار بنوره حتى كان يسمع بالله وينطق بالله ويفعل بالله ، فتنصبغ جهة ماهيته بصبغ وجوده الذي هو جهة الرب وهذا معنى ما ورد في الحديث القدسي ﴿ لا زال العبد يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش ﴾[1] فإذا كمل في جهة القرب إلى الله واستنار بنوره صدر عنه الخيرات ولما كانت الخيرات من الله كان هذا الانتساب إليه أحرى .

ولذلك أهل القرب والطاعة ينسب فعلهم إلى الله ، لأنهم متمحضون في إرادة الله فلا يلاحظون أنفسهم بوجه من الوجوه ، فيكون فعلهم فعل الله وقولهم قول الله وأمرهم أمر الله ، فالله ينسب أفعالهم إليه قال : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾[2] ، وقال : ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾[3] ويعني أسفوا أوليائي لأن الله لا يأسف ولا يجري عليه الحزن أو السرور ومن ذلك نسب فعل الملائكة إلى نفسه لأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون ، قال الله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾[4] ، وقال : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ﴾[5] ، فملك الموت هو الموكل لقبض الأرواح وهو يقبضها ، لأنه سبحانه لم يباشر أحداً لتنزهه وتكرمه عن المباشرة ولكن لما كان ملك الموت متحمضاً في

---

[1] التحفة السنية ، السيد عبد الله الجزائري ٨٧ ـ عوالي اللالي ـ ابن جمهور الأحسائي ١٠٣

[2] ـ سورة الأنفال الآية ، ١٧ .

[3] ـ سورة الزخرف الآية ، ٥٥ .

[4] ـ سورة الزمر الآية ، ٤٢ .

[5] ـ سورة السجدة الآية ، ١١ .

إرادة الله نسب فعله إلى نفسه ، فتارة ينسب الفعل إلى نفسه وتارة إلى المباشر كما في الآية ، فهؤلاء الذين تمحضوا في إرادة الله لا يريدون إلا ما يريد الله ، كما أن الله لا يريد إلا ما يريدون ، فمن هذه الجهة نسب الخيرات إلى نفسه لأنه أولى بها منهم .

وأما الجهة المنسوبة إلى العبد يعني إلى نفسه ، فإنها لا زالت مبعدة عن الحق وكلما بعدت عن الحق إزدادت ظلمتها ، فالشر الصادر عنهم إنما يصدر من جهة النفس المقتضية للشر ، فكان نسبة الشر إلى النفس أولى وهذا معنى ما ورد في الحديث القدسي : ﴿ يا بن آدم ... أنا أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك مني ﴾[1] .

فلذلك قال سيد الساجدين عليه السلام في الدعاء (خيرك إلينا نازل وشرنا إليك صاعد)[2] ، فنسب الخير إليه والشر إلى نفسه ولنمثل لك مثالاً تعرف حقيقة الأمر ولا قوة إلا بالله .

فانظر إلى الجدار الواقع عليه نور الشمس ، فجهته المقبلة إلى الشمس تراها مستنيرة نورانية وجهته المدبرة عنها مظلمة كدرة ، فلولا الشمس لم يوجد النور ولا الظل ولولا الجدار لما ظهر النور ولما وجدت الظلمة ، فهما وجدتا من الجدار بالشمس ، فالشمس أولى بالنور من الجدار ، لأن النور منسوب إلى الشمس وهو من الشمس والجدار أولى بالظلمة لأنها منسوبة إلى الجدار وهي من الجدار ، لأن الشمس ليس لها ظلمة ، فليس للشمس ظل وإن لم يوجد النور والظل إلا بالشمس من الجدار فتفطن .

---

[1] – عن أحمد بن محمد بن ادريس بن أبي نصر البيزنطي ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : قلت له : إن أصحابنا بعضهم يقولون بالجبر وبعضهم بالاستطاعة ، فقال لي : أكتب قال الله تبارك وتعالى : يا ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء ، وبقوتي أديت إليّ فرائضي ، وبنعمتي قويت على معصيتي ، جعلتك سميعاً بصيراً قوياً ، ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك ، وذلك أنا أنا أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك مني ...).التوحيد للشيخ الصدوق ٣٣٨ ،البحار ٥/٥ ، مسند الإمام الرضا عليه السلام للشيخ عزيز الله عطاردي ٣٥/١

[2] – دعاء أبي حمزة الثمالي .للسحر عن الإمام علي بن الحسين السجاد عليهما السلام مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٥٨٦ الصحيفة السجادية أبطحي ٢٢٠، إقبال الأعمال للسيد ابن طاووس الحسني ١٦٢/١

المخزن السادس

الجوهر الأول

(كشف حجب النفس)

اعلم أن العبد إنما ينال درجة القرب بالطاعة حتى يظهر له سر المحبة التي هي سر الإيجاد وذلك لا يظهر إلا بعد كشف الحجب المانعة عن مشاهدة المحبوب وتلك الحجب ثمانية ، حجاب الأعراض والألوان ، وحجاب الجسم ، وحجاب المثال ، وحجاب المادة ، وحجاب الطبيعة وحجاب النفس ، وحجاب الرقائق ، وحجاب العقل ، فإذا خرقت تلك الحجب ، فقد وقف السالك في مقام المحبة الحقيقية الحقية فيشاهد المحبوب بما ظهر له به[1] مع قطع النظر عن كونه هو هو بلا إشارة ،فيظهر له معنى (اعرفوا الله بالله)[2] ، فيعرفه به يعني بظهوره له به[3] لأن معرفة الذات بذاتها غير ممكن للممكن ، فإن المعرفة فرع الإحاطة وهو محيط ولا يحاط وهذه المعرفة إنما تحصل لظهوره بنفس ظهوره الظاهر له به ، فيستدل بالمحبوب على المحبوب فيشاهد المحبوب بنفس المحبوب الظاهر له به .

ما لمجنون عامر بهواه ... غير شكوى البعاد والاغتراب

وأنا ضده فإن حبيبي ... في فؤادي فلم أزل في اقترابي

فحبيبي منّي وفيّ وعندي ... فلماذا أقول ما بي وما بي

فيشاهد المحب جمال محبوبه مع قطع النظر عن كونه محباً ولا محبوباً ، لأن المحبة لا تلاحظ هناك قال الصادق عليه السلام : ﴿ المحبة حجاب بين المحب والمحبوب ﴾ ، فإذا وقف

---

[1] – كلمة (به) غير موجوده في المخطوط .

[2] – الكافي ج ١ ص٨٥ / التوحيد للشيخ الصدوق ٢٨٦.

[3] – كلمة (به) غير موجوده في المخطوط .

السالك في هذا المقام فقد بلغ مقام المعرفة التي خلق لأجلها فيعرف الله بالله (إن الله أجل أن يعرف بخلقه بل الخلق يعرفون به)[1] .

قال سيد الساجدين عليه السلام « بك عرفتك وأنت دللتني عليك ودعوتني إليك ولولا أنت لم أدري ما أنت »[2] .

وقال سيد الشهداء عليه السلام « إلهي ترددي في الآثار يوجب بعد المزار فاجذبني بجذبة توصلني إليك ، كيف يستدل عليك بما هو في وجوده مفتقر إليك ؟ أيكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك ؟ متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدل عليك ؟ ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل إليك ؟ عميت عين لا تراك ولا تزال عليها رقيبا وخسرت صفقة عبد لم تجعل من حبك نصيبا »[3] ، وظهوره له به على حد قول الشاعر :

إذا رام عاشقها نظرة ... ولم يستطعها فمن لطفها

أعارته طرفاً رآها به ... فكان البصير بها طرفها

وليس لهذا الظهور الذي هو حقيقة العبد غاية ولا نهاية لأنه مقام المحبة (التي قال في الحديث القدسي « ليس لمحبتي غاية ولا نهاية »[4] ، فلم يزل يترقى من مقام إلى مقام في مقامات المحبة إلى ما لا نهاية له ، لأن المحبة لا نهاية لها ، كما أنه لا بداية لها فما ليس له أول ليس له آخر ، لأن الأولية والآخرية متضائفان فيستلزم وجود أحدهما وجود الآخر وإلا لزم وجود أحد المتضائفين دون الآخر ولأن الأولية والآخرية من الحدود المميزة وليس هناك حد وإلا لكان محدوداً لم يعرف به الواجب سبحانه ، لأن الواجب ليس بمحدود والمحدود لا يدرك إلا ما هو محدود ، لما عرفت من وجوب المناسبة بين المدرك والمدرك.

والمدرك الغير المحدود ليس هو ذات الواجب ، لأنها لا تكون متعلقة الإدراك بل هو آيته وصفته التي لا فرق بينه وبينها في التعريف والتعرف لا في الحقيقة والذات ، كالحديدة المحماة بالنار ولله المثل الأعلى فإنها ليست عين النار بل النار أظهرت منها آثارها ، حيث

---

[1] الكافي ج١ ـ ص٨٦ التوحيد ٢٨٥ . الحديث عن منصور ابن حازم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن الله أجل وأكرم من أن يعرف بخلقه ، بل الخلق يعرفون بالله قال : صدقت "

[2] – دعاء أبي حمزة الثمالي عن الإمام علي بن الحسين عليهما السلام ، إقبال الأعمال للسيد ابن طاووس الحسني١/ ١٥٧ .

[3] دعاء عرفة للإمام الحسين عليه السلام ، البحار ١٤٢/٦٤ ، صحيفة الحسين عليه السلام ، جمع الشيخ جواد القيومي٢٦٤ .

[4] – الحديث " وليس لمحبتي غاية ولا نهاية ، كلما رفعت لهم عملاً وضعت لهم علماً " الجواهر السنية للحر العاملي ١٩١ .

أفنت نفسها بوجود النار ، فظهرت منها آثار النار ولذلك قال في الحديث القدسي ﴿ يا بن آدم أطعني أجعلك مثلي أنا أقول للشيء كن فيكون وأنت تقول للشيء كن فيكون ﴾[1] ، وذلك على حد ما ظهر له به ، فأجرى فعله على يديه كما قال أمير المؤمنين عليه السلام ﴿ وألقى في هويتها مثاله فأظهر عنها أفعاله ﴾[2].

فانظر إلى الصورة في المرآة بالنسبة إلى المقابل ، فإن الصورة لما كانت حاكية عن المقابل بقدر قابليتها ، اتحدت مع المقابل في التعريف والتعرف، لأنك متى تراها تقول هذا زيد ، لأنه إنما ظهر لك بالمرآة وأما في الحقيقة والذات ، فهما متغايران أحدهما صفة والآخر موصوف وكل صفة تشهد على أنها غير الموصوف ، لكن يوجب المناسبة والاتحاد في التعريف والتعرف بينهما .

ولذلك قال النحاة بوجوب المطابقة بينهما في التذكير والتأنيث والنكرة والمعرفة والمفرد والتثنية والجمع والرفع والنصب والجر هذا بحسب اللفظ .

ولما كان اللفظ على طبق المعنى وجب المطابقة أيضاً بحسب المعنى ، فاللفظ علامة المعنى وما مثلنا به لك ، إنما هو مثال تقريبي لا تحقيقي حتى يلزم المشابهة ، فيلزم حدوث الواجب سبحانه ، لأن شبيه الحادث حادث وليس له سبحانه صورة حتى يقال إن الآية مطابقة لصورته ، لأنه تعالى عن الصورة والتخطيط والتحديد ، فذلك المقام ليس هو الرب أعني ذاته كما عرفت ولا آية الذات ، لأن الذات لا آية لها لئلا يشابه المخلوق وذلك علامة الحدوث كما قلنا ، بل إنما حقيقة ذلك المقام آية صفات فعله ، الموجدة بفعله فافهم .

---

[1] مستند الشيعة ج١ ـ ٦ ،الإمام علي عليه السلام لأحمد الرحماني الهمداني ص٣٦٢ .

[2] – بحار الأنوار ج٤٠/ ١٦٥ ، ميزان الحكمة لمحمد الريشهري ١/٧٧٥ .

الجوهر الثاني

(كل الموجودات متحركة إلى المبدأ)

اعلم أن الأشياء دقيقها وجليلها ، جواهرها وأعراضها ، مجرداتها وماديأتها ، كلها متحركة إلى جانب المبدأ الفياض ، فكل شيء لم يزل متحركاً بلا انقطاع حتى الجمادات قال تعالى﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ [1]، لكن الحركة تختلف بحسب الاستقامة والاعوجاج بمعنى أن المتحرك إنما يتحرك إلى المبدأ بما ظهر له به ، وما ظهر له به إنما هو بقدر مرآة قابليتة ، فمن اعوجت مرآة قابليته ظهر ذلك الظهور بحسب تلك المرآة معوجاً غير مستقيم ، فتكون حركته معوجة كحركة الكفار مثلاً وتلك الحركة تؤول إلى السجين بحسب الاعوجاج ، فيستمد ذلك المتحرك من المبدأ بالسجين وذلك لعدم دخوله من الباب الذي أمره الله بالدخول منه وهو يحسب أنه متحرك إلى الحق ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً وإن كان بمقتضى وجوده الذاتي يميل إلى الحق ، لكن لما انصبغت جهة وجوده بصبغ ماهيته لم تظهر تلك الحركة المقبلة إلى الحق .

وبالجملة فكل شيء مما يرى ومما لا يرى سائر أزلاً وأبداً إلى مبدئه إما مستقيماً وإما معوجاً ومنكوساً ، لأن الحركة جهة الاستمداد فلو فرض انقطاعه لعدم وجوده ، فالشيء إنما هو شيء بالمدد الجديد ، ولذلك قال تعالى: ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [2]، ﴿ فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ [3].

لا يقال إن الأشياء لا تحتاج في البقاء إلى المدد الجديد بل إنما تحتاج إلى حافظ لها والحافظ أعني العلة المبقية غير العلة الموجدة .

لأنا نقول إن هاهنا العله الموجدة هى بعينها العلة المبقية ، لأن الله سبحانه أوجد الخلق بفعله ويبقيهم أيضاً بفعله ، فالفعل هو العلة الموجدة والمبقية أيضاً ، لأنها علة الإيجاد والإبقاء ، سلمنا ولكن الممكن من شأنه الفقر والاحتياج ، فإن الإمكان علة الاحتياج ولو فرض

---

[1] – سورة النمل الآية ، ٨٨ .

[2] – سورة ق الآية ، ١٥

[3] – سورة ق الآية ، ٢٢

عدم احتياج الممكن إلى الواجب في جهة من جهاته في وجوده وبقائه للزم استقلاله وغناه وذلك يقتضي وجوبه ، لأن الممكن لو ساوى الواجب في شيء لجاز أن يساويه في جميع الأشياء .

وبالجملة فإذا لم يكن محتاجاً إلى العلة الموجودة آنا فآنا للزم استغناؤه في وجوده ، فيكون مستقلاً واجباً (وهف) .

فصح أنه لا يكون إلا بالمدد الجديد في الوجود والبقاء ، فالممكن الفقير المحتاج يتجدد وجوده وبقاؤه باستمداده في كل آن ، فلو انقطع الاستمداد انقطع الوجود والبقاء وإذا أردت أن تعرف حقيقة المرام فتفطن في حقيقة هذا الكلام .

وهو أن الواجب سبحانه لم يكن زمانياً حتى تطري عليه الأحوال ، لأن الزمان خلق بفعله فلا يجري عليه المضي والحال والاستقبال ، لأنه هو أجراه ولا يجري عليه ما هو أجراه ، فإذا لم يكن زمانياً لا يصدق عليه المضي حتى يقال خلق وفرغ من الخلق ولا الاستقبال حتى يقال أنه لم يخلق وسيخلق ، وإنما قولنا خلق ويخلق إنما هو في التعبير وقولنا خلق هو بمعنى يخلق كما أنه يخلق إنما هو بمعنى خلق .

فنقول جف القلم بما هو عند الله ونقول أيضاً أنه طري ، فالطراوة عين الجفاف في هذا المقام فجف القلم بما هو كائن وكل يوم هو في شأن ولا يشغله شأن عن شأن .

وبالجملة فهو يخلق دائماً وهذه الديمومية هي بمعنى الحال ولكن ليس هناك حال.

تعرضت عن قولي بليلى وتارة بهند فلا ليلى عنيت ولا هندا
فسميتها ليلى وسميت دارها بنجد فلا ليلى أردت ولا نجدا

والحاصل أن الممكن لا يستغني عن الواجب في حال من الأحوال ، فيمده الفياض بقدر استمداده بحسب استعداده وهذا الاستمداد هو حركته إلى جانب المبدأ ، فلا شيء إلا وهو متحرك إليه والمحرك والمتحرك والحركة والمتحرك إليه ليس هو ذات الواجب بل إنما المتحرك إليه هو ظهوره له به على نحو ما عرفت (انتهى المخلوق إلى مثله وألجأه الطلب إلى شكله رجع من الوصف إلى الوصف ودام الملك في الملك)[1] ولنعم ما قيل :

قد ظلت النقطة في الدائرة ولم تزل في ذاتها حائرة
محجوبة الإدراك عنها بها منها لها جارحة ناظرة

---

[1] ـ كشكول الشيخ الأوحد ج٢ص٣٥٩ .

الجوهر الثالث

(ديمومة إفاضة الله تعالى إلى الخلق)

لما أتقنت هذه القاعدة ، عرفت أنه سبحانه لم يزل يفيض على الخلق وأن الخلق لم يزالوا متجددين ، فيكسرون ويصاغون آنا فآنا وقولي " لم يزل " أردت في التعبير لا أن المقصود أن هذه الصفة من صفاته الذاتية حتى تكون لم تزل ونحن قلنا سابقاً أن صفات الأفعال كلها في رتبة الحدوث فليست في رتبة الواجب والتعبير عن الإضافة بلم يزل ، إنما هو في رتبة الإمكان والإشارة إلى أن هذا الإمكان لا ابتداء له ولا انتهاء له ، فهو بحر سيال يسيل ويجري من فوارة القدر على قدر ما شاء الله أن يجري ، فتمتلى أودية القوابل بحسب استعدادها قال تعالى : ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾[1] فالسماء في الباطن هو المشية والماء هو حقيقة الإفاضة والأودية هي القوابل المستعدة .

وبالجملة فلا إشكال في هذا وإنما الإشكال في أن المتجدد ما هو ؟ فاختلف أهل النظر في ذلك بعدما غمضوا أعينهم عن طريق الحق بمتابعة الأئمة عليهم السلام .

فقال بعضهم إن المتجدد هو الصورة وبعضهم أنه المادة وهذا كما ترى خلاف ما دلت عليه الأدلة ، لأنا أثبتنا أن الممكن من حيث هو ممكن محتاج إلى المدد بكل ما له وبه ومنه وإليه ، فالمادة والصورة كلتاهما ومالهما وبهما ومنهما وإليهما كلها متجددة آنا فآنا ، لعدم الاستغناء كما عرفت لكن القائلين بالمدد أيضاً اختلفوا .

فالجمهور على أن المدد سيال كالنهر الجاري ، والنار المشتعل بالدهن والفتيلة قالوا ويظهر هذا المعنى في الماء الجاري فإنه في كل آن يدخل قطعة منه في النهر ويتشكل بشكل ما يحاذيه من النهر ثم يذهب ويدخل أخرى مع أنهما يرى واحداً بالتشخيص[2] دائماً وفي النار المشتعل بالدهن والفتيلة ، فإنه في كل آن يدخل منها شيء في تلك النارية ويتصف بصفة النورية ثم تذهب تلك الصورة ، بصيرورتها هواء ، وهذا كما ترى ليس بناش عن التحقيق ، لأنه هو القول بعدم عود الذاهب والقول بعدم عود الذاهب ، يستلزم عدم القول بالمعاد ، فإن

---

[1] ـ سورة الرعد (١٧) .

[2] – كلمة (بالتشخيص) بدل (بالتشخص) في المخطوط .

المعاد عبارة عن عود الذاهب ، فيستلزم عدم القول بالمعاد ، أو القول بعدم إثابة المطيع وعقوبة العاصي ، على تقدير تجدد المادة والصورة وهذا هو الظلم وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

فالحق هو أن يقال : إن العائد هو نفس الذاهب ، لأن الحق سبحانه يمد الشيء بالشيء لا بغيره ، فيقال مثاله النهر المستدير ، فإنه كلما ذهب جزء من الماء عاد إليه ثانياً ، فيرجع ما يذهب ، فيتجدد الشخص آنا فآنا على نحو ما قلنا ، فالخزائن الإلهية لا تغيض بل تزداد وتفيض ويفيض منها ويرجع إليها فيفيض الحق الخلق بنفس الخلق ، فبدء أمر الخلق من الخلق وكذلك رجوعهم فيظهر معنى قوله عليه السلام : ﴿ يا من استوى برحمانيته على العرش فصار العرش غيبا في رحمانيته كما أن العوالم صارت غيبا في عرشه محقت الآثار بالآثار ومحوت الأغيار بمحيطات أفلاك الأنوار ﴾[1] .

---

[1] ـ دعاء الإمام الحسين عليه السلام يوم عرفة . البحار ١٤٢/٦٤ . صحيفة الحسين عليه السلام . جمع الشيخ جواد القيومي ٢١٤ .

المخزن السابع

الجوهر الأول

(حقيقة الموت)

اعلم أن الموت عبارة عن انقطاع تعلق النفس[1] الحيوانية عن الجسم وسبب افتراقها تخلل الأجزاء والآلات الجسمانية ، كما صرح بذلك الطبيعيون والأطباء وقد صرح بذلك مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الأعرابي المتقدم قال : وسبب فراقها تخلل الآلات الجسمانية [2] وليس ذلك بواسطة ازدياد تجوهر النفس كما ذهب إليه بعض وقال ما معناه إن النفس لما كانت متحركة إلى المبدأ ومتجددة آنا فآنا ،تزداد تجوهراً وقوة بحيث يرتفع نسبة الاتصال بينها وبين الجسم ، لأن الجسم من الماديات والنفس من المجردات وكلما ازداد تجوهره بواسطة الحركات الجوهرية مالت إلى البساطة الذاتية لها ولا نسبة بين البسيط المجرد وبين الجسم (أنتهى) وهذا كما ترى ليس بصحيح.

أما أولا : فلأنا أثبتنا أن جميع الأشياء مجردها وماديها كلها متحركة إلى المبدأ ، فكما أن النفس تزداد قوة وتجوهراً بواسطة الحركات ، كذلك الجسم يزداد تجوهراً وقوة بواسطة الحركات ، لأن الدليل إنما دل على أن اشتداد الجوهرية إنما هو بواسطة الحركة والكسر والصوغ ، وقد عرفت أيضاً أن الجسم له الحركة والكسر والصوغ فيزداد قوة وكمالاً ، فلا ترتفع النسبة بينهما بوجه من الوجوه .

وأما ثانيا : فلأن القول بذلك يستلزم القول بالمعاد النفساني خاصة وأن الجسم لا يعود ، لاشتداد تجوهر النفس ، فإذا انقطع تعلقها عن البدن في هذه الدنيا لتجوهرها ، فبالحري أن لا تتعلق في النشأة الأخروية بالجسم ، لكون التجوهر هناك أشد .

لا يقال إن الجسم أيضاً يترقى فيكون مناسباً للنفس فيعود الجسم وتتعلق به النفس ، لأنا نقول هذا هو الذي نحن نقول به وهذا القول يستدعي كون انقطاع تعلق النفس بواسطة تخلل الآلات الجسمانية لا بزيادة تجوهر النفس وصفائها .

---

[1] – كلمة (النفس) غير موجوده في المخطوط .

[2] – قال أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الإعرابي " سبب افتراقها اختلاف المتولدات " شرح الأسماء الحسنى ، للملا هادي السبزواري ج٢ /٤٥

الجوهر الثاني

(لا يموت أحد إلا ويرى المعصومين عليهم السلام)

لا يموت أحدُ إلا ويحضر عنده رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأمير المؤمنين عليه السلام وسائر الأئمة عليهم السلام والمؤمنون يشاهدونهم ، وكذا الكفار فيظهرون للمؤمن بأحسن صورة وللكافر بأهيب هيئة وذلك لأنهم عليهم السلام إنما يظهرون للخلق بحسب استعدادهم ومرآة قابلياتهم ، ولعل بعض القاصرين ينكر ذلك ويقول إن الجسم الواحد الشخصي يستحيل أن يكون في آن واحد في أمكنة متعددة ، هذا على أن المرئي هو أجسامهم الأصلية ، وأما على القول بأنهم يحضرون بأرواحهم لا بأجسامهم ، فهو بمعزل عن الصواب ، لأن البصر آلة جسمية فلا يدرك إلا ما هو جسم ، لوجوب المناسبة بين المدرك والمدرك فلا يرى أرواحهم .

فعلى هذا يجب أن لا يرى أحد منهم بجسمه ولا بروحه ، فنقول ولا قوة إلا بالله إن المرئي هو أجسامهم لا أرواحهم ، لأن الآلة الجسمية لا تدرك الروح وأجسامهم عليهم السلام لم تتعدد في ذلك الآن بحسب الأمكنة ، فهم عليهم السلام في مكانهم ويرى كل أحد أنهم عنده ، مثاله الشمس هي في الفلك الرابع ولم تتحرك من مكانها وليست هي بمتعددة ولكن كل من يرى يراها عنده ، فكذلك هم عليهم السلام في مكانهم ويراهم كل أحد وهذا كلام ظاهري .

وأما الحقيقي فهو أن جسمهم عليهم السلام لما كان علة الكون ، والأرواح والأجساد كان أقرب إلى الأجسام من نفسها ، لأن العلة أقرب إلى المعلول من نفس المعلول ، فالمعلول يرى العلة بما ظهرت له به ، ولعلك تقول وعلى هذا يجب أن ترى أجسامهم في جميع الأزمان والأوقات من دون مانع ، لأن العلة لو كانت قريبة من المعلول لم يحجب شيء عن إدراكه لها ولو كان الأمر كذلك لشاهدهم جميع ما في الوجود في كل آن .

فأقول إن الأمر كذلك إلا أن أعينهم في غطاء من مشاهدتهم ، فلا يرونهم إلا بعد كشف الغطاء المانع [1] عن الإدراك ، فعند الموت لما تكشف الحجب يرونهم إما بأحسن صورة أو بأهيب هيئة على قدر استعدادهم ، ممن محض الإيمان محضاً أو ممن محض الكفر محضاً ولا يراهم المستضعف لعدم إدراكه وشعوره .

---

[1] – في المخطوط (المانعة) .

الجوهر الثالث

(ما يجري للميت في قبره)

إن الميت إذا مات وقبر في حفرته ورجع المشيعون للجنازة ، رجعت روحه إلى بدنه ، فتدخل في جسده إلى حدّ صدره ، فيجلس في قبره ، فيحضر الأئمة عليهم السلام ، ثم يحضر الملكان إما منكر ونكير ، وإما مبشر وبشير ، فيسألانه عن ربه ، وعن مذهبه ، وعن نبيه ، وعن كتابه ، وعن أئمته ، فإن كان ممن محض الإيمان قرره الأئمة عليهم السلام على حسب إقراره ، وإن كان ممن محض الكفر فهو أيضاً كذلك يعني يقرره على حسب ما يعتقد ، فبعد ذلك قبره إما حفرة من حفر النيران وإما روضة من رياض الجنان ، وأما المستضعف فيلهى عنه حتى تقوم الساعة ، فيكلف فإن أجاب فيدخل حظائر الجنان وإلا فهو في حظائر النيران ، ثم بعد ذلك ينقطع تعلق الروح عنه ، فتخرج في الجسم المثالي الكامن في هذا البدن ، فأما إلى جنان البرزخ أو إلى نيرانه ، والدليل على وجود هذا العالم مضافاً إلى الكتاب والسنة مشاهدة أرباب الشهود والعيان وقد أثبتوا وجود عالم مقداري على طبق هذا العالم ، له سماوات وأرضون وعناصر ومواليد ، فذلك العالم هو بعينه على طبق هذا العالم ، مشتمل على جميع ما في هذا العالم مع زيادة في السعة وقوة تجوهر أشد من قوة تجوهر الجسم بسبعين مرتبة [1]، فشدة آلامهم أقوى ونعيمهم كذلك وأيضاً الدليل على وجود هذا العالم أن المكلف لما كان له مراتب عديدة ، ظاهرة وباطنة وبرزخ بينهما وما يصدر عنه إنما يصدر عنه برتبة من مراتبه ، فربما يصدر عنه أمر [2] بواسطة اللطخ والخلط العرضيين له بحسب الظاهر خاصة ، وربما يصدر عنه بحسب الظاهر ويتسرى إلى البرزخ فيصدر عن برزخيته أيضاً وربما يصدر عنه بحسب ظاهره وباطنه وبرزخه و لما كان لكل عمل من أعماله الصادرة عنه ثواب أو عقاب في إزائه ، وجب أن يثاب أو يعاقب كل مرتبة من مراتبه بحسب عالمه ، فظاهره يثاب ويعاقب في الدنيا بحسب اعتوار الحالات وما من البرزخ ما بين الباطن والظاهر يعني بين النفس والجسم فيثاب أو يعاقب في رتبة عالمه وما يصدر عنه بحسب الباطن ، فهو يؤاخذه في القيامة

---

[1] – في المخطوط (مرة) .

[2] – كلمة (أمر) غير موجوجه في المخطوط .

وتفصيل هذا الكلام يؤول إلى اطناب في المقال وقد ذكرنا ذلك في شرحنا على (حياة الأرواح) .

وبالجملة فحيث ثبت وجود برزخ بين النفس والجسم ، بحيث لا يكون في التجرد كالنفس ولا في الكثافة كالجسم وجب القول بذهاب الروح إلى ذلك العالم ليثاب أو يعاقب لأنه دار جزاء للاعمال الصادرة عن الاشخاص بحسب برازخهم ، لأنه أعلى من عالم الجسم فإنه واقع بين النفس والجسم وبرزخ بينهما فافهم .

الجوهر الرابع

(طينة الميت الأصلية تبقى في قبره)

اعلم أن النفس لما تذهب بجسمها المثالي إلى البرزخ ، يبقى بدن المكلف في حفرته فتفنى جميع عوارضه الدنيوية اللاحقة له إلا طينته التي خلق منها فإنها تبقى مستديرة في القبر متفككة الأجزاء .

ومعنى استدارتها هو كون أجزاء[1] الرأس في مقام الرأس وأجزاء الرقبة في مقام الرقبة وأجزاء الصدر في رتبته وهكذا جميع أجزائه وجزئياته إلا أنه متفكك الأجزاء وأما الغرائب فإنها تزول وتلحق إلى أصولها ، فتبقى المادة الجسمية في القبر مستديرة ولعلك تقول إنك قررت فيما سبق أن المثال هو تحت عالم المواد وتقول هنا إن النفس تذهب بالجسم المثالي وتبقى المادة الجسمانية في القبر وبمقتضى ما قررت سابقاً يجب أن لا تبقى المادة في القبر ، لأنها فوق عالم المثال ، فأقول ولا قوة إلا بالله .

نعم عالم المواد كما قررت فوق عالم المثال إلا أن المقصود هو المادة الغير المتصلة بالمثال المتحصلة من اقترانهما الجسم وليس المادة التي تبقى هي تلك المادة الغير المتصلة بالمثال بل إنما هي المادة المقترنة به والمادة المقترنة رتبتها تحت رتبة المثال ، لأنا نريد من المادة هو الجسم المركب من المادة والصورة والمركب رتبته بعد الأجزاء ، كتقدم الأجزاء على المركب وترتب الأجزاء بعضها مع بعض في القوة والضعف أو في الرتبة بحسب العلو والسفل لا يقتضي كون المركب أعلى من ذلك الجزء السافل ، بل يجب تأخره عن ذلك الجزء وجوباً ، لأنه متقوم به وتابع له ، فالجسم يبقى في القبر ويذهب مثاله مع النفس وهذا المثال رتبته أعلى من المادة الجسمية أي المادة المقترنة بالمثال وليس هذا المثال من سنخ الأشباح التي تتراءى في المرايا ، لأن هذه الأشباح هي ظل الأجسام ورتبتها تحت الأجسام وهذا المثال مقدم على الأجسام وله مادة نورية ولكن بسبب انغمار تلك المادة النورية في المثال الشبحية وكونه على هيئة النفس سميناه مثالاً ، فهذا المثال هو ظل النفس كما أن الأشباح التي ترى بهذه الأبصار ظل الجسم وأهل هذا العالم جواهر مستقلة وذوات متأصلة ينصرون القائم عجل الله

---

[1] – كلمة (اجزاء) غير موجوده في المخطوط .

فرجه كما في روايات جابلقا وجابرسا وهما مدينتان واقعتان في هذا العالم أحدَهما في المغرب وتسمى جابلقا والأخرى في المشرق وتسمى بجابرسا .

وبالجملة عالم المثال هو برزخ بين النفس ، والجسم وهو تنزل المادة ولكن للمادة مراتب ولها حالات قبل اقترانها بالصورة الجسمية وتعينها بها ، وبعد اقترانها فالمثال إذا قلنا من تنزلات المادة ، نعني بالمادة قبل اقترانها بالصورة الجسمية وتعينها بها وأما بعد الاقتران والتعين فلا يكون المثال من تنزلاتها ، بل هذه المادة المقترنة هي من تنزلات المثال ولأجل ذلك تبقى هذه المادة في القبر مستديرة وتخرج الروح بالبدن المثالي ، فيبقى في هذا العالم متنعماً إلى نفخة الصعق ، فلما يأمر الله إسرافيل بنفخه الصعق ، تنجذب الأرواح والنفوس والعقول إلى مراكزها فتتفكك جميع الأجزاء وجميع الأشياء ، فلا يبقى حينئذ حس ولا محسوس ولا يبقى إلا وجه الله ، فهو لم يهلك وهو قوله تعالى ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[1] وهذا الوجه هو الأئمة الاثنا عشر والنبي وفاطمة الزهراء عليهم السلام ، كما في الروايات المتظافرة المتكاثرة ، فيخاطب الله جميع السماوات والأرضين فيقول ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾[2] فليس أحد يجيبه فيقول ﴿ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾[3] وقد ورد عن أئمتنا عليهم السلام ﴿ نحن السائلون ونحن المجيبون ﴾ وذلك لأنهم لسان الله .

وبالجملة فتبقى الأرواح والنفوس متفككة الأجزاء مدة أربعمائة سنة كما ورد ، فعند ذلك تزول الأوساخ والأعراض البرزخية اللاحقة للمثال ، فيأمر الله سبحانه إسرافيل فينفخ في الصور نفخة البعث ، فالنفخة الأولى نفخة الجذب والثانية نفخة الدفع .

---

[1] – سورو القصص الآية ، ٨٨ .

[2] – سورة غافر الآية (١٦) .

[3] – سورة غافر الآية (١٦) .

الجوهر الخامس

(كيفية الصُوْر الذي ينفخ فيه اسرافيل)

اعلم أن الصورة قرن من نور يلتقمه إسرافيل وفيه ثقب متعددة ، كل ثقبة مكان روح ، فلما ينفخ فيه ينجذب كل روح إلى ثقبه وله طرفان طرف يلي السماء وطرف يلي الأرض ،فبطرفه الذي يلي السماوات يجذب الأرواح السماوية والذي يلي الأرض يجذب الأرواح الأرضية السفلية وهو على هيئة القلب الصنوبري لأنه قلب العالم الكبير .

فعن سيد الساجدين زين العابدين عليه السلام لما سأله سائل عن النفختين كم بينهما ؟

قال ما شاء الله .

فقيل له : فأخبرني يا بن رسول الله كيف ينفخ فيه ؟

فقال : أما النفخة الأولى فإن الله يأمر اسرافيل ، فيهبط إلى الدنيا ومعه صور ... ــ إلى أن قال عليه السلام ــ فإذا رأت الملائكة إسرافيل وقد هبط إلى الدنيا ومعه الصور .

قالوا : قد أذن الله في موت أهل الأرض وفي موت أهل السماء .

قال : فيهبط إسرافيل بحظيرة بيت المقدس وهو مستقبل الكعبة ، فإذا رآه أهل الأرض قالوا قد أذن الله في موت أهل الأرض ، قال فينفخ فيه نفخة ، فيخرج الصوت من الطرف الذي يلي الأرض ، فلا يبقى في الأرض ذو روح إلا صعق ومات ويخرج الصوت من الطرف الذي يلي السماء ، فلا يبقى ذو روح في السماوات إلا صعق ومات إلا اسرافيل ، فيمكث في ذلك ما شاء الله .

قال : فيقول الله لإسرافيل يا إسرافيل مت فيموت اسرافيل ، فيمكثون في ذلك ما شاء الله ثم يأمر السماوات فتمور ويأمر الجبال فتسير وهو قوله : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْراً * وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْراً ﴾[1] يعني تنبسط : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ ﴾[2] يعني بأرض لم يكتسب عليها الذنوب ، بارزة ليس عليها جبال ولا نبات كما دحاها أول مرة ويعيد عرشه على الماء كما كان أول مرة ، مستقلاً بعظمته وقدرته .

---

[1] – سورة الطور الآية ، ٩ .

[2] – سورة إبراهم الآية ، ٤٨ .

قال : فعند ذلك ينادي الجبار بصوت من قبله جهوري يسمع أقطار السماوات والأرضين ، لمن الملك اليوم ؟ فلا يجيبه مجيب ، فعند ذلك . يقول الجبار ﷻ مجيباً لنفسه : لله الواحد القهار وأنا قهرت الخلائق كلهم وأمتهم ، إني أنا الله لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي ولا وزير وأنا خلقت الخلائق بيدي وأنا أمتهم بمشيتي وأنا أحييهم بقدرتي .

قال : فينفخ الجبار نفخة أخرى في الصور ، فيخرج الصوت من أحد الطرفين الذي يلي السماوات فلا يبقى في السماوات أحد إلا حيي وقام كما كان ويعود حملة العرش ويحضر الجنة والنار ويحشر الخلائق للحساب .

قال الراوي : فرأيت علي بن الحسين عليهما السلام يبكي عند ذلك بكاءا شديدا[1] انتهى .

وليس ما في هذه الرواية منافياً لما ذكرناه سابقاً من أنهم عليهم السلام قالوا : (نحن السائلون ونحن المجيبون) ، لأن الله سبحانه هو الذي يتكلم بلسان أوليائه ، فلسان أوليائه محل ظهور كلامه كما كانت الشجرة محلاً لكلامه .

وقوله عليه السلام فينفخ فيه الجبار ، يريد أنه يحي إسرافيل فينفخ فيه إسرافيل لا أن ذاته تقترن بالصور فينفخ فيه ، وأما انتساب النفخ إلى نفسه ، فلأجل أن الملائكة لما كانوا منغمرين في إرادته ، بحيث لم يكن لهم إرادة إلا إرادته ، نسب فعلهم إلى نفسه ، كما في قبض الأرواح قال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ [2]، فنسب الفعل إلى نفسه ، وقال أيضاً : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ﴾ [3].

---

[1] – بحار الأنور ج٦ ٣٢٥ / تفسير نور الثقلين للشيخ الحويزي ٥٠٢/٤ .

[2] – سورة الزمر الآية ، ٤٢ .

[3] – سورة السجدة الآية ، ١١

الجوهر السادس

(تفكك أجزاء العالم بعد نفخ الصور)

اعلم أنه لما ينفخ في الصور يتفكك جميع أجزاء العالم ، لتزول عنه الغرائب والأوساخ التي لحقته في البرزخ والدنيا ، فإذا أزيلت عنه الغرائب ظهرت صافية نقية خالية عن الكدورات ، فأرض المحشر هي هذه الأرض التي في دار الدنيا بعينها إلا أنها لما لم تكن عارية عن الأوساخ لم تظهر بلطافتها وكذلك أرض الجنان بمعنى أن الجنان هو بعينه هذا العالم ، يعني مستجن في غيب هذا العالم استجنان البلور في الحجر والذهب في سائر الفلزات ، فلحقه هذه الكثافات كما لحق الذهب هذه العوارض النحاسية والحديدية ، فانطوى في هذه الكثافات ولم ينبسط على ما هي عليه من الانبساط والسعة ، فإذا أزيلت هذه الأوساخ ظهر انبساطها وسعتها .

فإذا أتقنت هذه القاعدة ارتفعت عنك الشبهة المعروفة التي أوردها منكروا المعاد من أن الأرض مقدار ممسموح ولم يسع جميع الخلائق للحساب .

وارتفع أيضاً الشبهة التي اوردوها بأن الذي ثبت من ضرورة الدين أن الجنة والنار الآن موجودتان ، فمكانها في أي جزء من العالم ؟ مع أن الجنة على ما قال تعالى وجنة عرضها السموات والأرض وليس الجسم خارجاً عن هذا العالم ، فيجب على هذا القول بعدم وجود الجنة والنار .

وبالجملة أن الجنة والنار ليستا بخارجتين عن هذا العالم وهما مستجنتان في غيب هذا العالم .

فأرض المحشر هي بعينها هذه الأرض وهي غيرها ، فهي هي بحسب المادة وهي غيرها بحسب الصورة المتغيرة التي تغيرت ، كما أن الإنسان الذي يعاد هو بعينه الذي كان في الدنيا بلا زيادة ونقصان إلا أنه تذهب عنه الكثافات العرضية التي عرضته في البرزخ والدنيا ، فلما تظهر الأرض بلطافتها تنفسخ بحيث تسع جميع الخلائق ، فعند ذلك يحشر الناس ووضع الكتاب وجيء بالنبيين فيحاسبون ويحاسبهم الله بوليه ووليه يحاسبهم بهم وهو قوله تعالى :

﴿ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً ﴾ [1]، فكما أنه سبحانه لم يظهر للخلق إلا بهم كذلك لا يحاسبهم إلا بهم وتكون الأرض النقية الصافية غذاء للخلق حتى يفرغون من الحساب ، لكون الخلق مجوفين لا بد لهم من أكل وشرب ، كما نطق بذلك الروايات .

[1] - سورة الإسراء الآية ، ١٤ .

الجوهر السابع

(ما يجري من الأحداث بعد نفخة الدفع)

اعلم أنه لما ينفخ في الصور نفخة الدفع ، تمطر الأرض وتربو وتمخض مخض السقاء فعند ذلك تجتمع الأوصال المتفرقة ، فتأتي الروح ، فتلج في البدن المثالي { ثم يلج البدن المثالي }[1] في الجسد الأصلي الطبيعي المركب من الطبايع الأربع ، كما كان في دار الدنيا ، خالياًعن الكدورات والكثافات البرزخية والدنيوية وهذا معنى ما ورد في الروايات المستفيضة من أن الخلق يخرجون من الأجداث حفاة عراة ، يعني يعرون من الغرائب التي تعبر عنها بالأجزاء الفضلية اللاحقة له ، لأنها ليست منه بل هي ثوب لبسه الجسم ثم يخلعه .

وحكم هذه الأجزاء الفضلية التي هي الأعراض الدنيوية حكم الحجر الملقى بجنب الإنسان .

وعلى القول بعدم عودها مع الإنسان .

نجيب عن شبهة الآكل والمأكول ، فإن الآكل لا يأكل من المأكول إلا أجزاءه الفضلية وأما الأجزاء الأصلية التي هي حقيقة جسم المكلف ، فإنها لا تكون غذاء للآكل ، لأنها فوق هاضمته .

وبالجملة فالذي يعود هو حقيقة جسم المكلف الذي لا يطري عليه الزيادة والنقصان في كونه هو هو ، فلا يخرجه عما هو عليه عروض العوارض كالطفولية والصبا والمراهقة والشيخوخة .

ولأجل ذلك نقول زيد الشاب هو زيد الشائب ونقول إن زيداً إذا استقرض في شبابه شيئاً وغاب مثلاً مدة مديدة حتى كان شايبا ثم رجع يطالب عند مشيبه وهرمه ، لأنه هو زيد وهذه العوارض إنما عرضت بواسطة تصادم العناصر ، لعدم اعتدالها في هذه الدنيا .

وأما في الآخرة فلا تعرضه هذه الكثافات والأحوال ، لاعتدال الطبايع ولذلك لما سئل الحكيم من أن الله لِمَ يميت الخلق ؟ قال ليصيغهم صيغة لا تحتمل الكسر .

وبالجملة فالخلق يرجعون على ما كانوا عليه قبل تعلقهم بالغرائب ، فيظهرون حفاة عراة عن جميع الغرائب ، كما أن الأرض تظهر أيضاً كذلك ، فعند ذلك تنصب الوسيلة التي لها

---

[1] – هذه العبارة غير موجوده في المخطوط .

ألف مرقاة من كل مرقاة إلى مرقاة حضر الفرس الجواد شهراً وهي ما بين مرقاة جوهر إلى مرقاة زبرجد إلى مرقاة لؤلؤ إلى مرقاة ذهب إلى مرقاة فضة ، فهي تنصب لرسول الله صلى الله عليه وآله ، فيصعد عليها ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ﴿ واقبل يومئذ متزراً بريطة من نور على تاج الملك وإكليل الكرامة وعلي بن أبي طالب عليه السلام أمامي وبيده لوائي وهو لواء الحمد مكتوب عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله المفلحون هم الفائزون ﴾[1] الحديث ، وقال النبي صلى الله عليه وآله : ﴿ يا علي ، إن أول من يدعى به يوم القيامة ، يدعى بك هذا لقرابتك مني ومنزلتك عندي فيدفع إليك لوائي وهو لواء الحمد ، فتسير به بين السماطين وأن آدم وجميع من خلق الله يستظلون بظل لوائي يوم القيامة وطوله مسيره ألف سنة سنانه ياقوته حمراء ، قصبه فضة بيضاء ، زجه زبرجدة خضراء ، له ثلاث ذوائب من نور ، ذؤابة في المشرق وذؤابة في المغرب وذؤابة في وسط الدنيا مكتوب عليها ثلاثة أسطر :

الأول : " بسم الله الحمن الرحيم " .

والآخر : " الحمد لله رب العالمين " .

والثالث : " لا إله إلا الله محمد رسول الله " .

طول كل سطر مسيرة ألف سنة وعرضه مسيرة ألف سنة ، فتسير باللواء والحسن عن يمينك والحسين عن يسارك ﴾[2] الحديث.

فهم عليهم السلام يحكمون بين الخلق بأمر الله ، فهم أولياء الحساب وإليهم الإياب لا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه ولا يدخل النار إلا من أنكرهم وأنكروه ، فعلي عليه السلام قسيم الجنة والنار ، يقول للنار ﴿ خذي هذا وذري هذا ﴾[3] كما تواترت الروايات من الخاصة و العامة ، حشرنا الله مع محمد وآله الطاهرين عليهم السلام .

---

[1] – بحار الأنوار ج٧ ص٣٢٦ .

[2] – بحار الأنوار ج٨ص٢ .

[3] – بحار الأنوار ٤/٢٦ . اللمعة البيضاء للتبريزي الأنصاري ٢٤٣.

الجوهر الثامن

(تُجَسَّم الأعمال يوم القيامة)

اعلم أن المكلف يأتي يوم القيامة ومعه جميع شؤناته وأطواره وتطوراته وأفعاله وأعماله الصادرة عنه في الدنيا وأنه يجازى بعمله فليس له جزاء إلا عمله فلا يظلم ربك أحداً ، فعند ذلك يضع الله الميزان ، قال الله تعالى : ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴾ [1] ، وقال تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً ﴾ [2] فتوزن الأعمال بميزان العدل وله كفتان لكن الموازين تختلف بحسب مراتب المجردات والماديات .

فلا تصغ إلى من يزعم أن الأعمال هي أعراض ليست بقابلة للوزن ، فإنه ناشٍ عن عدم التدبير في الحقائق الإلهية ، لأن كل شيء مما دخل في ساحة الوجود من المقيدات ، هو باعتبار جوهر وباعتبار عرض ، فهو جوهر بالنسبة إلى نفسه ومن تحت رتبته وعرض بالنسبة إلى علته ومن هو فوق مرتبته ، فالمقوم للغير هو الجوهر والمقوم بالغير هو العرض ، فجميع الأعمال والأفعال كلها جواهر مستقلة وذوات متأصلة وإن كانت بالنسبة إلى عاملها أعراضاً لا تذوت لها إلا به ، فتظهر في جوهريتها يوم تبلى السرائر ولما لم تتخلص المشاعر والقوى من الأعراض الدنيوية لم تشاهد تلك الأعمال وإذا كان يوم القيامة فهي تظهر على صور استعداداتها فتظهر تجسمها ، قال البهائي اعلى الله مقامه " تجسم الأعمال في النشأة الأخروية ، قد ورد في أحاديث متكثرة من طرق المخالف والمؤالف وقد روي أصحابنا عن قيس بن عاصم قال : وفدت مع جماعة من بني تميم على النبي صلى الله عليه وآله ، فدخلت عليه صلى الله عليه وآله وعنده الصلصال بن الدلهمس فقلت يا نبي الله عظنا موعظة ننتفع بها ، فإنا قوم نعبر في البرية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : ﴿ يا قيس إن مع العز ذلاً وإن مع الحياة موتاً وأن مع الدنيا آخرة وإن لكل شيء حسيباً وإن لكل أجل كتاباً وإنه لا بد لك يا قيس من قرين يدفن معك وهو حي وتدفن معه وأنت ميت ، فإن كان كريماً

---

[1] – سورة الاعراف الآية ، ٨ ، ٩ .

[2] – سورة الأنبياء الآية ، ٤٧ .

اكرمك وإن كان لئيماً أسلمك ثم لا يحشر إلا معك ولا تحشر إلا معه ولا تسأل إلا عنه فلا تجعله إلا صالحاً ، فإنه إن صلح أنست به وإن فسد لا تستوحش إلا منه وهو فعلك ﴾[1] الخبر ، قال بعض أصحاب القلوب (إن الحيات والعقارب بل والنيران التي تظهر في القبر والقيامة هي بعينها الأعمال القبيحة والأخلاق الذميمة والعقائد الباطلة التي ظهرت في هذه النشأة بهذه الصور وتجلببت بهذه الجلابيب ، كما أن الروح والريحان والحور والثمار هي الأخلاق الزكية والأعمال الصالحة والاعتقادات الحقة التي برزت في هذا العالم بهذا الزي وتسمت بهذا الاسم إذ الحقيقة الواحدة تختلف صورها باختلاف الأماكن ، فتحلى في كل موطن بحلية)[2].

وقالوا إن الاسم الفاعل في قوله تعالى ﴿ يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾[3]، ليس بمعنى الاستقبال ، بأن يكون المراد أنها ستحيط بهم في النشأة الأخرى كما ذكره الظاهريون من المفسرين بل هو على حقيقته أي بمعنى الحال ، فإن قبايحهم الخلقية والعملية والاعتقادية محيطة بهم في هذه النشأة وهي بعينها جهنم التي ستظهر عليهم في النشأة الأخروية بصورة النار وعقاربها وحياتها وقس على ذلك قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً ﴾[4]، وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً ﴾[5] ليس المراد أنهُ تجد جزاءه بل تجده بعينه لكن ظاهرا في جلباب آخر وقوله تعالى : ﴿ فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[6]، ومثل هذه الآيات كثير في القرآن وورد في الأحاديث النبوية ما لا يحصى ، كقوله صلى الله عليه وآله : ﴿ الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في جوفه نار جهنم ﴾[7]، وقوله صلى الله عليه وآله : ﴿ الظلم ظلمات يوم القيامة ﴾[8] وقوله صلى الله عليه وآله : ﴿ الجنة قيعان وغرسها

---

[1] – الخصال للصدوق / ١١٤، الأمالي للصدوق / ٥١ . بحار الأنوار ج٧/٢٢٨

[2] – بحار الأنوار ج٧ / ٢٢٩ .

[3] – سورة العنكبوت الآية ، ٥٤ .

[4] – سورة البقرة الآية ، ٢٧٥ .

[5] – سورة آل عمران الآية ، ٣٠ .

[6] – سورة يس الآية ، ٥٤ .

[7] – بحار الأنوار ج٧ ص٢٢٩.مدارك الأحكام للسيد محمد العاملي ٢/٣٧٩ .

[8] – بحار الأنوار ج٧ ص٢٢٩.

سبحان الله وبحمده ﴾[1] ، إلى غير ذلك من الأحاديث المتكثرة ، انتهى كلامه أعلى الله مقامه

وبالجملة فالثواب والعقاب عبارة عن اتصال الأعمال بالعاملين ، فكل يثاب ويعاقب بعمله ، وأنت خبير بأن أشجار الجنة وأنهارها ودورها وقصورها كلها أجسام وأودية جهنم ولهباتها ونيرانها وحياتها وعقاربها كلها أجسام وقد عرفت أنها هي أعمال العاملين التي تتصور في تلك النشأة بتلك الصور وهي الآن في تلك الصورة إلا أن المحجوبين لم يشاهدوها وعلى هذا يصح بل يجب القول بتجسم الأعمال فتوزن ، فالعمل على الراجح وليس ذلك يحبط الأعمال ، لأنه لم يجز عندنا[2] ، بل باتصال المرجوح إلى مبدئه وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾[3]، وقوله تعالى : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ . . . وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ ﴾[4] فافهم .

---

[1] – بحار الأنوار ج٧ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " الجنة قيعان وإن غراسها سبحان الله وبحمده .

[2] – في المخطوط (عنده) .

[3] – سورة العنكبوت الآية ، ١٣ .

[4] – سورة النور الآية ، ٢٦ .

الجوهر التاسع

(حقيقة الجنة و النار)

ولعل بعد ما قرع سمعك هذه الحقائق الإلهية وما[1] لم تتحمل لأعبائها نقول لو كانت الجنة وما فيها والنار وما فيها هي أعمال المكلف ، يلزم القول بعدم وجود الجنة والنار الآن بالنسبة إلى زيد الذي سيوجد بعد حين ، لأنه لم يوجد الآن وكذلك أعماله وأفعاله والقول بعدم وجود الجنة والنار يخالف عقائد جميع الملليين .

فأقول ليس حيث تذهب ، فإنك لم تتفطن بحقيقة الأمور ، فإن زيداً الذي سيوجد بعد حين هو موجود مخلوق في حدود زمانه ومكانه ، وأن الله سبحانه وتعالى لم يفقده من ملكه ، وكذلك جميع أفعاله وأعماله وأحواله ، لكنا لما كانا منغمرين في هذه الزمانيات السفلية ولم نصعد إلى مدارج الملكوت العلويه لم نشاهد الاشياء التي لم توجد عندها وأما من صعد إلى معالى الملكوت والجبروت فيشاهدهم ، لأن الأزمنة قد طويت عنده ، فلم يكن إلا زمان واحد ويرى كل شيء في زمانه ومكانه كالأئمة عليهم السلام وخواص مواليهم ، وليس كلما لا يوجد عندنا لم يكن موجوداً عند الله في ملكه ، فكذلك زيد الذي سيوجد بعد حين هو موجود في حدود أزمنته وأمكنته في ملكه سبحانه ، فلم يكن معدوماً الآن عند الله وإذ لم يكن معدوماً كان موجوداً وكذلك جميع أعماله فعلى ما قررنا تعرف أن الجنة والنار موجودتان في ملك الله وداخلتان في الوجود .

---

[1] – كلمة (ما) غير موجوده في المخطوط .

الجوهر العاشر

(شهادة المكان و الزمان يوم القيامة)

لما عرفت ما بينا ، فقد عرفت أن المكلف يأتي في الموقف ومعه جميع أفعاله وأعماله وأحواله وأطواره وتطوراته كل فعل في حدود زمانه ومكانه ، فيتصل جميع الشؤنات بمدئها ، وتأتي الأراضي والأيام وتشهد للعامل أو عليه ، وينطق جميع الأعضاء والجوارح ، فلعل بعض القاصرين يستبعد ذلك ويقول لوفرضنا أن بقعة من الأرض لوعمل عليها من الطاعات والسيئات أناس كثيرة فإذا كان يوم القيامة وتأتي البقعة فلأي عامل تشهد ألعامل الطاعات أم لأهل السيئات ؟ فنقول : إن البقعة التي فرضتها لها شئون كثيرة ، كل شأن يتعلق بعامل ، فتأتي وتشهد له بشأنها الخاص المتعلق به ، وكذلك الأيام والشهور والأعوام كما في الروايات المتظافرة المتكاثرة ومشاهدة أهل المكاشفة ، ولا يقال كيف يمكن إتيان جميع الأفعال والأعمال فإنها واقعة في حدود الأزمنة ، والأزمنة كما برهن عليها غير قارة الذات ، فإذا لم تستقر الأزمنة لم تستقر الأفعال الواقعة لا سيما على القول بأن الزمان من المشخصات ، فعلى هذا لا تعود الأفعال ، لأنا نقول ليس الأمر على ما تتوهم ، بأن الزمان غير قار الذات ، لأنه ناشئ عن عدم معرفة الحقائق ، فإن الأزمنة بأسرها قارة الذات ، لأنها دخلت في ملك الله وما دخل في ملك الله لا يخرج منه بوجه من الوجوه ، لكنها لم تشاهد بهذه الأبصار المحجوبة ، ولكنك إذا التفت بخيالك إليها تراها في أمكنتها فإنك إذا صليت مثلا في الموضع الفلاني في اليوم الفلاني في الساعة الفلانية كلما تلتفت إلى ذلك الموضع ترى نفسك مصلياً وهكذا الأعمال الصادرة كلما تلتفت إليها تراها موجودة محفوظة متعلقة بك وترى نفسك عاملة لها عند تعلقها بها ، فهي موجودة تظهر في ذلك الموطن الأخروي ، فيؤتى بالمصلى حين يصلي وبالسارق حين مد يده إلى السرقة والزاني حين يزني ، وكذلك سائر الأحوال فإنها تأتي مع عاملها يوم تبلى السرائر وتكشف الضمائر .

اللهم استرنا بسترك واعف عنا واغفر لنا وارحمنا واحشرنا مع الأئمة الطاهرين

الجوهر الحادي عشر

(دوام النعيم و الجحيم في الجنة و النار)

اعلم أنه لما يحاسب المكلف في يوم القيامة ويفرغ من الحساب ويجوز على الصراط الممدود بين الجنة والنار فإما يدخل الجنة أو النار فيبقى فيها أبد الأبد ودهر السرمد ، فأهل الجنان يزداد نعيمهم في كل آن وكذلك أهل النار يزداد عذابهم في كل زمان ولا انقطاع للثواب أو العقاب ، فلا تلتفت إلى من يزعم أن الكفار إنما يؤل أمرهم إلى النعيم أو أنهم لم يزدادوا عذاباً ، لأنهم يتعودون على الآلام فلم تؤثر بهم ، لأن ذلك خلاف التحقيق ، فضلاً عن كونه مخالفاً لضرورة الدين ، لأنا قد أثبتنا أن الممكن لم يزل يتحرك إلى المبدأ ويتجدد مدده من سنخه ، ففي كل آن يكسر ويصاغ ، وكلما كسر وصيغ ازداد تجوهره وبقاؤه فيزداد قوة ، فيقوى التجدد بقوته فيصل إليه بمقدار استعداده ، وكلما ازداد استعداده ازداد مدده في القوة والتجوهر ، فيزداد أهل الجنة نعيمهم ضعف ما كان عندهم في كل آن وكذلك يزداد أليم أهل النار ضعف ما كان عندهم في كل آن ، باعتبار اعتوار الآنات الغير المتناهية ، فلم يزل نعيم المطيعين في الازدياد وأليم العاصين في الاشتداد ولم يبقوا على حالة واحدة حتى يتعودوا عليها ، فهم خالدون أبد الآبدين ودهر الداهرين .

وأما أهل المعاصي من المؤمنين ، فإنهم يعذبون مقدار معاصيهم ثم يؤل أمرهم إلى النعيم ،فيخرجون من الجحيم ويدخلون الجنة ولعلك تقول إن المعاصي والطاعات لا تفنى ولا تزول ولا ينقطع تعلقها عن عاملها فيعذب أو يثاب عاملها بها على ما قررت فيلزم من ذلك عدم خروج أهل المعاصي من المؤمنين من النار ، لأن النار هي عمله وعمله لا ينفك عنه .

فأقول إن العمل الصادر عن العامل إنما هو على قسمين :

الأول : أن يصدر عنه بإقبال قلبه إلى ذلك العمل بلا واسطة اللطخ والخلط الحاصل له من معاشرة الخلق .

والثاني : أن يصدر عنه بواسطة اللطخ والخلط ولم يصدر عنه بإقبال قلبه .

فالأول لا ينفك عن العامل أبداً ، لأنه من مقتضيات استعداده الذاتي والثاني لا بد أن ينفك عنه ويرجع إلى أصله ، لأنه لم يكن من ذاتياته ، فترجع معاصي المؤمنين ومقتضياتها

إلى الكفار بحكم رجوع الفرع إلى الأصل ، ولذلك قال تعالى : ﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾ [1] وقال : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ . . . وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ ﴾ [2] فيرجع العمل إلى الأصل لأنه أحق بذلك ، فتعود حسنات الكفار إلى المؤمنين وسيئات المؤمنين إلى الكفار .

وأما هذا العذاب والتأليم فإنما هو بمحض كونه متعلقاً له ، فباعتبار محليته له مادام منسوباً إليه يتألم ، فلما تنقطع النسبة يرتفع التألم والتعذيب ، وهذا آخر ما أردت إيراده في هذا المختصر .

اللهم اجعله لي ذخراً يوم القيامة واجعل عملي خالصاً وارزقني الجنة وثوابها وأبعدني من جهنم وعذابها واحشرني مع الأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين حامداً ومصلياً .

في شهر صفر المظفر ١٢٧٤ هـ

---

[1] - سورة العنكبوت الآية ، ١٣ .

[2] - سورة النور الآية ، ٢٦ .

كتاب اللمعات

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين أما بعد : فيقول العبد الأذل الأحقر ابن علي حسن الشهير بكوهر :

أن هذه كلمات اقتبستها من أنوار الولاية ومصابيح مشكوة الهداية ، تنبئ عن دقائق أحوال المبدأ والمعاد ، بأوجز الألفاظ وأبلغ عبارات في أداء المراد وسميتها (بلمعات أنوار الهداية والرشاد) راجياً من الله السداد في المبدأ والمعاد وعليه الاعتماد أنه ولي هاد .

اللمعة الأولى

توحيد الله بعدد أنفاس الخلائق

اعلم يا أخي وفقك الله ، أن التوحيد توحيدان :

توحيد الحق ذاته المقدسة وشهادته بوحدانيته ، قال تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[1]، وهو مخصوص له سبحانه لا يشاركه فيه أحد غيره ولا يبلغه موجود من الموجودات الإمكانية والاعيانية ، فالتوحيد والموحِد والموحَد شيء واحد لا تعدد فيه ، لأنه هو هو بلا مغايرة ولا نعلم كيف ذلك إلا أنه سبحانه أخبر عن نفسه في كلامه ونقول به ، ولولا كذلك لما عرفنا توحيده نفسه ، نحن في الإمكان وهو في الأزل والطريق إليه مسدود والطلب مردود .

وتوحيد الخلق ذاته المقدسة ، فلما كانت المعرفة بحقيقة ذاته صعبة المنال وعين المحال وخلق الخلق لأجل معرفته قال تعالى :﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[2]،أي ليعرفون وقال في الحديث القدسي: « كنت كنزاً مخفيا فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف »[3] .

تجلى بفعله من وراء حجب الأسماء والصفات ، وظهر بتجليه في مظاهر الجمال والجلال ، فظهر سبحانه بصفاته لخلقه فعرفوه وأدركوه بصفاته، فلما تجلى ظهر بكل تجل من تجلياته الفعلية إسم ، وبكل ظهور إشراق ، فتجلى لكل نفس من الأنفاس بظهور خاص على حسب ما أثر فيها اسمه سبحانه ، لأن الأسماء هي المربيات للأنفاس بقدر قابليتها واستعدادها ، ولذا كانت الطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق ، ففي كل مظهر ظهر بطور ، وفي كل قابلية تجلى بظهور .

---

[1] – سورة آل عمران الآية ، ١٨ .

[2] – سورة الذاريات الآية ، ٥٦ .

[3] – شرح أصول الكافي مولى محمد صالح المازندراني ، ٢٢/١ ، رسائل الكركي للمحقق الكركي ١٥٩/٣ عوالي اللالئ لإبن أبي جمهور ٥٥/١ ، الفصول المهمة في أصول الأئمة عليهم السلام للحر العاملي ١٤٨/١ مستدرك سفينة البحار الشيخ علي النمازي ١٩٣/٩ .

ولأجل ذلك تعددت مراتب التوحيد باختلاف مراتب الموحدين ، وكلها صفات تُعرّف الحق للخلق بالخلق[1] ، ولذلك قال بعض أهل المعرفة . { توحيد الحق للحق بالحق حق ، وتوحيد الخلق للحق بالحق خلق ، فكل من كان في سلسلة الوجود إلى الحق أقرب كان توحيده أشرف وان كان القرب والبعد بالنسبة إليه سبحانه منتفياً ، لأنه تعالى استوى برحمانيته على عرشه ، فاعطى كل شيء حقه وساق إلى كل مخلوق رزقه ، فلا شيء أبعد إليه من شيء ، ولا شيء أقرب إليه من شيء ، لعدم تناهيه سبحانه ، والقرب والبعد من صفة المتناهي ، وهو تعالى وراء ما لا يتناهى بما لا يتناهى[2] ، لكن يتحقق القرب والبعد للخلق بالنسبة إليه ، لأجل التوجه إليه وعدم التوجه ، وتنزلات وجود البعض من البعض في سلسلة الطول والعرض ، لكن لكل سلسلة من سلاسل الوجود ، يجب توحيده سبحانه بما ظهر بمظاهرها ولعرفه كمالاً ، لأن فعله سبحانه مجمع جميع الصفات الكمالية من الجمالية والجلالية.

فينبغي لكل سلسلة من سلاسل الوجود ، أن كلما تعرفه كمالاً تثبت له سبحانه بنحو أشرف وأبسط من الكمالات الظاهرية والباطنية ، ولابد أن تعتقد بأن الكمالات التي أدركتها وأثبتها له سبحانه في حقه نقص ، لكنها مكلفة بذلك التوحيد لا يكلف الله نفساً إلا وسعها وهو تعالى منزه عنها حتى أن النملة تزعم أن لله زبانتين ، لأنها عرفتهما كمالاً وأثبتتهما له وهذا في رتبتها توحيد حق صريح ، لكن بالنسبة إلى الحق في حد ذاته شرك محض .

فيتحقق لذلك الظهور مقامات كثيرة بحسب تنزله من عالم البساطة إلى التركيب ومن الإطلاق إلى التقييد ، في مقام الذات وحقيقة الإنسانية وصفات أعيان الموجودات ، لأن كل مرتبة من مراتب الوجود مرآة لذلك الظهور ، الذي هو حقيقة توحيد الخلق وبها تعرف الحق للخلق بالخلق.

---

[1] – كلمة (بالخلق) غير موجوده في المخطوط .

[2] –كلمة (بمالايتناهى) غير موجوده في المخطوط .

اللمعة الثانية

في الإشارة إلى بطلان القول بوحدة الوجود

اختلف الحكماء في أن الوجود هل هو واحد أم لا ، وذهب الأكثرون إلى القول بوحدته واستدلوا بأنه لو لم يكن الوجود واحداً لزمنا القول بالاثنينية ، وهما إما متماثلان أو متباينان ، فإن قلنا بالتماثل لزم أن يكون لهما جهة جامعة ، وتلك الجهة ليست إلا جهة الوحدة وإن قلنا بالتباين لزم أن يكون أحدهما عدماً بحتاً ، لأنهما واقعان في طرفي النقيض ، فعلى كلا التقديرين يكون الوجود واحداً .

فنقول في الرد عليهم ولا قوة إلا بالله . قولهم لولا القول بوحدة الوجود لزمنا القول بالأثنينية وهما إما متماثلان أو متباينان هذا إذا كان الشيئان في صقع واحد حتى تصح المقابلة وهو خلاف المفروض ، إذ قولنا بتعدد الوجود ما نعني إلا وجود الواجب والممكن ووجود الممكن في رتبة وجود الواجب عدم بحت وليس محض .

وليس للممكن ذكر في الأزل وما للتراب ورب الأرباب ، ثم إن القول بوحدته مستلزم للقول بأن الأشياء الممكنة الموجودة في الأعيان لا تكون ممكنة بل تكون أما عدماً بحتاً مطلقاً أو واجباً حقاً ، فلا سبيل إلى الأول ، لأن العدم لا يكون منشئا للآثار أبداً ، كيف وقد يترتب على الأشياء أمور كثيرة غير متناهية.

وأما الشق الثاني فهو منافٍ لوحدته الحقة مع ظهور الكثرات الموجودة في الأعيان ويلزم منها القول بأن الأشياء كلها هي ذات الله سبحانه وهو كل الأشياء كما يظهر من قولهم إنه بسيط الحقيقة كل الأشياء لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، لزعمهم القول بلزوم التحديد المستلزم للتركيب عند التنزيه ، فأرادوا التفصى عن هذا الأشكال ، قالوا بأنه كل الأشياء وصرحوا القول بالتشبيه والتنزيه حتى ينتفي التركيب المستلزم للنقص ، فضلوا وأضلوا ولم يفقهوا بأن تنزيهه سبحانه لا يلزم تحديده المستلزم للتركيب ، لأن التحديد والتركيب إنما يكون للأشياء في قولك غير هذا وغير هذا يلزم تحديد الغير لا تحديده سبحانه قال مولانا الرضا عليه السلام : ﴿ كنهه تفريق بينه وبين خلقه وغيوره تحديد لما سواه ﴾[1] . ثم

---

[1] – عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ١٣٦/٢ ، الاحتجاج للشيخ الطبرسي ١٧٦/٢ ، البحار ٢٢٨/٤

إن القول بأنه كل الأشياء منافٍ لما أدعوه من القول بوحدة الوجود ، لأن التكثر ثابت للأشياء ومن ذلك قولهم كل الأشياء والكثرة منافٍ للوحدة .

وقال قوم بأن الأشياء كلها هي هو سبحانه من جهة وغيره من جهة أخرى ، وعلى هذا يلزم القول بأن الشيء مركب من الحدوث والقدم والإمكان والوجوب ، فالقديم قديم وحادث والقديم ليس إلا الذات البحت وليس شيء معه في أزله ، فإذا كانت الأشياء أزلية من جهة وحادثة من جهة لزم القول بأنها هي هو ، وإذا كانت هي هو لزم حدوثه سبحانه . وذهب آخرون إلى أن الأشياء كلها أعراض له ، وقالوا إن الممكن عرض قائم بذات الواجب القائم بذات القيوم لغيره ، فلو كان هكذا لزم أن يكون سبحانه محل للحوادث والأعراض وأن ينفعل من الحادثات الحالة فيه كما هو شان المحل ، ولزم اقترانه مع الأشياء الحالة في ذاته .

وقال بعضهم إن الأشياء مستجنة في غيب الذات استجنان الشجرة ! ، في النوى وعلى هذا يلزم التوليد المستلزم للحدوث ويلزم منها أن يكون سبحانه مادة للأشياء لأن النواة مادة الشجرة النابتة ، تعاليت يا رب عما يصفك المشبهون ويشبهك الملحدون (بدت قدرتك يا إلهي ، ولم تبد هيئة يا سيدي فشبهوك واتخذوا بعض أياتك أرباباً من دونك فمن ثم لم يعرفوك . وأنا يا إلهي بريء من الذين بالتشبيه طلبوك) [1]. ليت شعري كيف يوصف بالتشبيه من لا تحيط الأوهام كنه جماله ، ولا تحوم الافهام حول جلاله ، على فاستعلى من أن يناله غوص الافهام ، وتعالى من أن تدرك حقيقته الأوهام كميت الخيال ، كلما يجول في ساحة معرفته لينال سبيلاً إلى حقيقته لا يتجاوز خطوة عن ساحة وجوده ، وطاير الوهم كلما يطير على شواهق أفنان المعارف ليوكر على دوحة عز جلاله ، لا يطير شبراً عن ذرى غصن وجوده وماهيته ، فأقر الإدراك بالعجز عن صفة معرفته ، واعترف الوهم بالقصور عن معرفة صفته ، فذاك باعتراف ما عرفناك معترف ، وهذا في مقام لو دنوت متوقف ، فإذاً لا يحيطون به علماً وعنت الوجوه للحي القيوم ، لأن العلم فرع الإحاطة وهو سبحانه لا يحاط .(إن قلت هو هو فالهاء والواو كلامه وخلقه ، وإن قلت الهواء صفته فالهواء من صنعه ، صفة استدلال عليه لا صفة تكشف له ، رجع من الوصف إلى الوصف ودام الملك في الملك) [2]، فلا يدرك بإدراك ولا يوصف بوصف ، لإقتران الصفة والموصوف وحدوث الإقتران الممتنع من الأزل الممتنع من الحدث ، قال مولانا الرضا عليه السلام : ﴿ فقد جهله الله من استوصفه وقد تعداه من اشتمله وقد أخطأه من اكتنهه ومن قال كيف فقد شبهه ومن قال لِمَ فقد علله ومن قال متى فقد

---

[1] مصباح المتهجد للشيخ الطوسي/١١٥، الصحيفة السجادية أبطحي ٢٢ .

[2] كشكول الشيخ الأوحد ج٢/٣٥٩ .

وقته ومن قال فيم فقد ضمنه ومن قال إلى م فقد نهّاه ومن نهّاه فقد غيّاه ومن غيّاه فقد جـزأه ومن جزأه فقد وصفه ومن وصفه فقد ألحد فيه ، فسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسـلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ﷺ[1] .

[1] – عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ١٣٦/٢ ، الاحتجاج للشيخ الطبرسي ١٧٦/٢ ، البحار ٢٢٨/٤ ..

اللمعة الثالثة

في تقسيم الوجود

اعلم أن المعبر عنه بالوجود عند الطلب به ينقسم إلى قسمين :

الأول الوجود الحق وكون وجود الحق داخلاً في القسمة ليس على الحقيقة ، لأن وجود الحق كما سنذكره لا يعبر عنه ولا يقع محلاً للعبارة ولا للتقسيم ، وإنما هذا التقسيم في الحقيقة يقع على عنوانه لا على ذاته وهو الذي لا يعبر عنه بكلي ولا جزئي ، ولا بكل ولا جزء ، ولا بكيف ولا بأين ، ولا بمتى ولا بحتى ، ولا يوصف ولا يدرك ، فتبارك عن المشاكلة ، وتنزه عن المماثلة ، وتعالى عن التشبيه ، وتقدس عن التقييد والتركيب ، فليس في شيء ، ولا على شيء ، ولا فوق شيء ، ولا تحت شيء ، ولا أمام شيء ، ولا خلف شيء ، ولا من شيء ، ولا عن شيء ، ولاشيء ، ولا يقترن بشيء ، ولا يقترن عن شيء ، ولا يتصل بشيء ، ولا ينفصل عن شيء ، ولا يعاضده شيء ، ولا يعانده شيء ، ولا يفوقه شيء ، ولا يفوته شيء ، ولا يماثله شيء ، ولا يشاكله شيء ،ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير فهو المجهول المطلق ، والمعلوم الحق ، وذات ساذج ، وذات بلا اعتبار ، والكنز المخفي ، ومجهول النعت ، وهو في عز جلاله لا يعلم كيف هو إلا هو .

الثاني : الوجود الممكن وهو أيضاً ينقسم إلى قسمين مطلق ومقيد ، فالوجود المطلق هو الصادر الأول ، وعلة العلل ، وصبح الأزل ، والشمس الجلي والنفس الرحماني الأول ، والاختراع والإبداع ، والمحبة الحقيقية والحقيقة المحمدية "ص " ، والإفاضة الأولية ، ومقام التجلي ، ورتبة المتجلي ، وباطن الألوهية وحقيقة الهوية ، فيدور على نفسه تارة بالتوالي وتارة على خلاف التوالي ، فبدورانه على نفسه بالتوالي[1] جهة أيجاده ، وبدورانه على نفسه بخلاف التوالي جهة إنوجاده ، وأول ما صدر منه الحقيقة الإنسانية ، وهي المفعول المطلق وآية توحيد الحق ، ويعبر عنها بالفؤاد ، وهي من الوجود المطلق .

---

[1] – كلمة (بالتوالي) غير موجوده في المخطوط .

وأما الوجود المقيد فهو عبارة عن تحديد[1] تلك الحقيقة الإنسانية بالحدود الستة ، الكم والكيف والجهة والرتبة والزمان والمكان وهو ينتهي إلى عوالم الألف ألف ، عالم كما في الخصال عن الباقر عليه السلام : قال ﴿ يا جابر أتزعم أن الله خلق هذا العالم وهذا الأدم ؟ إن الله خلق ألف ألف عالم وألف ألف آدم وأنتم في آخر تلك العوالم وأولئك الآدميين ﴾[2] .

---

[1] – كلمة (تحديد) بدل (تحقيق) في المخطوط .

[2] – الخصال للشيخ الصدوق ٦٥٢ ، التوحيد للشيخ الصدوق ٢٧٧ ، البحار ٣٧٥/٨ .

اللمعة الرابعة

في إطلاق الوجود على الحق وعلى الخلق

اختلف العلماء في إطلاق لفظ الوجود على الحق والخلق هل هو بطريق الاشتراك اللفظي ، أو المعنوي ، أو بطريق الحقيقة والمجاز .

فذهب إلى كل فريق وأما الحق عند أهل الحق ، ليس إطلاقه عليهما من قبيل ما ذكر من الاشتراك والقدر المشترك والحقيقة والمجاز ، أما نفي الاشتراك اللفظي فللزوم بينونة العزلة بين الممكن والأزل ، لاشتراط تغاير حقائق الموضوع له من جميع الجهات ، بحسب الوضع بحيث لا يكون للحقايق من جهة الوضع جهة جامعة ، ولا يكون أحد من الحقايق دليلاً للآخر ، كلفظ العين الموضوع للذهب والفضة ، فإن الذهب ليس دليلاً لوجود الفضة ، ولا يجمعهما من حيثية الوضع جهة جامعة وإلا فلا يكون فرق بين الإشتراكين ، فإذا كان ذلك كذلك لم يصح القول بالاشتراك اللفظي ، لدلالة الخلق على وجود الحق ، لأن الخلق أثره ودليله وآيته وصفته .

وقد قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام : توحيده تمييزه من خلقه وحكم التمييز بينونة صفة لا بينونة عزلة [1].

وأما نفي الاشتراك المعنوي ، فللزوم كون الحق والخلق في صقع واحد لأنه مشترط فيه اتحاد حقيقة جامعة بين الأفراد وأفراده بالنسبة إليه إما من مقولة التشكيك أو من مقولة التواطي ولزوم تركيب الواجب مما به الاشتراك وما به الامتياز ، وأجابوا عن هذا بأن ما به الاشتراك عين ما به الامتياز في الواجب سبحانه.

ليت شعري إذا كان ما به الاشتراك عين ما به الامتياز ، فلا اشتراك إذاً لأنهما في الحقيقة متمايزان ولا يجمعهما حقيقة واحدة وإلا لما تمايزا، ولزوم كون الخلق قسيماً للحق وقسيم الشيء ضد الشيء وصدور الضد عن الضد محال، ولزوم كون المقسم أعم من الأقسام واعتبار المقسم في الأقسام ، لأن قسمة المقسم عبارة عن انضمام المقسم بقيود متخالفة ، فيلزم أن يكون شيئاً أعم من الحق والخلق وهو في حقيقته لا يكون واجباً وممكناً ، وهذا محال

---

[1] - للشيخ الطبرسي ٢٩٩/١ . البحار ٢٥٣/٤

إذ الشيء إما واجب أو ممكن، قال مولانا الرضا عليه السلام : ﴿ وإنما هو الله عزّ وجل وخلقه ، لا ثالث بينهما ، ولا ثالث غيرهما ﴾[1] ،وأما القول بالحقيقة والمجاز بأن يكون إطلاق الوجود على الحق على الحقيقة وعلى الممكن مجازاً فهو أيضاً فاسد لعدم صحة سلب الوجود عن الممكن وللزوم المناسبة بين الحقيقة والمجاز ، وانتفاء المناسبة بين الحادث والقديم ، فيتجه القول بعدم صحة إطلاقه على الواجب سبحانه إلا لأجل التعبير .

[1] – عيون الأخبار للشيخ الصدوق ١٥٦/٢

اللمعة الخامسة

في الإشارة إلى أن الذات لا اسم له ولا رسم

فالذات بحقيقة هويته لا يصدق عليه إسم ولا رسم ، للمناسبة الذاتية بين الاسم والمسمى على أنه سبحانه هو الواضع الحكيم ، كما هو المشهور عند الإمامية لقوله سبحانه :﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [1] فالأسماء جمع محلى بالألف واللام يفيد العموم ولا يشذ عنها اسم شيء ، ثم أكدها سبحانه بقوله كلها ، لئلا يقول أحد أنها مخصوص لقولهم ما من عام الا وقد خص ولقوله سبحانه: ﴿ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَل لَّهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ [2]، ولقوله تعالى :﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ ﴾ [3] ،فإذا كان الواضع هو الحق على ما هو الحق ، لزمنا القول بالمناسبة الذاتية لاستحالة الترجيح من دون مرجح عليه جل ذكره ، لأنه لو وضع من دون مناسبة بينهما ترجع إلى نفسهما ، لكان الترجيح بلا مرجح ، وذهب قوم إلى ان إرادته مرجحة فلا يلزم الترجيح من دون مرجح .

ولعمري إذا كانت إرادته المرجحة هذا هو الترجيح من دون مرجح ، لأن الأمر لا يخلو إما ان يرجع إلى الواضع أو إلى الألفاظ والمعاني ، فإن كان يرجع إلى الواضع يلزم منه ما قلنا اعم من القول بأن ذات الواضع مرجح أو [4] إرادته مرجحة .

وإما أن يرجع الترجيح إلى الأشياء يعنى أن الألفاظ والمعاني والأسماء والمسميات سئلت بلسان استعدادها وقابليتها عن الله ، بقبول ما يناسبها فيرتفع ما قلنا من لزوم الترجيح من دون مرجح في نفسه ،فإذا كان هذا هكذا لزم أن الحق سبحانه وتعالى لا يضع الا بالمناسبة الذاتية بين الاسم والمسمى ،واعترض على وجود المناسبة بعدم الاحتياج إلى الواضع ، لأنها تكون دلالتها بالطبع وهو ناشي عن عدم التدبر فيها ، لأنا نقول بالاحتياج إلى الواضع مع وجود المناسبة ، لأن الواضع هو المؤلف لهما وبينهما ولا يتحقق من دون مؤلف ولا يتعقل

---

[1] – سورة البقرة الآية ، ٣١

[2] – سورة مريم الآية ، ٧ .

[3] – سورة الروم الآية ، ٢٢

[4] – كلمة (أو) بدل (و) في المخطوط .

غير هذا ، وإذا كان ذلك كذلك لزم أن لا يكون لله اسم ولارسم لفقدان المناسبة بين الواجب والممكن ،لأن الأسماء ممكنة بالبداهة وشتان بينهما .

ثم على فرض عدم المناسبة لو كان لله اسم ورسم للزم اقترانه بالأسماء ، لأن الاسم والمسمى مقترنان والاقتران من صفة الحدوث ، ولو كان مسمى للزم انتقاله إلى الحالات في كونه مسمى وعدم تسميته بالأسماء ، لانتفاء الأسماء في القدم وكونه مسمى لا يكون الا بعد وجود الاسم ، فلزمه سبق الحالات والذي يلزمه الانتقال هو الحادث ، إذ القديم جل اسمه لا يسبقه حال عن حال .

وعلى فرض عدم كونه واضعاً ، وفرض عدم المناسبة أيضاً بين الاسم والمسمى ، نقول إن الواضع لا بد حينما يضع الاسم للمسمى من أن يتصوره حتى يضع بازائه ،والذات سبحانه لا يتصور أبداً . فإن قيل إنه يكفي التصور الإجمالي في الوضع ولا ضير بأن الواضع يتصوره على سبيل الإجمال ثم يضع بازائه .

قلت إن المجمل المتصور هل هو الذات أم غيره ؟ فإن كان هو الذات فلا يصح فرض تصوره لامتناعه ، وإن كان غير الذات فغير الذات كان المسمى ، والذات بقى لا اسم له ولا رسم .

ثم إن الاسم للشيء يوضع ليتعرف به لغيره ألا ترى أن الشخص إذا كان في مكان ليس معه أحد حتى يدعوه وتدعوه الحاجة إلى دعوته لا يحتاج إلى اسم ولارسم ، لأنه يعرف نفسه ولا يحتاج بأن يدعوها باسم ورسم ، فظهر أن الاسم لا يكون الا لجهة المعرفة ، وإلا لبطل فائدة الوضع قال عليه السلام : ﴿ فاختار لنفسه أسماء ليدعوه بها غيره فأول ما اختار لنفسه العلى العظيم فمعناه الله واسمه العلى العظيم ﴾[1] .

فإذا كان ثمرة الوضع جهة المعرفة ، لزم عدم صدق الاسم عليه ، لأن معرفته محال قال عليه السلام: ﴿ كلما ميزتموه بأوهامكم في أدق معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلكم مردود إليكم ﴾[2] وقال عليه السلام :﴿ إنما تحد الأدوات أنفسها وتشير الآلات إلى نظائرها ﴾[3] ﴿ فالطريق إليه مسدود والطلب مردود دليله آياته ووجوده إثباته ﴾[4] ﴿ فأسماؤه تعبير و أفعاله تفهيم وذاته حقيقة وكنهه تفريق بينه وبين خلقه ﴾[5] فتعين الأسماء للظهورات

---

[1] الكافي ج١/١١٣ .

[2] – البحار ٢٩٣/٦٦ ، نور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري ٩٣/١ ، اللمعة البيضاء التبريزي الأنصاري ١٦٩ .

[3] – الاحتجاج للشيخ الطبرسي ٢٩٩/١ ، البحار ٢٣٠/٤ . .

[4] – كشكول الشيخ الأوحدج٣٦٠/٢ .

[5] – عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ١٣٦/٢ ، الاحتجاج للشيخ الطبرسي ١٧٦/٢ ، البحار ٢٢٨/٤ .

والظهورات مسميات تلك الأسماء وهي آيات توحيده ، ومقامات وحدانيتـــه ، قـــال عليه السلام : ﴿ وبمقاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفك بها من عرفك لا فرق بينك وبينها إلا أنهم عبادك وخلقك ﴾[1].

[1] – الإقبال ص ٦٤٦ _ مفاتيح الجنان / مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٨٠٣ الدعاء عن الإمام الحجة بن الحسن عجل الله فرجه

اللمعة السادسة

في الإشارة إلى إثبات الوجود الذهني وأنه ظل للوجود العيني

ذهب القوم إلى إثبات الوجود الذهني ، بأنا نتصور أموراً غير موجودة في الأعيان ، ونحكم عليها أحكاماً ثبوتية واقعية ، والحكم على الشيء لا يمكن الا بعد وجوده ، وإذ ليست في الأعيان فهي في الأذهان ، وهذا توهم كاسد ، وقول زور فاسد ، لأن الشيء لا يتصور الا بعد كونه في الخارج ، لأن الوجود الذهني إنما هو ظل وشبح للوجود العيني .

وقال آخرون : إن الأشياء تدخل بحقايقها في الأذهان وقال بعض أهل المعرفة . إنما تدخل في الأذهان الاظلال والأشباح المنفصلة عن الأشياء ، كما هو الحق والوجود الذهني لا يتحقق الا بالوجود العيني ، لأن الظل لا يوجد الا بعد وجود العين فلو كان العين هو الذي يدخل في الذهن لاستحال كون الشيء الواحد الخارجي واحداً لقولهم إن الأشياء تدخل في الأذهان بحقأيقها ومن المعلوم تعدد الأذهان وتعدد أفعالها .

وأنت خبير بأن الأذهان تتصور ذلك الواحد الخارجي ، فلو كان داخلاً بحقيقته في الأذهان لكان متعدداً في حقيقته ، وهو ممنوع إذ الشيء ليس في حقيقته متعدداً ، ثم لو كان الشيء الخارجي بحقيقته داخلاً في الذهن ، لخرج ذلك الخارجي عن كونه خارجياً ، لأن الخارجي من شأنه أن يكون في الخارج ، ثم لو كان الشيء الخارجي كالنار مثلاً داخلاً في الذهن ، فإذا تصورتها وتصورت معها لوازمها الخارجية كالإحراق لزم في الذهن ما يلزم منها في الخارج وهو محال ، وقولهم إنا نتصور أموراً ليست موجودة في الأعيان فممنوع ، لأن الذهن مرآة لادراك صور الموجودات الخارجية ، ويستحيل أن يتحقق شيء في الذهن من غير أن ينتزع من الخارج ، وإن لم يكن ذلك كذلك فَلِمَ يلتفت ذهنك إلى جهة من الجهات عند التصور إن لم يكن محتاجاً إلى مبدأ الانتزاع الذي هو في الخارج فالتفات الذهن إلى الجهات ينبئ عن الانتزاع من تلك الجهة ولا يقال : إنا نفرض بالبداهة وجود شريك للبارى ونتصوره في الذهن فإذا كان منتزعاً من الوجود العيني لزم وجود شريك الباري في الخارج وهو محال لأنا نقول ولا قوة الا بالله : إن فرض الشريك له سبحانه ممتنع ، وأنت ما فرضت الا أمراً موجوداً متحققاً في العين ، وليس هو شريكاً للباري جل ذكره ، بل إنما هي أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ، وكيف يمكن فرض ما لا يكون موجوداً متحققاً إذ

الموجود لا يتصور الا ما هو موجود ، للزوم المناسبة بين المدرك والمدرك ، والذي أنت فرضته ليس هو شريكاً له سبحانه ، بل إنما هو ممكن سميته شريك الباري ، فإذا لم يكن كذلك ، فتصورك الشريك ثم حكمك عليه بامتناعه لا بد من إيقاع علمك عليه وإحاطتك بكونه فإذاً أنت علمت ما لم يعلمه الله وهو يقول جل ذكره : ﴿ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾[1].

ثم إن النفي فرع الإثبات ، ولا يقع النفي الا على أمر ثابت متحقق ، فلو فرضت وجود الشريك ونفيته لزم عينيته ، وثبوته في الخارج وهو محال ، واعلم أن الشيء الموجود إما واجب أو ممكن ،فإن كان المفروض واجباً فهو عين الواجب إذ لا تعدد في الوجوب والقدم ولا يكون شريكاً له إذا كان[2] هو هو ، وإن كان ممكناً فالممكن ليس بممتنع بل هو أمر وجودي عيني كما برهناه في موضعه ، ثم اعلم أن الممتنع لا يعبر عنه بلفظ ولا عبارة وليس له عنوان ، إذ العنوان لا يكون إلا للموجود ، وإنما لفظ الممتنع موضوع لأمر متحقق ثابت ، لأن في وضع الألفاظ لا بد من تحقق الموضوع له أعم من أن يكون عينياً خارجياً أو مفهوماً ذهنياً ، فإن كان لفظ الممتنع موضوعاً بازاء الوجود الخارجي كما هو الحق عندنا ، بأن الألفاظ إنما هي موضوعة بازاء المصاديق الخارجية ، لا إنها موضوعة للمفاهيم الذهنية فينافي كون الممتنع ممتنعاً ويلزم أن يكون موجوداً ، وإن كانت الألفاظ موضوعة بأزاء المفاهيم الذهنية فيستحيل كونه عدماً ، لأنه موجود بالوجود الذهني .

ثم القول بأنه الممتنع في الخارج وموجود في الذهن غلط محض ، لأن في صحة القضية لا بد من تصور محكوم به ، ومحكوم عليه ، والنسبة الحكمية ، وهذه كلها أمور وجودية ، فإن المحكوم عليه لو كان ممتنعاً في الخارج لما صح فرض امتناعه ، لأنه محكوم عليه ولا بد من تحققه حتى تقع النسبة الحكمية عليه ، إما في الخارج أو في الذهن ، فأما إذا كان محققا في الخارج فينافي ما أردت من امتناعه في الخارج .

وأما إذا كان موجوداً في الذهن بمعني أنه أمر ذهني ، فإنما حكمت على امتناع الموجود الذهني المحقق في الذهن لا في الخارج والعين ، فظهر مما حققناه أن فرض العدم من المحالات ، وأن الموجود لا يتمكن من إدراك العدم لاشتراط المناسبة بين المدرك والمدرك ، ولا نسبة بين الوجود والعدم قال عليه السلام : « إنما تحد الأدوات أنفسها وتشير الآلات إلى

---

[1] – سورة يونس الآية ، ١٨ .

[2] – كلمة (إذا كان) غير موجوده في المخطوط .

نظائرها »[1] وقال عليه السلام : « كلما ميزتموه بأوهامكم في أدق معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلكم مردود إليكم »[2] وقال عليه السلام « لا يقع شيء على وهم أحد إلا وهو موجود في خلق الله ، لئلا يقول أحد هل يقدر الله على أن يخلق كذا وكذا »[3] .

وأما الذي نعبر عنه بالعدم فهو أمر موجود ، لكن يطلق عليه العدم بالنسبة إلى وجود أقوى منه ، كوجود الكون بالنسبة إلى الإمكان ووجود الخير والشر ، ووجود النور والظلمة ، وهكذا فكل ضعيف وجوده عدم بالنسبة إلى من هو أقوى منه وجوداً وهو بمنزلة النفي والإثبات ، حيث قال الإمام عليه السلام : « بان النفي شيء »[4].

---

[1] – الاحتجاج للشيخ الطبرسي ٢٩٩/١ ، البحار ٢٣٠/٤ .

[2] – البحار ٢٩٣/٦٦ ، نور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري ٩٣/١ ، اللمعة البيضاء للتبريزي الأنصاري ١٦٩ ، الرواية عن الإمام الباقر عليه السلام .

[3] – عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ٨١/١ ،البحار ٤١/٣ الرواية عن الإمام الرضا عليه السلام

[4] كش : حمدويه ، عن محمد بن عيسى عن جعفر بن عيسى ، عن علي بن يوسف بن بهمن قال : قلت للرضا عليه السلام : جعلت فداك إن أصحابنا قد اختلفوا ، فقال : فأي شيء اختلفوا ؟ فتداخلني من ذلك شيء فلم يحضرني إلا ما قلت : جعلت فداك من ذلك ما اختلف فيه زرارة و هشام بن الحكم . فقال زرارة : النفي ليس بشيء وليس بمخلوق . وقال هشام : إن النفي شيء مخلوق : فقال لي قل في هذا بقول هشام ولا تقل بقول زرارة " البحار ٣٢٢/٤ . نور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري ١٠٩/١ . مستدرك سفينة البحار للشيخ علي النمازي ١٣٢/١٠ . مسند الإمام الرضا عليه السلام للشيخ عزيز الله العطاردي ٤٥٣/٢ ، اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي ٥٤٤/٢ .

اللمعة السابعة

في بيان كيفية حدوث الكائنات وعلتها

ذهب من تصدى لبيان كيفية حدوث الكائنات وعلتها ، إلى أن الواجب سبحانه هو علة الأشياء ومبدؤها ، وأن الأشياء كلها معلولة له . اعلم أن العلة لها اطلاقات :

أحدها : أنها تطلق على واحد من العلل الأربع . أحدها الفاعلية ، وثانيها المادية ، وثالثها الصورية ، ورابعها الغائية .

وثانيها : أنها تطلق على كل ذلك من حيث المجموع ، ولا تطلق العلة على الذات البحت بوجه من الوجوه .

أما نفي كونه سبحانه علة فاعلية للأشياء ، فلاشتراط تحقق المشتق بوجود المبدأ ، واشتقاق الفاعل لا يتحقق الا بعد وجود الفعل ، فلولا الفعل لما وجد الفاعل ، يعني لا يتصف الذات بالفاعلية الا بالفعل ، كما أن زيداً لا يكون كاتباً الا بعد صدور الكتابة ، فالكاتبية متأخرة عن رتبة الكتابة ، وكونه كاتباً منوط بوجود الكتابة ، ولا يصح أن يكون الكاتب عين ذات زيد ، لأن الذاتي لا يتغير الا بتغير الذات ، ولو كان ذاته هو الكاتب لما صح سلبه عنه في وقت ، ولكان كاتباً في كل آن .

واعلم أن الفعل هو مبدأ اشتقاق اسم الفاعل ، والمشتق قائم بمبدئه قيام ركن وتحقق ، لأن المشتق عبارة عن انضمام المبدأ بقيود خارجة عنه ، لكنها موجودة به ، يعني أن المشتق مركب من المبدأ وأثره ، كقولنا زيد قائم ، فإن قائماً صفة مركبة من فعل زيد وهو القيام ، وأثره وهو ما يترتب عليه القيام ، وشتان بين القائم وذات زيد ، لكن القائم هو ذات زيد بظهوره بالقيام ، يعني قائم في مرتبة[1] القيام مع عدم الربط بين القيام وذات زيد .

فإذا عرفت هذا فاعلم أن الذات سبحانه لا يجوز أن يكون علة للحوادث ، لما قد بيناه ، وللزوم الاقتران بين الحادث والقديم ، لأن العلة والمعلول مقترنان من حيثية العلية والمعلولية ، والاقتران من صفة الحدوث .

---

[1] – كلمة (مرتبة) بدل (رتبه) في الخطوط .

وللزوم سبق حاله عن حال ، وانتقاله من حال إلى حال عند سلب الفاعليـــة عنـــه ، بأنه لم يفعل وتحقق الفاعلية بأنه يفعل فلا يجوز بأن يكون فاعلاً بذاته ، لكون اتصافه بصـــفة نقيضه ، فإذا كان ذلك كذلك فيتحقق فاعليته في رتبة فعله ، وفاعليته هي المعبر عنها بمقـــام فأحببت أن أعرف في قوله سبحانه : ﴿ كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن اعرف ﴾[1] لأنهـــا عـــين محبتـــه والمشـــار إليهـــا بقـــوله عليه السلام : ﴿ وألقى في هويتها مثاله فأظهر عنها أفعاله ﴾[2] وبقوله عليه السلام : ﴿ وبمقاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان ، يعرفك بها من عرفك ،لا فرق بينك وبينها الا أنهم عبادك وخلقك إلى قوله ومناة واذواد ﴾[3] .

ومناة جمع ماني ، والماني هو المقدر ، يعني أن المقامات هـــم المقـــدرون لـــذرات الكاينات ، في التكوين والأيجاد ، فعلة الأشياء وفاعلها هي المقامات الظاهرة بالفعـــل ، ومـــن الفعل قال عليه السلام : ﴿ علة ما صنع صنعه وهو لا علة له ﴾[4].

وأياك ثم اياك أن تزل قدمك بعد ثبوتها ، بأن تقول إذا كان الفاعل في رتبة الفعل يلزم التعطيل في ذاته تعالى . لأنا نقول إن الذات هو الفاعل ولا فاعل سواه ، ولا مؤثر في الوجـــود غيره ، لكنه فاعل في رتبة الفعل ، وقولنا في رتبة الفعل ما نريد أن الفعل مستقل في الإيجاد ، ولا أنه يفعل بنفسه من دونه سبحانه ، بل نريد أن الفاعل صفة من صفاته الفعلية لما قد بيناه ، فإذا كان من صفاته الفعلية لا يجوز ان يكون في رتبة أزله ،(فالجمع بـــلا تفرقـــة زندقـــة ، والتفرقة بلا جمع تعطيل ، والجمع بينهما توحيد) ، فاشرب صافياً لا تظمأ بعد هذا اليوم أبداً .

وأما كونه سبحانه علة مادية ، أو علة صورية ، أو علة غائية ، أو كلها ، كما ذهب إليه الصوفية من الحكماء حيث ، قالوا بأنه سبحانه مادة الأشـــياء ، وهـــو بمنزلـــة المـــاء ، والأشياء بمنزلة الثلج ، وهو بمنزلة البحر ، والأشياء بمنزلة الأمواج ، وهو بمنزلة النـــواة ، والأشياء بمنزلة الأشجار ، وأنه سبحانه كان محتاجاً لمرآة يرى بها نفسه ، فخلـــق الأشـــياء مرآة لتجليه الذاتي ، فهو بديهي البطلان ، كما برهنا عليه سابقاً .

---

[1] – مستدرك سفينة البحار الشيخ علي النحازي ٩/ ١٩٣ . رسائل الكركي للمحقق الكركي ١٥٩/٣ . شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني ٢٢/١ . الفصول المهمة في أصول الأئمة عليهم السلام للحر العاملي ١٤٨/١.

[2] – البحار ١٦٥/٤٠ ،ميزان الحكمة لمحمد الريشهري ٧٧٥/١ . .

[3] – الإقبال ص ٦٤٦ _ مفاتيح الجنان . مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٨٠٣ ..

[4] – كشكول الشيخ الأوحد ج٣٦٠/٢ .

اللمعة الثامنة

في علمه سبحانه بالأشياء

اختلف القوم في علمه سبحانه بالأشياء الممكنة . ذهب المشاؤن والفارابي وابن سينا وبهمنيار إلى أن مناط علمه بالأشياء عبارة عن ارتسام صور الأشياء في ذاته ، وتقرر رسوم الممكنات في نفسه بوجه كلي ، ونسب إلى أفلاطون القول بقيام المثل النورية والصور المجردة فيه .

وقال الملا صدرا :(إن ذاته تعالى في مرتبة ذاته مظهر لجميع صفاته واسمائه كلها ، وهي أيضاً مجلاة يرى بها وفيها صور جميع الممكنات من غير حلول واتحاد ، إذ الحلول يقتضي وجود شيئين ، لكل منهما وجود يغاير وجود صاحبه ، والاتحاد يستدعي ثبوت أمرين يشتركان في وجود واحد ، ينسب ذلك الوجود إلى كل منهما بالذات ، وهناك ليس كذلك) [1] . انتهى

ومنهم من نفى علمه بالجزئيات وأنكر على الوجه الجزئي ، لزعمهم لزوم الجهل أو التغير في علمه تعالى على تقدير تعلقه بها على الوجه الجزئي ، وتقرير شبهتهم فيه أن علمه تعالى قديم ، لو يتعلق بالحوادث الجزئية يلزم أن يتغير علمه ، لأنه عالم بقعود عمرو حين قعوده وإذا تبدل قعوده بالقيام ،فإذا بقي علمه بالقعود يلزم تبديل العلم بالجهل ، ولو كان علمه بالحوادث الآتية إن كان علمه بها بحيث إنها موجودة الآن ، فهو خلاف الواقع ، وإن كان تعلقه بها بحيث ستوجد فبعد وجوده إن بقى علمه على ما كان يلزمه الجهل ، وإن ارتفع وحصل غيره لزم زوال علمه ، وكلا الوجهين محال في حقه .

---

[1] الملا صدرا في كتابه الأسفار الحكمة المتعالية تصريحات كثيرة في إثبات الصور العلمية للممكنات ذاته منها قوله " أما إثبات الصور فهو لازم من تعلقه لذاته المستلزم لتعلق ما هو معلوله القريب " ٢٧٤/٦ . وقال أيضاً " لعلك لو تأملت فيما تلوناه حق التأمل وأمعنت النظر في ما حققناه وقررناه من كيفية وجود الصور الإلهية . و إنما ليست موجودات ذهنية ولا أعراضاً خارجية بل هي وجودات بسيطة متفاوتة لا يعتريها الامكان في كيفية لزومها الزاماً لا على وجه العروض ولا على وجه الصدور بل على ضرب آخر غيرهما .. " ٦ /٢٣٣. وقال أيضا " فالعلم الواجبي بذاته الذي هو نفس ذاته يقتضي العلم الواجبي بتلك الوجودات الذي لابد أن يكون عين تلك الوجودات . فمجعولاته بعينها معلوماته . فهي بعينها علومه التفصيلية لا محالة فهي تابعة للعلم الكمالي . و العقل البسيط .." ٢٣١/٦ . وقال أيضاً " المهيات الممكنة كلها مباينة لحقيقة الواجب (تعالى) و أما الوجودات فقد علمت من طريقنا أنها من لمعات ذاته وشوارق شمسه . ٢٣١/٦ . ثم بعد ذلك ذكر رأي أبي نصر الفارابي حيث قال الفارابي " لما كان الباري تعالى وتقدس حيا مريدا لهذا العالم بجميع مافيه . فواجب أن يكون عنده صور ما يريد إيجاده في ذاته جل الإله عن الاشباح " ثم بعد ذلك عقب الملا صدرا على هذا القول بقول الملا صدرا قال : " ولا يخفى أنه مؤيدلما بيناه وقررناه ضرباً من التأييد " ٢٣٦/٦- ٢٣٧

ومنهم من زعم بثبوت المعدومات [1] واكثروا فيها الجدال ووسعوا دائرة القيل والقال ، حتى تاهوا في تيه الضلال .

وأما الصواب عند من تشبث بذيل ولاية الأئمة الاطياب عليهم سلام الله الملك الوهاب ، وأخذ عنهم معتقداً بأن الحق لهم وفيهم وبهم ، قال الصادق عليه السلام : ﴿ ذهب من ذهب فإنما ذهب الناس إلى عيون كدرة يفرغ بعضها في بعض ، وذهب من ذهب إلينا إلى عيون صافية ، تجرى عليهم بإذن الله تعالى ولا أنقطاع لها ولا نفاد ﴾ [2] هو أن مناط علمه بالأشياء هو العلم الاشراقي الفعلي ، يعني علمه بها هي نفس حضورها المباينة وجودها عن وجوده ، بحكم بينونة الصفة ، وأن علمه بها عين علمها به ، وهو محيط بها إحاطة قيومية ، ويعلم الأشياء الماضية والآتية في أوقاتها وأزمنتها وأمكنتها ، قبل تكوينها حين تكوينها إياها ، لأنه سبحانه تقدس عن المضي والحال والاستقبال ، وما كان فاقداً لشيء من الأشياء في أزله في رتبة أماكنها وازمانها وأوقاتها ، لأنه تعالى لم يكن خلواً من الملك قبل إنشاء الملك ، فإذاً يعلم الشيء قبل كونه شيئاً.

ومن المعلوم أن ذاته الأزلية لا يتعلق بشيء من الأشياء ، لأن التعلق من صفة الحدوث ، وكذلك علمه لأن علمه عين ذاته بلا مغايرة ، فإذا فرضنا تعلقه بها لزمه الانتقال ، فالمتعلق إنما هو علمه الاشراقي الفعلي ، فإذا يكون علمه بها عين وجودها هذا هو المقرر من الأيات والأخبار قال تعالى : ﴿ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ [3] فإذا كان هذا العلم هو ذاته ، لزم أن يحاط إذا شاء ان يعلم ولا يمكن الإحاطة به ، لأنه محيط ولا يحاط ، وعنت الوجوه للحى القيوم فكيف يمكن العلم به وقال عز من قائل : ﴿ مَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى * قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ﴾ [4] فإن كان المراد به الذات ، لزم أن يكون في الكتاب ، وهو محال وقال تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [5] .

---

[1] – في المخطوط (المعلولات)

[2] – بحار الأنوار ج ٢٤ ص ٢٤٩ ب ٦٢ .

[3] – سورة البقرة الآية ، ٢٥٥ .

[4] – سورة طه الآيتين ، ٥١ ، ٥٢ .

[5] – سورة الأنعام الآية ، ٥٩ .

وقال عليه السلام : في دعاء السحر : ﴿ اللهم إني أسئلك من علمك بأنفذه وكل علمك نافذ اللهم إني أسئلك بعلمك كله ﴾[1] فلو كان المقصود هو الذات لزم النافذية والانفذية ، والكلية والجزئية تعالى ربي عن ذلك علواً كبيراً ، وفي الحديث : ﴿ نحن علمه ونحن معانيه ﴾[2]. وفي الدعاء . ﴿ أسئلك باسمك الذي تعلم به كيل البحار وعدد الرمال ﴾[3] فكان باسمه يعلم ، ومن المعلوم أن الاسم غير ذاته ، فإذا أردت كشف النقاب عن وجه الصواب ، فاستمع لما يتلى عليك من الخطاب ، وافتح إذن قلبك ولا قوة الا بالله . اعلم أن الذات غير الأشياء لا محالة ، وليست الأشياء عينه ولا كائنة فيه ، ولولا علمه بالأشياء هي نفس حضورها ، لزم جهله ، لأنه غير مطابق للأشياء ، وكان علمه غير مطابق لها وإلا لزم القول بكمون الأشياء فيه ، كما زعمه الصوفية . فإذا كانت الأشياء فيه لزم التكثر في ذاته ، وهو مناف للوحدة .

ثم إن علمه بها إن كان على ما هي عليها لا يجوز أن يكون ذاته ، وإن كان على خلاف ما هي عليها لزم جهله ، لأن المطابقة شرط بين العلم والمعلوم ، إن لم نقل بأن العلم عين المعلوم ، فالأشياء متكثرة بالبداهة،والحق واحد لا يشوبه كثرة والوحدة غير مطابقة للكثرة .

فثبت أن علمه بالأشياء هي نفس حضورها ، ويعلم الأشياء في أزله بعلمه الاشراقي الفعلي ، في أوقاتها وأزمانها وأمكنتها قبل تكوينها حين إيجادها ، لانتفاء المضي والحال والاستقبال عنه تعالى ، فإذاً لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء

---

[1] – دعاء السحر ، مفاتيح الجنان – مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٧٦١ ، اقبال الأعمال للسيد ابن طاووس الحسني ١٧٦

[2] – البحار ج١٤/٢٦ الحديث عن الإمام الباقر عليه السلام ، " أما المعاني فنحن معانيه "

[3] – الصحيفة السجادية للإمام علي بن الحسين عليهما السلام (أبطحي) ٥٤ ، البحار ٥٩/٨٣

اللمعة التاسعة

في إثبات حدوث الإرادة والمشيئة

في الإشارة إلى حدوث الإرادة ذهب الحكماء إلى أن إرادة الله تعالى هي عين علمه الذاتي ، ويسمونها بالعناية الأزلية ، قال بعض من تصدى لبيانه : إن إرادته هي نفس أمره ، الذي به يتكون الأشياء ، فسائر الموجودات إن خلقت فكانت من أمره ، وأمره لا يكون من أمره وإلا لزم الدور والتسلسل ، بل عالم أمره سبحانه ينشأ من ذاته نشوء الضوء من الشمس ، والنداوة من البحر .

قوله : هي نفس أمره الذي به يتكون الأشياء وسائر الموجودات ، إن خلقت فكانت بأمره قال علي عليه السلام : ﴿ كل شيء سواك قام بأمرك ﴾[1] وقال : ﴿ إذ كان الشيء من مشيته ﴾[2] لأن الممكن إنما هو ممكن موجود بإرادته ، فلولا إرادته لما تكون كائن قط ، إذ المعلول لا يوجد الا بعد وجود العلة ، وإرادته هي العلة التامة لإيجاد الممكنات قال عليه السلام : ﴿ علة ما صنع صنعه وهو لا علة له ﴾[3]، وقال تعالى :﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[4] .

قوله : وأمره لا يكون من أمره وإلا لزم الدور والتسلسل ونمنع ما ألزم على نفسه من لزوم الدور والتسلسل ، بأنه سبحانه أحدثه بنفسه قال عليه السلام :﴿ خلق المشية بنفسها ثم خلق الله الأشياء بالمشية ﴾[5] والواجب سبحانه أحدث فعله لا من فعل قبله ، وبيان هذا أن الفعل هو حركة ايجادية لا تحتاج إلى حدوثها إلا إلى حركة ايجادية، فهي حركة ايجادية لا تحتاج إلى حركة غيرها فأحدثها بها . فإذا أردت نيل المرام فاستمع لما يتلى عليك من الكلام . اعلم أن الله سبحانه جعل فينا آية معرفة ذلك لتكون ، على بصيرة من أمرك وذلك قوله

---

[1] – مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٤٣١ . .

[2] – مصباح المتهجد للشيخ الطوسي من كلام أمير المؤمنين عليه السلام ٧٥٣ .

[3] – كشكول الشيخ الأوحد ج٢/٣٦٠ .

[4] – سورة يس الآية ٨٢ .

[5] – البحار ١٤٥/٤ . التوحيد للشيخ الصدوق ١٤٨ . .

تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾[1] وقال مولانا الرضا عليه السلام : ﴿ قد علم ذوو الألباب أن الاستدلال على ما هنالك لا يكون إلا بما هاهنا ﴾[2] وقد مثل عليه السلام لتيسير معرفة صدور الإرادة بإصدار النية منا قال لصفوان بن يحيى : ﴿ الإرادة من المخلوق الضمير وما يبدو له بعد ذلك من الفعل ، وأما من الله عز وجل فإرادته إحداثه لا غير ، لأنه لا يروي ولا يهم ولا يفكر ﴾[3].

واعلم أنك لا تحتاج في إصدار النية إلى نية أخرى ، فانظر بماذا صدرت عنك هل بنفسها أو بغيرها ، فإن قلت بغيرها فلننقل الكلام إلى الغير وهكذا فيلزم التسلسل ، وإن قلت إنها هي أنت يعني إنها من ذاتك صدرت وتكون بذاتك فيلزم عدم إنفكاكها عنك بحال من الأحوال ، مع أنك ربما تكون ولا تكون النية معك ، لأن النية لا تكون الا مع المنوي .

قال عليه السلام : ﴿ إن المريد لا يكون الا لمراد معه ﴾[4]، وربما تتفكر في نفسك ولا تذكر شيئاً غير نفسك ، فلو كانت هي عين ذاتك لاستحال إنفكاكها عنك ، وما تغيرت الا بتغيرك لأن الذاتي لا يتغير إلا بتغير الذات ، وما انتقلت نيتك إلى غيرها لتعددها باعتبار متعلقها ، فكانت هي غير ذاتك ، وأنها ما وجدت إلا بنفسها فيرتفع الدور والتسلسل.

وقوله : بل عالم أمره ينشأه من ذاته نشوء الضوء من الشمس الخ... اعلم أن الضوء ليس أمراً خارجاً عن ذات الشمس ، وليس بفعل منها ، بل هي هو بلا مغايرة ، فإذا كان ذلك كذلك يلزم من قوله نشوء الضوء من الشمس أن تكون عين ذاته المقدسة ، فإذا كان معنى الإرادة عين معنى العلم والقدرة ، وقد احتج مولانا الرضا عليه السلام على سليمان المروزي في إبطال كون الإرادة عين الذات ، فلولا خوفنا من تطويل الكلام لكنت أذكر الحديث بتمامه ، ولكن نشير إلى بعض منه ما يبطل مذهبهم على ما قال الرضا عليه السلام : ﴿ لو كان إرادته عين علمه إذا علم الشيء فكان أراده ﴾ قال سليمان : أجل ، قال : ﴿ فإذا لم يرده لم يعلمه ﴾[5]، قال سليمان : أجل . قال : ﴿ من أين قلت ذاك وما الدليل على ان إرادته علمه

---

[1] – سورة فصلت الآية ، ٥٣ .

[2] – بحار الأنوار ج ١٠ ص ٣١٦ ب ١٩ مناظرات الرضا عليه السلام ، التوحيد للشيخ الصدوق ٤٣٨ .

[3] – عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ١٠٩/٢ / التوحيد للشيخ الصدوق ١٤٧ ، البحار ١٣٧/٤ .

[4] – الكافي ١٠٩/١ ... عن عاصم بن حميد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : لم يزل الله مريداً ؟ قال : (إن المريد لايكون إلا لمراد معه ، لم يزل الله عالما قادرا ثم أراد) التوحيد للشيخ الصدوق ١٤٦ ، البحار ١٤٤/٤

[5] – بحار الأنوار ج ١٠ ص٣٣٦ ب ١٩ .

وقد يعلم ما لا يريده أبدا ﴾ ، وذلك قوله عز وجل :﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ فهو يعلم كيف يذهب به وهو لا يذهب به أبداً ﴾[1] الحديث.

وقال عليه السلام: ﴿ المشيئة محدثة ﴾[2] وقال أيضاً عليه السلام: ﴿ اللهم اني أسئلك من مشيتك بأمضاها وكل مشيتك ماضية ﴾[3]، فلو كانت المشية عين ذاته لزم تركيبه من الكلية والجزئية ، ثم لو كانت عين ذاته لزم كونه سبحانه أن يكون قديماً وحادثاً وينتقل من القدم إلى الحدوث وبالعكس ، لأنهم يقولون إنما تكون بحسب الذات قديمة وبحسب التعلقات حادثة ، وقد أبطلنا كون تعدد القدماء،وقال عليه السلام: ﴿ فإرادة الله هي الفعل لا غير ذلك ﴾[4] ، وقال عليه السلام أيضاً :﴿ المشية والإرادة من صفات الأفعال فمن زعم أن الله تعالى لم يزل مريداً شائياً فهو ليس بموحد ﴾[5] يعني هو مشرك .

---

[1] - الحديث قال الإمام الرضا عليه السلام لسليمان المروزي ، قال سليمان : لأن إرادته علمه قال الرضا عليه السلام : يا جاهل : فإذا علم الشيء فقد أراده قال سليمان أجل : فقال : فإذا لم يرده لم يعلمه قال سليمان : أجل قال : من أين قلت ذلك ؟ وما الدليل على أن إرادته علمه ؟ وقد يعلم ما لايريده أبداً وذلك قوله عز وجل {وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ } فهو يعلم كيف يذهب به وهو لا يذهب به أبداً " عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ١٦٧/٢ ، التوحيد للشيخ الصدوق ٤٥٢ .

[2] - الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام ، التوحيد للشيخ الصدوق ١٤٧ ، البحار ١٢٢/٥ ، الكافي ١١٠/١ .

[3] - مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٧٦٠ ، إقبال الأعمال للسيد ابن طاووس الحسني ٩٦/١ . .

[4] - التوحيد للشيخ الصدوق ١٤٧ ، البحار ١٣٧/٤ .

[5] - التوحيد للشيخ الصدوق ٣٣٨ ، البحار ١٤٥/٤.

اللمعة العاشرة

في بيان سر الخليقة

قال الله سبحانه في الحديث القدسي :﴿ كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكي اعرف ﴾[1] فأصل الإيجاد وعلته هو المحبة ، فمن المحبة نشأت ، ومنها بدأت ، واليها تعود وهذه المحبة ليست هي المحبة الذاتية كما زعمه الطوائف ، بأنه سبحانه أحب بذاته أن يعرف ذاته ، فخلق الخلق مرايا تجليه الذاتي ، بل إنما هي المحبة الفعلية التي هي نفس الفعل ، وهي سر الوجود ، وحقيقة الموجود ، وآية المعبود ، فلولاها لما كان ما كان {بما كان على ما كان }[2] فكانت الأشياء منها ولها وبها واليها ، ولولاها لما تكون كائن قط ولما كانت إفاضة الفياض المطلق دائماً غير نافد ولا منقطع ، لاستحالة التعطيل في فيضه ، وأحب أن يعرف بفعله بظهوراته ، أنشأ مرايا الاستعدادات والقوابل بفطه ، لتكون مجلى تجلياته الخلقيه ومظاهر ظهوراته الفعلية لا الذاتية ، لأن الذات لا يتجلى بذاته إذ التجلي فعل منه ، والمتجلي ليس الذات البحت لعدم اقترانه بالأشياء الممكنة ، بل إنما هو الذات الظاهرة بالتجلي في التجلي .

قال عليه السلام :﴿ تجلى لها بها وبها امتنع منها واليها حاكمها ﴾[3] وقال عليه السلام: ﴿ فالقى في هويتها مثاله فاظهر عنها أفعاله ﴾[4] وقال عليه السلام: ﴿ محقت الآثار بالآثار ومحوت الأغيار بمحيطات أفلاك الأنوار ﴾[5] فانشأ الأشياء بها لتكون مجلى التجليات

ولما كانت شيئية الشيء متوقفاً على الإيجاد والإنوجاد ، كان الشيء محتاجاً في وجوده إلى كونه مثلث الكيان ، وهو جهة إيجاده وجهة إنوجاده وجهة ارتباطهما ، لأن

---

[1] – رسائل الكركي للمحقق الكركي ١٥٩/٣ ، شرح أصول الكافي مولى محمد صالح المازندراني ٢٢/١ عوالي اللالئ لإبن جمهور الأحسائي ٥٥/١ الفصول المهمة في أصول الأئمة عليم السلام للحر العاملي ١٤٨/١ ، مستدرك سفينة البحار الشيخ علي النمازي ١٩٣/٩ . .

[2] – جملة (بما كان على ما كان) غير موجوده في المخطوط .

[3] – بحار الأنوار ج ٤ ص ٢٦١ ـ نهج البلاغة ١١٥/٢ ، الاحتجاج للشيخ الطبرسي ٣٠٥/١ .

[4] – بحار الأنوار ج ٤٠ ص ١٦٥ ـ ميزان الحكمة لمحمد الريشهري ٧٧٥/١ .

[5] – الإقبال ص ٣٤٩ ـ دعاء عرفة للإمام الحسين عليه السلام البحار ١٤٢/٦٤ ، صحيفة الحسين عليه السلام ٢٦٤

الانوجاد محتاج في التحقق إلى الإيجاد وقائم به قيام ركن وتحقق ، والإيجاد لا يظهر الا بالإنوجاد وقائم به قيام ظهور .

قال عليه السلام: ﴿ وهو يمسك الأشياء بأظلتها ﴾[1] ولولا الرابطة بينهما لما تحقق الانوجاد وما ظهر الأيجاد ، وكل من الأيجاد والإنوجاد والجهة المرتبطة كان محتاجاً إلى تربيع الكيفية ، يعني إلى فاعل وقابل إذ الشيء لا يوجد إلا بهما ، فلولا الفاعل لما كان القابل ، ولولا القابل لما ظهر إفاضة الفاعل ، فالفاعل يوجد الفيض ويفيض إلى القابل ، والقابل يستعد لقبول الفيض ويمسكه حتى يتحقق الشيء ، فتتحقق هنا أشياء فاعل وقابل وإفاضة وإمساك وهي استقص الإستقصات وأصل العناصر .

فالفاعل مزاجه الحرارة للإفاضة، والقابل مزاجه البرودة للامساك ، والقابل لما نظر إلى نفسه بكونه قابلاً وجدت اليبوسة ، ولما كان ناظراً إلى مبدئه من إفاضة الفاعل إليها وجدت الرطوبة ، ولما انتسب كل من الفاعل والقابل إلى صاحبه انتسبت الرطوبة واليبوسة إلى كل واحد منهما على الحقيقة ، فكانت العناصر أربعة وهي علة تربيع الكيفية ، فكان الشيء بتثليث كيانه وتربيع كيفيته موجوداً ، وهذا سر كون[2] كل ممكن { زوجاً تركيبياً } واستحالة كون الممكن بسيطاً حقيقياً ، نعم يكون بسيطاً إضافياً بالنسبة إلى سلاسل الوجود في الطول والعرض . ذلك قوله سبحانه : ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[3] ، وقال مولانا الرضا عليه السلام: ﴿ ما خلق الله فرداً قائماً بذاته ﴾[4] ، فمن ثم لم يكن الممكن بسيطاً حقيقياً .

---

[1] – قال : عن حماد بن عمرو النصيبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت أبا عبد الله عن قل هو الله أحد فقال : نسبة الله إلى خلقه أحداً صمداً أزلياً صمدياً لا ظل له يمسكه ، وهو يمسك الأشياء بأظلتها .... " الكافي ٩١/١ ، التوحيد للشيخ الصدوق ٥٨ ، البحار ٢٨٦/٤ .

[2] – كلمة (كون) بدل (في أن) في المخطوط .

[3] – سورة الذاريات الآية ، ٤٩ .

[4] – الحديث { لم يخلق شيئاً فرداً قائماً بنفسه دون غيره للذي أراد من الدلاله على نفسه } عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق /١٥٦ والتوحيد ٤٣٩

اللمعة الحادية عشر

في إثبات جعل وخلق الماهيات

قد اشتهر بين الطوائف من الصوفية والحكماء والمتكلمين أن الماهيات بأسرها غير مجعولة ، بمعنى أنها ليست أثراً للفاعل ، بل إنما هي أمور اعتبارية كالمصادر ، وأن العقل ينتزعها من الوجود وهي أمور اعتبارية ذهنية ، فإنهم ذهبوا إلى أن الاتصاف بالوجود وغيره من الصفات كالوجوب والإمكان والشيئية والوحدة ونظائرها من توابع المجعول الأول ولوازمه.

ولا يخفى عليك أن الاتصاف بالوجود ونحوه متفرع على نفس الذات المجعولة ، فهو أيضاً محتاج إلى الجاعل والمجعول له ثانياً لكونه موصوفاً بالإمكان الذي هو علة الاحتياج إلى الجاعل ولما كان الاتصاف بالشيء متفرعاً على نفس الشيء المجعول المحتاج إلى الجاعل ، كانت هذه النسبة محتاجة إلى الجاعل ومجعولة له ضرورة ، فلا تكون مستغنية عن الجعل مطلقاً لكونه موصوفاً بالإمكان الذي هو علة الاحتياج إلى الجاعل، وأنت خبير بأن هذه النسبة لا تخلو من أن تكون أما أمراً خارجياً أو ذهنياً و كلاهما حادثان والحادث لا يوجد إلا بجعل الجاعل أياه.

وقولهم إن الشيئية وغيره من المعاني المصدرية أمور اعتبارية لا تحقق لها غلط محض ، لأن اتصاف الشيء بالشيئية فرع على ثبوت الشيئية ، فلو كانت من الأمور الاعتبارية لما ترتبت عليها الأحوال والآثار ، لأن ثبوت شئ لشيء فرع على ثبوت المثبت له ، ولو كانت المصادر من الأمور الاعتبارية كيف يصح فرض اشتقاق الأمور الواقعية منها ، كالفاعل والمفعول إذ لو كان المبدأ موهوماً لكان المشتق أشد موهوماً ، لأنه متفرع على وجوده .

ثم من المعلوم أن سجية أئمتنا سلام الله عليهم أجمعين وديدنهم في " الأدعية المأثورة عنهم أنهم كانوا يسألون الله بالمعاني المصدرية في قولهم : اللهم اني اسألك برحمتك وأسألك بمشيئتك وأسألك بعلمك وأسألك بقدرتك وما يضاهيها فإن كانت اعتبارية كيف يدعون بهم ويسألون بهم مع وجود الأمور الواقعية وعلمهم بها وهم علماء لا يجهلون ؟ .

ثم إن الحديث صريح في واقعية المصادر لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وذلك قول الصادق عليه السلام: ﴿ العبودية جوهر كنهها الربوبية ﴾[1] فإنه عليه السلام أداها بلفظ المصدر وقال جوهرة للإشارة بجوهريتة.

واعلم أن الطوائف قالوا بأن الماهيات ما شمت رائحة الوجود ولا تعلق بها جعل الجاعل ، وأنها من حيث هي هي ليست موجودة ولا معدومة ، لكن باتضمامها بالوجود والعدم وتبعيتها لكل منهما تتحلى بحلية متبوعها. وهذا توهم كاسد وقول زور إذ لا منزلة بين النفي والإثبات ، ولا واسطة بين الوجود والعدم ، إذ الواسطة غير معقولة ، فكيف يصح فرض الماهيات بكونها ليست موجودة ولا معدومة ، وهي موجودة ومعدومة بتبعية متبوعها وإجراء حكم متبوعها عليها ؟ .

فإذا كان ذلك كذلك فنقول ولا قوة إلا بالله بأنه لا مناص إلا اختيار أحد الأمرين إما القول بأنها معدومة أو أنها موجودة فأما القول بكونها معدومة فهو باطل لما هو ظاهر من الأيات والأخبار وشاهدة على وجودها العقول السليمة قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِناً ﴾[2]. وقال : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾[3]، وقال : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاساً ﴾[4]، وأمثال ذلك.

ووجه الدلالة أن الظل والظلمة والليل ، ما تطلق الا على الماهيات لبعدها عن مبدئها من جهة نظرها إلى نفسها ، ولا شك أن الممكن مركب من وجود وماهية ، يعني له اعتباران من ربه ومن نفسه ، فباعتباره من ربه نور وخير ، وباعتباره من نفسه شر وظلمة ، وقد نص سبحانه بتعلق الجعل على الماهيات بقوله جاعل الظلمات وغير ذلك[5] من الأيات.

قال عليه السلام : ﴿ عز وجل كيف الكيف وأين الأين ﴾[6] ، ولا شبهة بأن الكيفية والأينية من الأعراض المتقومة بالجواهر وكلها مجعولة ، وفي الحديث قال عليه السلام[7]: ﴿ مما أوحى الله إلى موسى بن عمران :عليه السلام وأنزل عليه في التوراة إني أنا الله لا إله إلا أنا خلقت

---

[1] – مصباح الشريعة ص ٧ ب ٢ ـ الفوائد العلمية للسيد علي البهبهاني ٣٩٤/٢ . .

[2] – سورة الفرقان الآية ، ٤٥ .

[3] – سورة الأنعام الآية ، ١ .

[4] – سورة النبأ الآية ، ١٠ .

[5] – كلمة (وغير ذلك) بدل (وغيره) في المخطوط .

[6] – قال الإمام الرضا عليه السلام " إن الله عز وجل كيف الكيف فهو بلا كيف ، وأين الأين فهو بلا أين " التوحيد ١٢٥. تحف العقول ابن شعبة الحراني ٤٨٢ . البحار ١٤٣/٤ .

[7] – كلمة (عليه السلام) غير موجوده في المخطوط .

الخلق وخلقت الخير وأجريته على يدي من أحب فطوبى لمن أجريته على يديه وأنا الله لا إله إلا الله أنا خلقت الخلق وخلقت الشر وأجريته عل يدي من أريد ، فويل لمن أجريته على يديه [1] ، وإجراؤه سبحانه فعل الخيرات والشرور على يدي من أحب ومن أراد ، إنما يكون بسر الأمر بين الأمرين ، كما سنبينه إنشاء الله تعالى، ووجه الدلالة أن الشر كما ذكرناه هو الماهية ولو كانت عدمية لما صح إطلاق المخلوقية عليها.

ثم إن العقلاء اتفقوا على أن كل ممكن زوج تركيبي يعني من الوجود والماهية ، فلو كانت عدمية كيف يصح تركيب الممكن المخلوق من الوجود والعدم ، ويكون الشيء مركباً من الشيء واللاشيء، مع أن العقلاء صرحوا بأنهما نقيضان والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان.

فيبقى القول على أنها موجودة فإن قلنا بعدم تعلق الجعل بها يعني أنها لم تكن مجعولة لزمنا القول بقدمها وهو باطل لاستحالة تعدد القدماء ، فصح القول بأنها موجودة ومتعلقة بجعل الجاعل فلولا الجعل لما وجدت ،فافهم .

---

[1] – الكافي ج١ ص ١٥٤ باب الخير والشر ص ، المحاسن لأحمد البرقي ٢٨٣/١ ، الكافي ١٥٤/١ ، الجواهر السنية للحر العاملي ٤٣

اللمعة الثانية عشر

في سر القدر والأمر بين الأمرين

ذهب الأشاعرة إلى عدم اختيار العباد في إصدار الأفعال في التشريع والتكوين ولا ينسب إليهم الأفعال ، بل إنما يكون الواجب سبحانه هو الفاعل لكل شيء ، وإنما الأشياء هم آلات لفعله ولا مدخلية للآلات بالأفعال ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾[1].

ليت شعري لو كان الأمر كذلك لزم أن يكون الحق سبحانه جائراً للخلق ، وهو حكيم عدل لا يجور ، ولارتفع فائدة الثواب والعقاب ، ولكان المسيء أولى بالنعيم والمحسن أولى بالعذاب ، ولولا خوفنا من طول الكلام لأطنبنا الكلام في المقام ، ولكن اكتفينا بما ذكره العلماء من الرد عليهم في كتبهم ورسائلهم ، وقالت القدرية بأنه سبحانه لا مدخلية له في صدور الأفعال عن[2] العباد والفريقان بين تفريط وإفراط .

وأطبق الجمهور من الإمامية على عدم الجبر ، والقدر في إصدار الأفعال في التشريع : وأما في التكوين فاختلفوا فمنهم من قال كما قالته الأشاعرة في التشريع وهو مذهب الجمهور من الفريقين ومنهم من قال ما قالته القدرية .

ومنهم من أرشده الله إلى الصواب وذهب إلى كون التكوين مطابقاً للتشريع ، على ما قال الإمام عليه السلام : « قد علم ذوو الألباب أن الاستدلال على ما هنالك لا يكون إلا بما ها هنا »[3]. وقبلوا قول الإمام عليه السلام حيث قال : « لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين »[4]

أما بيان المرام فهو صعب مستصعب لا يحتمله إلا من اطلعه الله على أسرار ملكوته ممن أشهدهم خلق أنفسهم . ولذلك قال :عليه السلام لما سئل عن القدر : « بحر عميق فلا تلجه

---

[1] – سورة الأنفال الآية ، ١٧ .

[2] – كلمة (عن العباد) بدل (من العباد) في المخطوط .

[3] – بحار الأنوار ج ١٠ ص ٣١٦ ب ١٩ مناظرا الرضا عليه السلام ، التوحيد للشيخ الصدوق ٤٣٨ .

[4] – قال الإمام جعفر الصادق عليه السلام " لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين " الكافي ج١/١٦٠ .

وطريق مظلم فلا تسلكه »[1] ،إشارة إلى صعوبة مسلكه وليس هو حظ كل من رام مرامه ، إذ ليست هذه المسألة مشرعة لكل خائض ، ولكنا نبين المرام في طي الكلام وما علينا إلا البيان للإفهام . فنقول ولا قوة إلا بالله .

أن الأشياء كلها ليست مستقلة في إصدار الأفعال ، بل إنما تصدر الأفعال عن العباد بالله سبحانه ، إذ الأشياء مع قطع النظر عن إفاضة الحق عدم بحت ، وليس لها تذوت وتحقق وليس لوجودها أثر إلا بالله ، ولا يصدر شيء عن شيء إلا بقضاء الله وقدره ، قال عليه السلام : ما معناه : (لا يوجد شيء في الأرض ولا في السماء إلا بسبعة بمشية الله وإرادته وقدره وقضائه وإذنه واجله وكتاب)[2] فالصادر عن العباد صادر عن الله بالعباد ، يعني هم الفاعلون بالله وبقوته بل هو عن الحق يبدو بالخلق قال الله سبحانه : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾[3]، وقال:﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾[4] ، وقال ﴿ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴾[5] فقال ﴿ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾[6] وقال ﴿ أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ ﴾[7] ، وقال :﴿ أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴾[8]، لكن لا على ما أستدلوا به الأشاعرة ، لأنهم يقولون بعدم مدخلية العباد في إصدار الأفعال[9] .

{ ونحن نقول بكون مدخلية العباد في الإصدار }[10] لجهة نسبة الأفعال إليهم على الحقيقة ، لعدم صحة سلب الإصدار عنهم ، فلولاهم لما كان ما كان من الأفعال ، ولولا الحق

---

[1] – ... عن عبد الملك بن عنترة الشيباني ، عن أبيه ، عن جده ، قال : جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر ، قال عليه السلام : بحر عميق فلا تلجه ، قال : يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر ، قال عليه السلام طريق مظلم فلا تسلكه ، قال : يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر . قال عليه السلام : سر الله فلا تكلفه " التوحيد للشيخ الصدوق ٣٦٥ ، الاعتقادات للشيخ المفيد ٣٤ ، البحار ٩٧/٥ .

[2] – في الكافي عن أبيه رضي الله عنه قال : حدثنا سعد بن عبد الله ، عن إبراهيم بن هاشم عن أبي عبد الله البرقي ، عن زكريا بن عمران ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : لا تكون شيء في السموات والأرض إلا بسبعة : بقضاء وقدر وإرادة ومشيئة وكتاب وأجل وأذن ، فمن قال غير هذا كذب على الله " .

[3] – سورة الأنفال الآية ، ١٧ .

[4] – سورة التوبة الآية ، ١٤ .

[5] – سورة الواقعة الآية ، ٦٤ .

[6] – سورة الواقعة الآية ، ٥٩ .

[7] – سورة الواقعة الآية ، ٦٩ .

[8] – سورة الواقعة الآية ، ٧٢ .

[9] – الجملة (إصدار الأفعال) بدل (في الاصدار) في المخطوط .

[10] – هذه العبارة غير موجوده في المخطوط ولكنها مصححة المعنى .

لما كانوا وما كان ما كان من الإصدار ،فمشيئتهم تكون بالله سبحانه لا بأنفسهم وهم لا يسبقونه بالقول ، ذلك قول الله جل ذكره :﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾[1].

وقدر الله في أفعال العباد كالروح في الجسد ، قال عليه السلام : ﴿ القدر في أفعال العباد كالروح في الجسد ﴾[2] ، وقال عليه السلام : ﴿ العبد يدبر والله يقدر ﴾[3] ، والفعل يصدر عن العبد بتدبير منه وتقدير من الله أعم من أن يكون ذلك خيراً أو شراً ، لكن صدور الخير عن العبد يكون بتوفيق من الله وصدور الشر يكون بخذلان من الله ، وإن كان كل من عند الله ، ومن هذا ينسب الخير إليه سبحانه والشر إلى العباد في الأفعال لقوله: سبحانه في الحديث القدسي: ﴿ يا ابن آدم أنا أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك مني ﴾[4] ، فادحض حجتك أيها الجبري فالفعل ثابت لك بمباشرتك إياه وقيامه بك .

واخفض دعوتك أيها القدري فإن الفعل مسلوب عنك من حيث أنت أنت ، لأنك مع قطع النظر عن إفاضة الحق عدم بحت وليس محض هذا في الظاهر والتشريع ، وأما في الباطن والتكوين فهو أيضاً كذلك لعدم الفرق بينهما ، لأن الله أجل من أن يجبر أحداً من خلقه في التكوين والتشريع ، فإذا ارتفع توهم الجبر عنه سبحانه على العباد في الإيجاد ، فلا يصح القول بأن الله جعل الشقي شقياً والسعيد سعيداً ، للزوم الجبر والترجيح من دون مرجح ، ولعدم إتمام الحجة ، فالشقي من شقى بفعله ، والسعيد من سعد بفعله ، بقدر من الله وقضائه وشقاوته وسعادته من استعداده . ولا يقال إن الاستعداد من أين كان ومن أين وجد ؟ إن كان من الله فيلزم المحذور وإن كان من الشيء فالشيء بعد غير موجود ، لأنا نقول بتسديد من الله أن الاستعدادات كلها من صفات الشيء لا من ذاته ، والصفات لاتتحقق إلا بالذات فالاستعدادات مخلوقة بواسطة الذات وإنها من ذاتيات الماهيات ، والماهيات لا توجد إلا بعد وجود الوجود . وأما في الوجود فلا شقاوة ولا سعادة ،لأنهما من متعلقات الماهيات ، ونسبة الماهيات بالوجود الذي هو حقيقة الأشياء الممكنة هي نسبة الأمواج إلى البحر ، فلولا البحر لما وجدت الأمواج ، ولولا الأمواج لما تعين البحر بالتعينات، فمن هبوب نسمات الفيض ظهر البحر بالأمواج وأمواجه تقطيعه لا غير ، فكذلك تعين الوجود بالماهيات ، لأن الماهيات شرط ظهوره . وإذا

---

[1] – سورة الإنسان الآية ، ٣٠ .

[2] – فقه الرضا علي بن بابويه ٣٤٩ الرواية عن ... سفيان بن عتبة عن الزهري ، قال : قال رجل لعلي بن الحسين عليه السلام : جعلني الله فداك أبقدر يصيب الناس ما أصابهم أم بعمل ؟ فقال عليه السلام : إن القدر والعمل بمنزلة الروح والجسد ، فالروح بغير جسد لاتحس والجسد بغير روح صورة لا حراك بها " التوحيد للشيخ الصدوق ٣٦٦ ، مختصر بصائر الدرجات للحسن بن سليمان الحلي ١٣٧ ، البحار ٥٤/٥ .

[3] – شرح أصول الكاف مولى محمد صالح المازندراني ١٦/٥ .

[4] – التوحيد للشيخ الصدوق ٣٣٨ ، البحار ٥/٥ ، مسند الإمام الرضا عليه السلام للشيخ عزيز الله عطاردي .

أردت معرفة ذلك فانظر إلى الآفاق والأنفس ما ترى فيها[1] إلا كثرة والحق سبحانه ما صدر عنه إلا شيء واحد لا كثرة فيه ، فإذا نسبت الكثرة إلى فعله سبحانه من دون واسطة تلك الوحدة السارية في الكثرة يلزم إصدار الكثرات عن الواحد سبحانه وهو يقول :﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾[2]، ويقول ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ﴾[3].

والكثرة من حيث أنها كثرة ضد للوحدة الفعلية لا الوحدة الذاتية ، كما زعمه القوم ، لأنه سبحانه لا يفرض له ضد ولا ند.

ولما كان استحالة وجود الأشياء من دون الفعل ، قلنا خلق بالفعل وهو واحد لا كثرة فيه ، فيستحيل صدور الكثرات عن فعله إلا بواسطة الوحدة[4]، والوحدة من حيث هي هي لا تحقق لها ولا وجود ولا أثر إلا بالله { في إصدار الكثرة والكثرة هي الماهيات المتعلقة بتعيينات أفراد الوجود فهي أوجدت الماهيات بالله }[5] ،والله سبحانه أوجدها بها .

وقولنا صدرت الكثرات منها يعني أن الماهيات ما كانت إلا بها ، والماهيات متقومة بالوجود قيام ركن وتحقق ، وهو قائم بها قيام ظهور .

لا يقال إن صدور الكثرات من الوجود الذي هو عين الوحدة مستحيل لأن الواحد ما صدر عنه الا الواحد .

لأنا نقول ولا قوة إلا بالله ما نعني من الكثرات إلا ما نقول بأن الشيء إذا ما وجد انوجد ، فكان له اعتباران من ربه ومن نفسه، فإذا وجد اعتباران وجد جهة ارتباط كل من الاعتبارين في صاحبه قال تعالى:﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾[6]، فإذا صح أيلاج كل من الاعتبارين في صاحبه صح قولنا بوجود الكثرا ت .

فإذا كشف لك السر بما كشفنا عنك الستر . اعلم أن الشقي هو صار شقياً بقابليته واستعداده ، وكذلك السعيد والسعادة والشقاوة لا يتحقق إلا بالماهيات ومن الماهيات[7] ، لأن الوجود ليس فيه الشقاوة والسعادة ، لأنهما من الكثرات وهو لا كثرة فيه إلا بالماهيات ، وهي

---

[1] – كلمة (فيها) غير موجوده في المخطوط .

[2] – سورة القمر الآية ، ٥٠ .

[3] – سورة الملك الآية ، ٣ .

[4] – الموجود في المخطوط لابواحد . الوحده والصواب إلا بواسطة الواحد .

[5] – هذه العبارة غير موجوده في المخطوط لكنها مصحيحة للمعنى

[6] – سورة فاطر الآية ، ١٣ .

[7] – كلمة (من الماهيات) غير موجوده في المخطوط .

الصورة والأم لقوله عليه السلام : ﴿ وصبغهم في رحمته ﴾[1] ، والوجود هو المادة والأب قال عليه السلام: ﴿ الشقي شقي في بطن أمه والسعيد سعيد في بطن أمه ﴾[2] ، فاشرب صافياً من زلال الكوثر لا تظمأ بعدها أبداً.

---

[1] – بحار الأنوار ج ٦٤ ص ٧٣ ب ٢ ، المحاسن لأحمد بن محمد البرقي ١٣١/١ ، بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار ١٠٠ .

[2] – التبيان للشيخ الطوسي ٦٧/٦ الرواية قال رسول الله صلى الله عليه وآله : " الشقي من شقي في بطن أمه . والسعيد من سعد في بطن أمه " البحار ٩/٥ . شرح أصول الكافي مولى محمد صالح المازندراني ٤٥٥/١١ .

اللمعة الثالثة عشر

كل شيء يحتاج إلى مدد

ذهب أساطين الحكمة إلى أن الشيء في بقائه يحتاج إلى مدد جديد في كل آن ، فاذا انقطع ذلك المدد عنه في آن فني وعدم ذلك الشيء . وقال شرذمة إن الشيء لا يحتاج في بقائه إلى مدد جديد ، بل إنما هو موجود بوجود علته ، وباق ببقاء علته ، كالصورة في المرآة ، فإنها إذا وجدت بمقابلة الشاخص لا تحتاج في بقائها الا إلى بقاء الشاخص ، وقيل لا يحتاج الشيء إلى المدد قياساً على الجماد وكلاهما باطل ، للزوم استغناء الممكنات بأسرها عن الواجب سبحانه ، فلو فرض عدم احتياجها إليه سبحانه في آن كان الممكن واجباً وهو محال . واعلم أن الأشياء كلها محتاجة في البقاء إلى الإبقاء ، لا أنها باقية ببقاء الحق بل هي تكون باقية بإبقاء الحق قال :﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[1]. واعلم أن القائلين بعدم انقطاع المدد ، ذهبوا إلى عدم إياب ما هو ذاهب ، وقالوا إن الفيض المتجدد كلما ذهب منه لا يعود ، ومثاله كالنهر الجاري ، ولكنه باق بصورته النوعية فما دامت الصورة النوعية ، موجودة فالشيء موجود ، وإن تبدلت المادة ، لأن المادة هي التي تتغير وتتبدل في كل آن ، وعلى هذا تلزم مفاسد منها .

أن المادة المباشرة للطاعة أو المعصية تذهب قبل أن تجزى ، فإذا وقع الجزاء عوقب المطيع وأثيب العاصي ، ويلزم من هذا الظلم في العدل الحكيم سبحانه .

ومنها يلزم القول بعدم المعاد الجسماني ، لأن الجسم إنما هو جسم بمادته وصورته ، وإنما الصورة هي حد لتلك المادة ، ومميز عن كونها جمادية أو نامية نباتية أو حيوانية حساسة وما أشبه ذلك ، في تشخصه في الصغر والكبر والذبول والسمن وغير ذلك ، فالجسم في الحقيقة هو المادة ، والصورة مخلوقة من الجسم ، فإن المادة حصة من الجنس كالحيوان ، والصورة هي الفصل كالناطق والناهق ، والفصل لا يتحقق إلا بالجنس ، وقولهم إن الأجناس متقومة بالفصول ، إن أرادوا أنها متقومة في المتمأيز بالفصول فهو الحق وإلا فلا، لأن الفصل إنما يكون لتمايز الأجناس فلا بد من تحقق الأجناس قبل الفصول حتى تمتاز بها عما تشاركها

---

[1] – سورة ق الآية ، ١٥ .

في الجنسية ، ولا شك أن الجنس هو المادة والفصل هو الصورة والمادة هي الأصل والحكم يترتب عليها بواسطة الصورة إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

فالمادة هي الأب والصورة هي الأم ، قال عليه السلام : ﴿ أن الله خلق المؤمنين من نوره وصبغهم في رحمته فالمؤمن أخُ المؤمن لأبيه وأمه ، أبوه النور وأمه الرحمة ﴾[1] .

قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ﴿ اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله ﴾[2] ، أي نوره الذي خلق منه (الحديث) فبين عليه السلام بقوله : خلق المؤمنين من نوره وأبوه النور بأصالة المادة وأنها أب للشيء ، لأن مدخول "من " هي المادة كقولك صغت الخاتم من فضة ، ونسجت الثوب من القطن وغير ذلك ، فإن مدخول "من " لا تكون إلا المادة .

فظهر مما قلنا أن القول بعدم عود الذاهب باطل فاسد، فلا مناص إلا القول بأن الذاهب هو العائد بعينه ، وأن المدد يتجدد في كل آن، ومثاله النهر المستدير ، فإنه يستدير على نفسه، فالعائد هو نفسه الذاهب ، لأن مدد كل شيء لا بدأن يكون من نفسه لا من غيره ، فإن كان من غيره لزم خروج الشيء عما هو عليه ، فالإمدادات الآتية للشيء ليست أموراً خارجة عن ذات الشيء ، بل هي شؤون يبديها الحق ولا يبتديها ، بحكم جفاف القلم ، قال عليه السلام : ﴿ جف القلم بما هو كائن عند الله ﴾[3]، لكن عندنا فهو طري في كل آن ، فكانت الإمدادات الذاهبة والآتية للأشياء كلها منها ولها وبها وإليها ، لكن الإشكال في أن الذاهب والعائد هل هو الشيء بمادته وصورته ، أو الشيء بمادته دون صورته ، أو بالعكس ، فتشتت الآراء فيها ، ولكن الحق أن الذاهب والعائد هو المادة بالصورة ، فتكون كاللبنة تكسر وتصاغ ذلك قوله تعالى مخاطباً لأهل النار :﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا ﴾[4].

ثم اعلم أن الذاهب مؤلف من العناصر الجسمانية إن كان جسماً ، ومن عناصر الأفلاك إن كان فلكاً وهكذا ، فاذا ذهب وتفككت أجزاؤه ، يذهب كل جزء منه إلى عنصره ، وعاد إليه عود ممازجة إلا أنه متعين متميز عن غير في علم الله ، هذا بالنسبة إلى حروف مادته .

---

[1] – البحار ٧٣/٦٤ ، المحاسن لأحمد بن محمد البرقي ١٣١/١ ، بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار ١٠٠ .

[2] – وسائل الشيعة ج ١٢ ص ٣٨ ب ٢٠ ، بصائر الشيعة لمحمد بن الحسن الصفار ٣٧٥ ، الكافي ٢١٨/١ ، علل الشرائع للشيخ الصدوق ١٧٤/١ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ٢١٦/١ .

[3] – عن ابن عباس من أنه تعالى لما خلق آدم مسح ظهره فأخرج منه كل نسمة هو خالقاً إلى يوم القيامة فقال : ألست بربكم قالوا بلى فنودي يومئذ " جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة " ، شرح أصول الكافي ج٨ مولى محمد المازندراني /١٥ .

[4] – سورة النساء الآية ، ٥٦ .

وأما بالنسبة إلى كلمات مادته ، فعوده عود مجاورة لا عود ممازجة وكلما تألفت تلك الأجزاء قبل ذهابها من دور عناصرها وكر أفلاكها ، تنسحق وتتلطف وتنعم تلك الأجزاء ، فإذا ذهبت يعود كل جزء منها فوق رتبة ما تألف منها ، في رتبة استقصها ونوع عنصرها ، فتكون تلك الأجزاء أشد وأبقى من نفسها قبل ذهابها بعد عودها ، لما تلطفت من دور العناصر وكر الأفلاك ، وبيانه مشروح في المولود الفلسفي فيطلبها من كان يطلبها.

اللمعة الرابعة عشر

المعاد يوم القيامة من الأشياء هو بعينه الموجود في الدنيا من المادة والصورة

اختلف القوم في أن الشيء الفاني في هذه النشأة الدنيوية هل يعود في النشأة الأخروية أم لا ؟ فمنهم من أنكر المعاد على العموم وهم الطبيعيون القائلون بعدم إعادة الأرواح والنفوس والأجسام والأجساد ، ومنهم من أقر بعود الأرواح والنفوس وأنكر عود الأجسام، ومنهم من أقر بإعادة الأشياء بصورها النوعية وأنكر إعادة المواد ، ومنهم من أقر بالمعاد وأنكر عدم انقطاع العذاب عمن يستحقه وأقر بعدم خلود الكفار في النار، ومنهم من أرشده الله منهج الهداية وقال بعدم انقطاع العذاب عمن يستحقه ممن عاد في يوم المعاد.

أما الأول والثاني فهما مخالفان للأدلة القطعية من العقلية والنقلية من الشرايع الإلهية .

أما أهل القول الثالث فاستدلوا على أن الشيء إنما يعود بصورته النوعية ، لأنها ثابتة وأن المادة تتبدل في كل آن ، فلو قلنا بإعادة المادة يلزم القول بالتناسخ ، فيلزم منها تعذيب المحسن وإثابة المسيء ، لأن المادة هي التي تتبدل والتي تتبدل لا يصلح لإجراء الحكم عليها ، بل إنما إجراء الحكم يصلح على الشيء الباقي وهو الصورة فهي تعاد.

وقد عرفت مما قدمناه أن المادة هي الاصل للشيء وهي تعود لما بيناه ، بأن الذاهب هو العائد ، وأن الشيء إنما يكون بمادته وصورته ، والمادة هي الاصل والصورة هي الفرع ، وهي الفصل والفصل متقوم بالجنس تقوماً ركنيا ، وإنما التغير والتبدل لا يكون للمادة إلا بالصورة لأن الصورة هي مقتضيات الأعمال بالمادة ، فالعامل هو المادة ولا يقع الحكم[1] إلا عليها والعايد لا يكون إلا المادة ، ولما كانت مستحيلة الانفكاك عن الصورة قلنا بإعادة الصورة إلا أن الصورة منها جنسية ، ومنها نوعية ومنها شخصية ، فالجنسية هي الفصل المميز بين الأجناس العالية ، والصورة الجنسية قد تكون جنسية باعتبار ، ونوعية باعتبار آخر ، كالمتحرك بالإرادة بالنسبة إلى الجسم النامي والحيوان ، وكذلك الصورة النوعية إلى أن يكون صورة لأسفل الأنواع فتختص بها كما أن الفصل الأعلى مختص بالجنس والشخصية تختص

---

[1] – كلمة (الحكم) غير موجوده في المخطوط .

بأفراد النوع الأسفل ، وكل واحدة منها توجد مع ما تنسب إليها ، ومنها ما تحصل للمادة من أعمال صاحبها من خير أو شر.

وأما الصورة الأولى فقد تفارق المادة على حسب انتقالها بحسب تبدل أعمالها ، وأما الصورة المختصة فلا تفارق المادة وتغيرها لا يكون إلا بتغيرها ، فالمادة إنما تعاد وتحشر في هذه الصورة ، ولهذا يحشر العصاة في صور أعمالهم والمطيعين أيضاً كذلك .

قال نبينا محمد "ص" : ﴿ على ما تعيشون تموتون وعلى ما تموتون تحشرون ﴾[1] فإن هذه الصورة ليست إلا عمله ، وكل يعذب أو يثاب بعمله .

قال تعالى :﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾[2]، ،وقال أيضاً: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾[3]، وقال :﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾[4] ، وقال: ﴿لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾[5].

وقال عليه السلام : ﴿ إنما هي أعمالكم ترد إليكم ﴾[6] ، وقال عليه السلام : أيضاً ﴿ الجنة قيعان وغراسها سبحان ربي العظيم وبحمده ﴾[7] ، وقال :﴿ من قال سبحان الله غرس الله له بها شجرة في الجنة ﴾[8] ، وقال عليه السلام. ﴿ الدنيا مزرعة الآخرة ﴾[9].

فكما أن البذر هو مادة للشجرة بل هو الذي يظهر بعينه بعد انبساطه بصورة الشجرة وأغصانها وأوراقها وأثمارها ، لأن الشجرة ليست خارجة عن البذر بل هي البذر بعينها كما هو ذوق أهل التحقيق ، كذا الأعمال والأخلاق ، فإنها مادة الجنة والنار لقوله عليه السلام : ﴿ إنما هي

---

[1] – عوالي اللآلي ج ٤ ص ٧٢ مقطع ٤٦ .قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم " يابني عبد المطلب ، أن الرائد لا يكذب أهله ، والذي بعثني بالحق نبياً لتموتن كما تنامون ،ولتبعثن كما تستيقظون ، وما بعد الموت دار إلا جنة أو نار " الاعتقادات للشيخ المفيد ٦٤ ، البحار ٤٧/٧ ، والظاهر هذه الرواية المراده من المؤلف ،لأنه لا توجد رواية كما في المتن ولعله خطأ من النساخ .

[2] – سورة الزلزلة الآية ، ٧ ، ٨ .

[3] – سورة البقرة الآية ، ٢٨٦ .

[4] – سورة الأنعام الآية ، ١٦٤ .

[5] – سورة الجاثية الآية ، ٢٢ .

[6] – ، في توحيد المفضل بن عمرو عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام قال : ولذلك قال سيدنا محمد صلوات الله عليه وآله (إنما هي أعمالكم ترد إليكم) البحار ٩٠/٣ ، توحيد المفضل بن عمرو الجعفي ٥٠ ،الحكايات للشيخ المفيد ٨٥ ..

[7] – عوالي اللآلي ج ٤ ص ٨ ، البحار ٢٢٩/٧ .

[8] – وسائل الشيعة ج ٧ ص ١٨٦ ب ٣١ .الأمالي للشيخ الصدوق ١٧٠٥ الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وآله " من قال(سبحان الله) غرس الله له بها شجرة في الجنة ومن قال (الحمد لله) غرس الله له بها شجرة في الجنة ومن قال (لا إله إلا الله) غرس الله له بها شجرة في الجنة ، ومن قال (الله أكبر) غرس الله له بها شجرة في الجنة . قال رجل من قريش : يا رسول الله إن شجرنا في الجنة لكثير . قال : نعم ولكن إياكم أن ترسلوا عليها نيراناً فتحرقوها .. "

[9] – بحار الأنوار ج ٦٧ ص ٢٥٥ ب ٥٤ .

أعمالكم ترد عليكم»[1] ، وهي بعينها تظهر في ذ لك الموطن الأخروي بصورتها ، يعني صورة الجنة والنار وصورة ما يظهر فيهما من اللذائذ والمكاره.

فلعلك تقول كيف يكون العرض بعينه هو الجوهر . فأقول إن الأعمال ليست من الأمور العرضية بل إنما هي ذوات متحققة في ملك الله في كتاب رتبها .

لذلك ورد تجسيم الأعمال في يوم الحساب ، ويوزن الأعمال بالقسطاس المستقيم، نعم تكون عرضية بالنسبة إلى موجدها ، وهي عرض بالنسبة إلى صاحبها ، وجوهر بالنسبة إلى نفسها ومن هو دون رتبتها .

ولا يقال إن مادة الجنة والنار لو كانت هي الأعمال للزم عدم وجود الجنة والنار الآن بالنسبة إلى زيد الذي سيوجد بعد حين ، فاذا تحقق عدم كونه فيتحقق عدمية أعماله بالطريق الأولى ، فيلزم منها عدم وجود الجنة والنار الآن ، وهذا مخالف لما نص عليه الشرايع الإلهية

لأنا نقول إن الله سبحانه لم يفقد شيئاً من الأشياء في ملكه ولا يسبقه الحالات . قال عليه السلام : «ولا كان خلواً من الملك قبل إنشائه»[2] وإن زيداً الذي هو معدوم عندنا ليس معدوماً عند الله بل هو موجود متعين متميز عن غيره في ملكه سبحانه ، وكذلك أعماله وأخلاقه فهو موجود عند الله بحكم جفاف القلم بما هو كائن ، لكن لما كنا منغمرين في بحر الزمان وما صعدنا إلى مدارج الترقيات من عالم الجبروت والملكوت ، كنا محجوبين عن مشاهدة الأشياء على ما هي عليها ، واحتجبنا عن شهود ما هو كائن فسمينا الأشياء الكائنة عندنا بالوجود الكوني ، والذي بعد ما ظهر لنا سميناه بالوجود الامكاني . فقول إن الأشياء كلها كائنة في الإمكان عندنا وكائنة عند الله في الكون ، لأنه سبحانه ليس زمانياً حتى يتحقق له المضي والحال والاستقبال ، كما هو شأن من كان محاطاً للزمان ، فالجنة والنار موجودتان وداخلتان في ملك الله وباقيتان بإبقاء الله ، فظهر مما ذكرنا أن الأشياء إنما تعاد وتحشر بمادتها وصورتها ، لتجزى كل نفس ما كسبت ، إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

فاذا بلغ كل واحد من الموجودات مقامه في الجنة أو النار ، يبقى فيها ببقائها من كان من أهلها على الحقيقة . قال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ

---

[1] – البحار١٠٧/١٠٩ ، نور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري ٣١٣/١ .

[2] – الرواية عن أبي بصير عن الإمام الباقر عليه السلام قال " ولا كان خلواً من الملك قبل إنشائه " الكافي ٨٩/١ ، البحار ٢٩٩/٤ .

السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾[1]، **وقال سبحانه** : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[2].

وأهل الجنة يزداد نعيمهم في كل آن وكذلك أهل النار يزداد اليمهم في كل آن ، نعوذ بالله من سخط الله .

واعلم أن السر في المعاد ، أن الأشياء لما خلقت للبقاء كما قال في الحديث :﴿ إنما خلقتم للبقاء لا للفناء ﴾[3] وكانت الأشياء في الفراديس الأعلى ، ربما تتوهم الألوهية لنفسها لمشاهدتها أنها تصدر عنها الأفعال والآثار وتتخيل الاستقلال ، لأنها خلقت من ظل الربوبية ، فتنزلت من عالمها إلى هذا العالم الكثيف وامتزجت بكثافتها ، لتعلم أنها مخلوقة مدبرة وما تصدر عنها الأشياء من حيث هي هي ، ولتعلم عدم تذوتها واستقلالها في نفسها ، ولذا تنزلت من عالمها لأن كمالها أن تعرف عدم تذوتها وتحققهما ، ولا بد أن تترقى بعد تنزلها إلى عالمها بحكم ، كما بدأكم تعودون ، لأجل التنعم بالنعيم الأبدي والتألم بالأليم الدائمى ، الذي أوجد بفعلها فتعود إلى مكانها الذي هبطت منه لا غير قال عيسى عليه السلام ما معناه . ﴿ لا يصعد إلى السماء الا من نزل منها ﴾[4]. هذه آخر ما أوردتها إليك والله خليفتي عليك . قد وقع الفراغ من تسويد هذه الرسالة بيد منشيها العبد الاذل .

الأحقر ابن علي الحسن المشتهر" بكوهر "

في حائر الحسين صلوات عليه في نهار الجمعة

في ثالث ذي العقدة الحرام

سنة ألف ومأتين وتسع وثلاثين ١٢٣٩ هـ وقد تم بيد كاتبه الأول بن اسماعيل أحمد الحسيني في يوم الخميس تاسع عشر شهر صفر المظفر ١٢٧٤ حامداً ومصلياً راجياً من الله المغفرة والعصمة وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم ومنكرى فضائلهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين آمين رب العالمين .

انتهى الكتاب الثاني (اللمعات)

---

[1] – سورة هود الآية ، ١٠٨ .

[2] – سورة هود الآية ، ١٠٦ ، ١٠٧.

[3] – غرر الحكم ص ١٣٣ الدنيا دار فناء، ص ١٣٣ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " ما خلقتم للفناء بل خلقتم للبقاء . وإنما تنقلون من دار إلى دار " الاعتقادات للشيخ المفيد ٤٧ ، البحار٦/٢٤٩ .

[4] – بحار الأنوار ج ٦ ص ٢٤٩ ب ٨ .الرواية قال عيسى بن مريم على نبينا وآله وعليه السلام للحواريين : بحق أقول لكم : إنه لا يصعد إلى السماء إلا ما نزل منها " .

بسم الله الرحمن الرحيم

البراهين الساطعة

والأدلة اللامعة

تأليف حجة الإسلام والمسلمين العلامة الأكبر مولانا

آية الله الميرزا حسن الشهير بـ (كوهر)

(المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ)

البراهين الساطعة والأدلة اللامعة

(المقدمة)

الحمد رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبن الطاهرين ولعن الله أعداءهم أجمعين .

أما بعد . فيقول العبد الأحقر ابن علي الحسن الشهير بكوهر عفى الله عنهما ، وحشرهما مع ساداتهما صلوات الله عليهم أجمعين ، إن هذه كلمات قليلة مشتملة على معاني جزيلة ، تبين أصول الصواب والرشاد ، في أحوال المبدأ والمعاد سميتها " بالبراهين الساطعة والأدلة اللامعة ورتبتها على مقدمة وأبواب ، وبه نستعين في المبدأ والمآب .

أما المقدمة

ففي بيان أمور لا بد من الإشارة إليها إجمالا

الأول

(في وضع الاسم)

اعلم وفقك الله أن الاسم إنما يوضع للشيء لأجل الإفادة والاستفادة ، ولولاهما لبطل الوضع ، فيكون كل واحد منهما باعتبار وجود الغير ، وهو معنى إضافي خارج عن ذات المفيد والمستفيد ، إذ ليس ذاتهما نفس الإضافة ، واتصافهما[1] بالوصف الاشتقاقي دليل على القيام بمبدأ الاشتقاق وخروجه عن حقيقتهما من حيث دوران الوصف مدار المبدأ نفياً وإثباتاً ، وقد برهن أن موضع النفي والإثبات متغايران ، فظهر أن الشيء باعتبار الإضافة إلى الغير يحتاج

---

[1] – كلمة (واتصافهما) بدل (واشتقاقهما) في المخطوط .

إلى الاسم لا باعتبار ذاته فإذا لم يكن باعتبار ذاته ، فلا يكون إلا باعتبار ظهوره الفعلي الـذي هو إشراقه على هيئة تناسب المحل من الوضع .

الثاني

(في المعنى الموضوع له)

إن الموضوع له هو المعنى الوضعي ، الظاهر بإشراقه الوصفي في مرايا الأسـماء على قدر قوابلها ، لوجوب المناسبة بين الحال والمحل ، إذ بينا أن اعتبار كونـه ذاتيـاً غيـر اعتبار كونه موضوعا له ، فاعتبار الموضوع له هو نفس جهة الظهور ، فينصبغ بصبغ المحل ، والظاهر بالمحل هو المعنى المتحقق بتحقق الاسم على طبق ذلك المعنى الأول ، وهو شـبح منفصل منه كالشبح الواقع في المرايا ، فاذا قابلت مرآة الذهن هذا المعنى انفصل عنها شـبح وانطبع فيها على طبق ما في مراتب الاسم حرفاً بحرف ، فالمسمى ظهوره في الاسـم يسـمى معنى وفي الذهن مفهوماً ، والشيء باعتبار طريان المسمائية يسمى مصداقاً ، وباعتبار التعبير عنه يسمى مقصوداً ومراداً ، وباعتبار دلالة الاسم مدلولاً ، وباعتبار ظهوره في محل النطـق منطوقاً ، وباعتبار كونه من لوازم معنى آخر وخارجاً عن محل النطق يسمى أيضاً مفهومـاً ، وجميع هذه المراتب يسمى أيضاً معنىً في مقابلة الاسم .

الثالث

- المطابقة بين المفهوم و المصداق -

يجب المطابقة بين المفهوم والمصداق حتى يكون دليلا عليه وإلا للـزم عنـد قصـد المطابقة أن يكون كذباً ، ويلزم أيضاً جواز أن يكون مفهوم كل شيء مفهوماً لكل شيء ، وهو بديهي الفساد ، فعلى هذا يجب التطابق بينهما إطلاقاً وتقييداً وعموما وخصوصا ، إذ المفهـوم شبح المصداق فبطل القول بالتخالف ، وأعمية المفهوم واخصية المصداق واطلاقه وتقييده .

الرابع

(المصداق الوجودي مطلقاً لابد له من مفهوم وجودي)

يجب أن يكون لكل مفهوم منشأ انتزاع في الخارج على طبقه ، فجميع المفاهيم تستدعي وجود المصاديق دائرة مدارها نفياً وإثباتاً ، فلا يكون المصداق عدمياً والمفهوم وجودياً ، لوجوب المناسبة بين المدرك والمدرك (بفتح الراء) ، وإلا لزم أن يدرك كلُّ شيء كلَّ شيء ، فالتالي باطل والمقدم مثله وبيان الملازمة ظاهر ، فالعدم غير متصور والممتنع غير مدرك لأن المعني الممتاز[1] أمر وجودي ، فلو تعلق به الإدراك لزم انقلاب حقيقة العدم إلى الوجود ، وهي البيِّن استحالته ، لاستحالة اجتماعهما وارتفاعهما وما يقال من تصور الشريك لله تعالى فإنه إلحاد في الأسماء وتسمية الممكن شريكاً له كما قال تعالى ﴿ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾[2] وما نعبر عنه بالعدم فلا نعنى به الا العدم الإضافي الذي هو أمر وجودي .

الخامس

- الإمكان الخاص و العام -

إن تقسيم الإمكان بالخاص والعام ، وإن الإمكان العام يشمل الواجب والممكن ، باعتبار سلب الضرورة عن طرف المخالف ، وينقسم كل منهما بالذاتي والغيري ، وأن الإمكان الخاص يختص بالممكن لسلب الضرورة من الطرفين ، فيكون الإمكان ذاتيا للممكن ولا يصح أن يكون ممكناً لغيره كما قرروه بمعزل عن التحقيق ، إذ ليس الا الله واسماؤه وصفاته بقول الرضا عليه السلام : « وانما هو الله عزّ وجل وخلقه ، لا ثالث بينهما ، ولا ثالث غيرهما »[3]، فليس الا الواجب لذاته والممكن لغيره ، وقد عرفت استحالة تصور الامتناع ، فلا يكون فرداً للإمكان وإلا لكان ممكنا (هف) وأن الوجوب والإمكان متغايران وإلا لكان الواجب ممكناً والممكن واجباً وكل ذلك إنما يكون بحكم تطابق المفهوم والمصداق كما عرفت.

---

[1] - (الممتاز) بدل (المختار) في المخطوط .

[2] - سورة الرعد الآية ، ٣٣ .

[3] - عيون الأخبار للشيخ الصدوق ١٥٦/٢

السادس

- استحالة انتزاع مفهوم واحد من مصداقين -

يستحيل انتزاع مفهوم واحد من مصداقين إلا باعتبار المعنى الواحد المشترك بينهما إن اتفق ، وكذلك يستحيل انتزاع مفهومين من مصداق واحد الا من جهتين ، فالقضايا الحملية[1] كلها متغايرة موضوعاً ومحمولاً ذهناً وخارجاً ، فالموضوع هو الموصوف الخارجي ، والمحمول هو الوصف الخارجي ، والنسبة بينهما أمر خارجي ينتزع الذهن من كل واحد مفهوماً ثم يؤلفها على طبق التأليف الخارجي ، فزيد مثلاً موجود في الخارج ، والقيام الذي هو أثره ووجه فعله كذلك موجود خارجي ، والاتصاف به أيضاً أمر خارجي .

وليست القائمية عين ذاته ولا القائم كذلك ، وإلا لما صح رجوع ضمير القائم إليه ولا سلبه منه ، ولكان ذاته تدور مدار نفي القيام وإثباته ، حيث إن المشتق يدور مدار مبدئه ، فالوصف أمر خارجي بينه وبين الموصوف ، ببينونة صفة على ما سنبينه إن شاء الله ، وهما متغايران قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام : ﴿ لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة ﴾[2] ، فالقضايا الحملية كلها تدور مدار هذا الوصف ، إذ الحمل سقط في الوحدة والبينونة العزلية .

السابع

(البينونة بينونة صفة و عزلة)

قالوا إن البينونة على قسمين : بينونة صفة وبينونة عزلة وعرفوا بينونة الصفة بالاتحاد بالذات والمباينة باعتبار الصفات ، وبينونة العزلة بمباينة الذات والصفات ، وأنت إذ أمعنت النظر رأيت أن المعنيين كليهما مختصان ببينونة العزلة ، إذ كل واحد منهما فرد من الاعتزال ، أحدهما عزلة كل واحد منهما باعتبار الذات والآخر عزلة كل واحد منهما باعتبار الحدود ، وهذا بحسب اللغة والعرف العام والخاص ، فيكون أحدهما باعتبار الاشتراك اللفظي

---

[1] - كلمة (الحملية) بدل (الحكمية) في المخطوط .

[2] - نهج البلاغة ج١/١٥ ، التوحيد /٥٧ ، البحار ج٤/٢٤٧ .

بينهما. والآخر باعتبار الاشتراك المعنوي ، فكلاهما داخلان تحت مفهوم العزلة ، والمباينة الصفتية خارجة عنهما ، فيكون بين الصفة والموصوف إذ الصفة ليست بضد للموصوف ولا ند فإنها وجه من وجوه فعله لا يصدق عليهما مفهوم الاشتراك رأساً لفظيا كان أو معنوياً .

الثامن

- أصالة المعاني المصدرية -

إن المبادئ للمشتقات أعني المعبر عنها بالمعاني المصدرية ، التي قالوا إنها من ثواني المعقولات ، أمور اعتبارية تحدث باعتبار المعتبر حذراً من لزوم الدور أو التسلسل ، وينقطع بانقطاع الاعتبار كلها أمور متحققة متأصلة ، وهي ليست كما زعموا ، لأن اعتباريتها تلزم اعتبارية مشتقاتها المتأصلة ، لاستحالة اعتبارية المبدأ وتحقق المشتق من حيث وجوب تحقق المبدأ في المشتق ، وانضمامه بالقيود الخارجية ، ليحصل المشتق وقيام المشتق بالمبدأ قيام ركن وتحقق كما أن قيام المبدأ بالمشتق قيام ظهور ، والنقص بالتمآر وما أشبهه مندفع ، باعتبار المعنى الوصفى المتعلق بالتمر ، فإن التَّمار ليس ذات زيد بل إنما هو وصف حصل له باعتبار التعلق بالتمر لا باعتبار ذاته ، فقام يحصل الوصف بالتمر لا غير ذلك ، ولو كان الأمر كما يزعمون من عدميتها للزمهم القول باعتبارية وجود الحق ووجوبه وقدمه وأزليته وأبديته إلى غير ذلك من النعوت الذاتية ، فيلزم أن يدور وجود الحق مدار اعتبارهم وهو بديهي الفساد ، وكذلك القول في الإمكان والدور والتسلسل مندفع ، باختراع مصاديقها لا من شيء بفعل الله كسائر مراتب بسائط الإمكان وانتزاع المفاهيم منها في الأذهان .

التاسع

(بطلان القول بالمفاهيم العامة التي تشمل الواجب والممكن)

قالوا إن من المفاهيم ما لا يختص بشيء دون شيء من المصاديق ، بل هي كلية تعم الواجب والممكن ، ويعبر عنها بالأمور العامة وذلك يستلزم القول بوجود ما لا يكون في حد ذاته واجباً ولا ممكناً ، ويكون خارجاً منهما وداخلاً فيهما وتركب كل واحد منهما منه ومن حده ، وفاقة كل واحد منهما إلى كل واحد منهما ، فيلزم إمكان الواجب ووقوع الممكن قسيماً

للواجب وضداً له باعتبار الذات وندأ له بحسب[1] الصفات ، وهذا كما ترى بديهي الفساد، فالأمور العامة إنما تجري بين الأشياء الواقعة في المرتبة الواحدة والصقع الواحد التي لا يكون بينهما تقوم صدور ، فيتحقق لهما الجمع والتفريق فيما يتعلق بالأمور العامة ، وهي الأشياء المتحدة جنساً أو نوعاً أو غيرهما من مراتب الإطلاق والتقييد ، والعموم والخصوص ، إلى غير ذلك من صفات الخلق وأحوالهم .

العاشر

(مراتب الأمور الوجودية من الخصوص و العموم وغيرهما)

إن الأمور الوجودية الواقعية في الرتبة الواحدة لها مراتب باعتبار الإطلاق والتقييد ، والعموم والخصوص فاللا بشرط باعتبار حقيقته مطلق ، وباعتبار مقسميته مقيد ، وباعتبار شرطيته خاص ، وبشرط اللاشيئية عام ، فالخصوص والعموم قسمان من المقيد الذي هو عبارة عن المطلق ، المنضم بالقيود التي هي حدود الماهية ، التي تكون منشأ الامتياز قوة وفعلاً فتلزمها مراتب الجنسية والنوعية والشخصية باعتبار الفصول[2] ، فيكون جنساً ونوعاً وشخصاً ، فتظهر مراتب الفعل والقوة بهذه الاعتبارات ، فالجنس يشمل النوع ، والنوع يشمل الشخص ، والشخص هو الجزئي الذي يمنع فرض صدقه على كثيرين ، والنوع هو الكلي الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين ، وكذلك الجنس باعتبار التقييد ، فالجنس بهذا الاعتبار هو الكلي الذي يندرج تحت الكليات والنوع يتدرج تحته جزئيا ت ، والفصل مأخوذ في حقيقة النوع والشخص إذ لولا الفصل لما امتازت الأنواع والأشخاص ، فالقول بامتياز الجنس والنوع باختلاف الحقائق واتفاق الحقائق قول شعري ، من حيث إن الفصل معتبر فيهما ، فإما أن تقول باتفاق الحقائق فهما باعتبار المادة أو باختلاف الحقائق باعتبار الفصول .

---

[1] – كلمة (بحسب) بدل (باعتبار) في المخطوط .

[2] – كلمة (الفصول) بدل (الفصل) في المخطوط .

الحادي عشر

(في أنواع الجزء المحمول)

الجزء المحمول إن كان تمام الذاتي المشترك بين الماهية ونوع آخر مباين لها فهو الجنس وإلا فهو الفصل ، فلا يمكن وجود جنسين لماهية واحدة وإلا لتحصل النوع بدون الجنس ، فلا تركيب إلا منهما ، وكل منهما أي من الجنس والفصل باعتبار التركيب يكون منشأ للكليات والعوالي والسوافل والمتوسطات ، ومنها الكلي الطبيعي والعقلي والمنطقي ، فالمعروض للمفهوم الكلي طبيعي ، والعارض منطقي ، والجامع بينهما عقلي .

وقالوا بعدم تحقق المنطقي والعقلي في الخارج ، واختلفوا في الطبيعي بين منكر ومثبت خارج عن حقيقة الأفراد أو في ضمن الأفراد أو أنه تمام حقيقة الأفراد ، فالقول بأنه خارج عن حقيقة الأفراد يناقض قولهم من أن الشيء ما لم يتشخص لم يوجد.

والقول بأنه تمام حقيقة الأفراد ، قول بعدم الفرق بين الكلي والفرد ، وهو بيَّن الفساد ، إذ الكلي جزء للفرد على زعمهم والتشخص بالفردية جزء آخر ، والمجموع هو الفرد ، فتمام حقيقة الفرد هو الهيئة المجموعة التي تنتفي بانتفاء أحد الأجزاء ثم إن إنكار وجوده مكابرة فينحصر كونه في ضمن الأفراد ، فيكون بهذا الاعتبار أي باعتبار وجوده في الخارج في ضمن الأفراد ومنشأ لانتزاع الكلي المنطقي والعقلي ، فلا تكونان أمراً اعتبارياً ، ليس لهما منشأ انتزاع .

الثاني عشر

(النسب الأربع)

إن النسب الأربع أعني التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق ومن وجه ، كلها تدور مدار الأنواع بملاحظة الجنس والفصل ، فلا تتأتى في الجنس من حيث هو هو ولا الماهية المطلقة الا باعتبار الفصول[1] ، فيلحقها العوارض باعتبارها من حيث هي هي ، وباعتبار الخارج وباعتبار الذهن ، ولكلّ حكم لما يترتب عليهما من ترتيب المقدمات ، وأخذ النتائج واثبات الأمور في التعريف والتعرف .

---

[1] – كلمة (الفصول) بدل (الفصل) في المخطوط .

الثالث عشر

(لا يعرف الله بحد ولارسم)

إن التعريف لما كان باعتبار تلك الحدود ، انحصر بالحد والرسم تاماً كان أو ناقصاً ، وكل منهما إنما يكون باعتبار الجنس والفصل والعرض ، وقد عرفت أن مرجع الكل هو نفس الحدود المعبر عنها بالماهيات ، فما لا جنس له لا فصل له ولا عرض له فلا حد له ولا رسم ، فلا يقع جهة التعريف والتعرف ، فوجود الحق لا يعرف بحد ولا رسم ، لانهما من صفات المخلوقين وأحوالهم ، وإنما ببديع صنعه أجراه فلا يجري عليه ما هو أجراه ، وأما وجود الخلق فتلحقه هذه الأمور باعتبار اقترانها بالحدود لا باعتبار نفس الوجود ، والامتياز بين الوجودين ليس مأخوذاً فيه الاشتراك حتى يلزم التركيب بل الامتياز ذاتي بينهما ، فوجود الحق لا يعرف إلاَ بالأثر ، ولذا لا يعرف من نحو ذاته بوجه من الوجوه ، وستعرف ذلك إنشاء الله تعالى .

الرابع عشر

(حدود الماهية و أقسامها)

إن حدود الماهية لما اقتضت الكثرة باعتبار نفسها لسبب[1] اقترانها بالوجود الخلقي ، حصل الاختلاف والتقابل فقالوا به[2] ،المتقابلان إما وجوديان أولا وعلى الأول إما أن يكون تعقل كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر فهما متضايفان وإلا فالمتضادان ، وعلى الثاني يكون أحدهما وجودياً والآخر عدمياً ، فإما أن يعتبر في العدمي محل قابل للوجودي ، فهو العدم والملكة وإلا فهما السلب والايجاب ، قلت لو جاز تقابل العدم للوجود لكان العدم وجوداً للامتياز بحسب الحدود المعنوية ، فيكون التقابل بين وجودين لا بين الوجود والعدم ، فينحصر التقابل على ذلك في التضايف والتضاد ، وإن قلت العدم إضافي فهو أيضاً وجود ، فيرجع الأمر إلى ما قلنا إذ يلاحظ باعتبار القوة والفعل ، فلم لا يجوز التقابل بين العدمين الإضافيين.

---

[1] – كلمة (لسبب) بدل (بسبب) في المخطوط .

[2] – كلمة (به) غير موجوده في المخطوط .

الخامس عشر

(في التقابل و أقسامه)

إن بين المتقابلين بحسب التقوم باعتبار ملاحظة التقابل تضايف ، وباعتبار قيد الخصوصية تضاد ، وباعتبار ثبوت صلاحية اتصاف كل منهما بوصف الآخر وعدم التلبس عدم وملكة ، وباعتبار نفي الثبوت سلب وايجاب ، وكلها أمور وجودية يختلف باعتبار القوة والفعل ، فبهذا يندفع الإشكالات الواردة في المقام ، ففي كل شيء تتحقق هذه الأمور الأربعة بحسب اختلاف الجهات ، فإن حقيقة الشيء لحاظه من حيث هو هو ، لا يذكر الا من حيث هو هو فلا يكون معه ذ كر الغير ، فلا تقابل ولا تضاد ولا تضايف ولا عدم ولا ملكة ولا سلب ولا أيجاب ، وإذا لاحظناه مع غيره حصلت النسب ، فصحت الإضافة من حيث تقابلهما تقوماً[1] والتضاد من حيث خصوصية القيد والعدم والملكة باعتبار الفعل وحصول القوة والايجاب والسلب باعتبار النفي قوة وفعلا .

السادس عشر

(قسما الإضافة)

إن الإضافة على قسمين باعتبار الذات كما في نفس الوصف إذا فرضناه ذاتاً وباعتبار الوصف إذا كان وصفاً ولا يتعقل وجود أحد المتضايفين دون الآخر ويجمعهما نفس الإضافة وكل واحد يحدث بحدوث الآخر باعتباري الوجود والظهور فيتقوم كل واحد بالآخر وجوداً وعدماً[2] وظهوراً فيكون الدور بينهما معياً.

فالإضافة تنقسم إلى حقيقي ومشهوري فالمشهوري مركب من إضافتين حقيقيتين باعتبار تحقق النسبتين .

---

[1] – كلمة (تقوماً) غير موجوده في المخطوط .

[2] – كلمة (عدماً) غير موجوده في المخطوط .

السابع عشر

(في التقابل)

إن جميع ما فيه التقابل بجميع أنواعه يستدعي اتحاد الرتبة ، فتنحصر هذه الأمور في الرتب الخلقية ، فما يكون في مفهوم التقابل لا يجوز إطلاقه على الحق ، فمنها إطلاق العلة فلا يجوز على الله ، لأن العلة والمعلول متضايفان باعتبار العلية والمعلولية وفاقة كل واحد منهما إلى الآخر وذلك يستلزم الحدوث ، على أن العلة إما أن تكون بسيطة أو مركبة تامة أو ناقصة فإن كانت بسيطة تامة لزم أن يكون فاعلا موجباً لا مختاراً ، وإن كانت ناقصة لزم استكماله ، لأن العلة الناقصة هي المحتاجة إلى المدد ، وإن كانت مركبة تامة فيلزم كونه علة فاعلية ومادية وصورية وغائية ، فيلزم أن يكون الحق مادة للخلق وصورة وغاية إلى غير ذلك من المفاسد ، فلا يصح عليه إطلاق العلة كما لم يطلق هو سبحانه على نفسه ولا أحد من الأنبياء والأولياء ﴿علة ما صنع صنعه وهو لا علة له﴾[1] كما قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ، فإن قلت نعم لم يرد إطلاق لفظ العلة ولكن ورد معناها وهو إطلاق السبب عليه تعالى ولا نعني بالسبب إلا معنى العلة . قلت : هذا وصف فعلي له مشتق من وجوه فعله كما سنبين إنشاء الله تعالى ، فباعتبار المبادئ المتحصلة من وجود تعلق الفعل اشتق له هذا الاسم كسائر الأسماء .

وهذا ليس على ما تعنون من إطلاق العلة عليه تعالى باعتبار الذات ، ثم إنه قد بينا أن باعتبار التقابل يتحصل جميع أنواعه بين أمرين من الإضافة والتضاد والسلب والايجاب والعدم والملكة ، فباعتبار كل وجه يتحصل وجوه من المفاسد ، ومنها الوحدة والكثرة باعتبار التقابل بجميع أنواعها ، كالوحدة الشخصية والنوعية والصنفية والجنسية وتشملها العددية[2] والانبساطية المعبر عنها بالاشراقية السارية في الموجودات ومجعولية هذه الوحدة باعتبار اقترانها بالموجودات تستدعي وجود الوحدة الحقيقية فجميعها بمعزل عن وحدته الحقه الغير المقترنة بشيء من الأشياء المعبرة عن ذاته تعالى وتقابل تلك الوحدات الكثرات فيكون بينهما تضايفاً باعتبار التقوم وتضاداً باعتبار نفس الحدود وكذلك العدم والملكة والسلب والايجاب

---

[1]

[2] – كلمة (العددية) بدل (العادية) في المخطوط .

باعتبارات ، ومنها التقدم والتأخر بحسب الزمان والمكان والرتبة والشرف والطبيعة[1] ومنها الأولية والآخرية بجميع مراتبها بحسب هذه المراتب إلى غير ذ لك من أنواع ا لمتقابلات .

- كلمة (والطبيعة) بدل (والضعه) في المخطوط .

الباب الأول

في إثبات الصانع وتوحيده وفيه فصول

الفصل الأول

(في إثبات الصانع)

اعلم أنه قد تقرر عند العقول أن سلسلة الحدوث يجب أن ينتهي إلى الوجوب وإلا لزم تقدم الشيء على نفسه ، واتحاد الفاعل والقابل إن لم يستند إلى الغير وإن استند إلى الغير ، فإما أن يستند ذلك الغير إليه فيلزم الدور أو إلى الغير طولاً فيلزم التسلسل ، فيوجب تقدم المعلول على العلة إذ اعتبار معلولية كل سلسلة متقدم على اعتبار عليته ، فيستدعي عدمية الشيء حال كونه موجوداً (وهف) فوجب الانتهاء إلى علة لا تكون فيه اعتبار المعلولية بوجه من الوجوه .

وأيضاً قد تقرر أن الموجود إما أن يكون موجوداً بذاته أو موجوداً بغيره لا سبيل إلى القول بأن جميع مراتب الموجودات يكون موجودة بذاته ، إذ من المعلوم وجود المركبات المتوقفة على البسائط ولا إلى القول بأنها موجودة بغيره ، لاستلزامه القول بوجود الغير الذي يكون موجوداً بذاته ، فيجب القول بالموجود بالغير واستناده إلى الموجود بالذات وهذا ما نبغي ، وأيضاً في تجدد هذا الإشراق العام المنبسط على هياكل التوحيد ، بعد كونه كفاية في استناده إلى مجدد إذ لم يكوّن هو نفسه ولا يكوّنه من هو مثله ، ولم يجدد نفسه ولا يجدده من هو مثله ذ لك تقدير العزيز العليم.

الفصل الثاني

(في وحدة الصانع)

إنه لما وجب انتهاء سلسلة الحدوث إلى القديم[1] ، يجب أن يكون القديم واحداً من جميع الوجوه بالوحدة الحقيقية التي لا يشوبها الكثرة مفهوماً، ولا مصداقاً ولا تحقيقاً ولا اعتباراً وإلا للزم حدوثه ، فهو واحد أحدي المعنى لا يشاركه شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله بوجه من الوجوه ، إذ الاشتراك مع غيره لتركيبه مما به الاشتراك ومما به الامتياز ولزوم موجود خارج عن القدم والحدوث ، ولزوم ضد الممكن للواجب باعتبار تقسيم القدر

---

[1] – كلمة (القديم) بدل (القدم) في المخطوط .

المشترك واستحالة صدور الضد عن ضده ، وما يقال إن ما به الاشتراك عين ما به الامتياز هو دليل نفي الاشتراك ، إذ الامتياز ذاتي لهما على ذ لك التقدير وإلا لـزم التركيـب ، والشـبهة المنسوبة إلى ابن كمونه المنبعثة من جواز التخالف بـين المفهـوم والمصـداق مدفوعـة ، باستحالة التخالف بينهما كما عرفت فيما أسلفناه ، فالحمل العرضي على تقديره يخرج ذاتهمـا عن القدم ويدخلهما في الحدوث ، إذ لا واسطة بين القدم والحدوث ، ولا ربط إذ الربط لا يخلو عن أن يكون بينهما باعتبار الذات أو الصفات ، فإن كان باعتبار الذات إما أن يكون نفس الذات فيكون الذات معنى رابطياً وإما أن يكون غير الذات لزم أن يكون محلا للحوادث ، وإما أن يكون باعتبار الصفات ، فأما أن تكون هي الذات لزم المحذور الأول ، وإن كان غير الذات فلا ربط ، فيجب نفي الارتباط عنه ، فلا يكون بينه وبين غيره اجتماع ولا افتراق ولا فصل ولا وصـل ، لأنها من الأكوان الأربعة التي اتفقوا على حدوثها ، فلا الوجود ولا النعت المعبر عنـه يطلـق عليه وعلى غيره بالاشتراك اللفظي ولا المعنوي ولا الحقيقة والمجاز ، كما عرفـت واسـماؤه تعبير وصفاتِه تفهيم وذاته حقاقة وكنهه تفريق بينه وبين خلقه وغيوره تحديد لما سواه .

تحقيق

(غيوره تحديد لما سواه)

اعلم أن تنزيه الحق سبحانه عن الخلق وصفاتهم يلزم تحديد الخلق لا الحق ، لرجوع النفي على المنفى عنه ، وإلا لزم حكمك ببساطة (ج) وأنه ليس (ب)حكماً بتركيبه لا ببساطته (وهف) فظهر بطلان القول بالجمع بين التشبيه والتنزيه تقصياً[1] عن التحديد في التنزيه وبطل القول ببسيط الحقيقة كل الأشياء ، لأن البساطة المطلقة تنافي الكلية المركبة ، فإن كل موجود لا يسلب عنه أمر وجودي مقيد بحيث لا يسلب ، فالقيد مأخوذ في تعريفه وإلا لما تم استدلالهم بعكس النقيض في قولهم[2] إن المعطي لا يكون فاقداً في ملكه لا في ذاته[3] وإلا لتغيرت حالتـاه (ان الله خلو من خلقه وخلقه خلو منه)[4] ويلزم أن يكون محلاً للحوادث وهو بديهي الـبطلان ويجب الوجدان في ملكه ، إن الله لم يكن خلواً من الملك قبل إنشاء الملك ، والتحديد بالقبليـة

---

[1] _ كلمة (تقصياً) بدل (تفصياً) في المخطوط .

[2] – كلمة (قولهم) بدل (تذنيب) في المخطوط .

[3] – في المخطوط بعد في ذاته (بل يجب الفقدان في ذاته)

[4] – الكافي ج ١ ص ٨٢ باب إطلاق القول بأنه شيء .

والبعدية من الملك ، وهما من الزمان الذي هو من حدود الماهية ، وقد خلقه الله بنفسه بلا قبل ولا بعد حيث إنه تعالى لا يوصف بالقبلية والبعدية ، وهو قبل القبل بلا قبل ،وبعد البعد بلا بعد ، والتعبير بعدم الخلو قبل الإنشاء لنفي التعطيل وإلا فحقيقة الأمر ، كان الله ولم يكن معه شيء والآن على ما عليه كان ، فتوسط العدم بينه وبين خلقه غير معقول ، إذ يلزم انقلاب العدم وجوداً تحديد للطرفين إن قلنا بتناهيه ، وإن قلنا بعدم تناهيه لزم عدم ايجاد الخلق رأساً ، وكذلك الزمان إذ الزمان خلق[1] من خلقه فلا ممكن إلا وهو حادث بالحدوث الزماني بالمعنى الأعم ، ويختلف مراتب الحدوث الزماني فيسمي سرمداً ودهرا [2].

فنسبة المتغير إلى المتغير زمان بالمعنى الأخص والى الثابت دهر ونسبة الثابت إلى الثابت سرمد ، فالزمان ظرف للموجودات الخلقية والذات الثابت ليس له زمان والوصف بالأزلية والأبدية والسرمدية نعت ذاتي يوجب تنزيهه عن الظرفية والمظروفية ، إن قيل كان فعلى تأويل أزلية الوجود وإن قيل يكون فعلى تأويل نفى العدم ، فالتعبير بالأزلية هو نفس التعبير عن أبديته وبالأبدية عن أزليته على نحو يعرفه الراسخون في العلم .

الفصل الثالث

(اختلاف الآراء في صفاته تعالى)

اعلم أنه قد اختلفت الآراء في صفاته سبحانه فبين نافٍ ومثبت ، فذهب طائفة إلى نفيها والمثبتون اختلفوا فمنهم من أثبتها له عيناً ومنهم من أثبتها غيراً ومنهم من أوّلها حالاً ومنهم من نفاها وجعل الذات نائبة منابها ومنهم من أرجعها إلى سلبها ومنهم من أثبت حالات ليست بموجودة ولا معدومة .

ويكون موجودة ومعدومة فالنافون يلزمهم الإثبات إذ النفي فرع الثبوت ، فقد كروا إلى ما فروا عنه وعلى عدم الملازمة يلزمهم التعطيل والمثبتون[3] إن أرادوا محض التعبير لنفي التعطيل يلزمهم القول بالترادف في إطلاق الصفات والذات ، فيوجب بطلان الحمل إلا إذا أريد الحمل باعتبار الصفات الفعلية كما ستعرفه إن شاء الله تعالى ، وإنما قلنا يلزمهم القول

---

[1] – (ولا يلزم منه القول بالحدوث الذاتي فإن الزمان من حدود ماهيته) الموجود في المخطوط .

[2] – (ويختلف مراتب الزمان باختلاف مراتب الزمان فيسمى سرمداً ودهراً) وهذا الموجود في المخطوط والصواب المكتوب .

[3] – كلمة (والمثبتون) بدل (والمثبتون عيناً) في المخطوط

بالترادف حيث حكمنا بوجوب المطابقة بين المفهوم والمصداق ، فاختلاف المفاهيم دليل على اختلاف المصاديق فلا يصح القول بالعينية مع اختلاف المفاهيم ، والمثبتون غيراً يلزمهم القول بتعدد القدماء قد أبطلته أدلة التوحيد ، والقول بالنيابة يلزمهم القول بفرعية الذات وحدوثها إذ النائب فرع المنوب عنه بحكم النيابة ، وإرجاعها إلى السلوب باطل بايجاب صلوح المنفى للزوم التركيب وكونه محلاً للحوادث وصحيح إن قلنا باعتبار التنزيه ونفي التعطيل وثبوت الحالات قول باجتماع النقيضين وارتفاعهما المجمع على بطلانهما .

خليلي قطاع الفيافي إلى الحمى
كثيرٌ و أما الواصلون قليل

الفصل الرابع

(الفارق بين صفات الذات و الفعل)

قد اختلف ظاهراً ما ورد من المترجمين للرواية والسنة المعبرين عن إرادته ،ففي بعض ما ورد عنهم إثبات الصفات وعينيتها كما قال عليه السلام : ﴿ علم كله ، قدرة كله ﴾[1] وفي بعضها ﴿ كمال التوحيد نفى الصفات عنه لشهادة كل صفة على أنها غير الموصوف وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة ﴾[2] فالجمع بينهما بالفرق بين الصفات الذاتية والفعلية فالعينية هي الصفات الذاتية دون الفعلية والفرق بينهما ، بأن كل صفة يصح اتصاف الذات بها وبنقيضها فهي الصفات الفعلية وإلا لزم دوران الذات مدارها نفياً وإثباتاً ، وكل صفة لا تصح الاتصاف بها وبنقيضها فهي صفات الذات هذا بحسب الظاهر .

وأما بحسب الواقع فاعلم أنه قد قدمنا فيما سبق ما يكشف اللثام عن وجه المرام وهو أن الصفة إذا لوحظ كونها صفة فهي غير الموصوف والموصوف يكون مقترنا بها وكلاهما يقعان في رتبة الحدوث لاقترانهما كما قال مولانا الرضا عليه السلام : ﴿ ونظام توحيده نفي الصفات عنه بشهادة العقول أن كل صفة وموصوف مخلوق وشهادة كل موصوف أن له

---

[1] – شرح الاسماء الحسنى ج١ للملا هادي السبزواري /١٧

[2] – بحار الأنوار ج ٤ ص ٥٤ ب ٤ ـ التوحيد للشيخ الصدوق ٥٧ .

خالقاً ليس بصفة ولا موصوف »[1] . ثم برهن على ما قاله صلوات الله عليه بقوله : « وشهادة كل صفة وموصوف بالاقتران وشهادة الاقتران بالحدث وشهادة الحدث بالامتناع من الأزل الممتنع من الحدث »[2] ، ففي هذه الملاحظة لا يكون دليلاً عليه ، فيكون الذات عند اضمحلال الصفات هي المراد .

فالحكم في العينية باعتبار غيبوبة الصفة وعدم ملاحظتها من حيث هي ، وايقاع الإرادة على الذات دون الوقوع ، فإن الوقوع لا يكون إلا على الصفات ، فتكون مناط الغيرية ، فالجمع بلا تفرقة زندقة والتفرقة بلا جمع تعطيل والجمع بينهما توحيد .

فالذات البات هي المراد عند إطلاق الأسماء والصفات ، وتقع الإرادة على جهات اشتقاق الصفات من وجوه الفعل ، فانت توقع الإرادة[3] وإن لم يقع وسريان هذا الحكم في جميع الصفات ، فنفي الصفتية والموصوفية باعتبار ملاحظة الوصف واثباتها باعتبار عدم الملاحظة.

تمثيل تقريبي

(التجلي بنفس المتجلي لا بذاته)

انظر إلى الصورة في المرآة فإنها هي من الآيات التي أراها الله الخلق في الآفاق والأنفس حتى يتبين لهم أنه الحق ، فانت مادمت ملتفتاً إلى الصورة الانعكاسية تكون ذاهلاً عن المقابل ولا تكون ملتفتا إلى المقابل حتى تذهل عن تلك الصورة ، فيقع نفس توجهك على الصورة حال كون المقابل مراداً لك ، فتحكم عليه بما تجلى لك في المرآة على حسب قابليتها مع قطع النظر عنها .

---

[1] – تحف العقول لابن شعبة الحراني ٦١ الراوية قال الإمام الرضا عليه السلام " إن أول عبادة الله معرفته . وأصل معرفته توحيده . ونظام توحيده نفي الصفات عنه . لشهادة العقول أن كل صفة وموصوف مخلوق ، وشهادة كل مخلوق أن له خالقاً ليس بصفة ولا موصوف .وشهادة كل صفة وموصوف بالاقتران . وشهادة الاقتران بالحدث . وشهادة الحدث بالامتناع من الازل الممتنع من حدثه . فليس الله عرف من عرف ذاته ولا له وحد من نهاه ولابه صدق من مثله . ولا حقيقته أصاب من شبهه " الاحتجاج للشيخ الطبرسي ١٧٤/٢

[2] – تحف العقول لابن شعبة الحراني ٦١ . الاحتجاج للشيخ الطبرسي ١٧٤/٢ سند الإمام الرضا الشيخ عزيز الله عطاردي ٤١/١

[3] – في المخطوط (توقع الإرادة على الذات)

تبصرة

(في إدراكات الشيء بظهوره الفعلي لا بذاته)

اعلم أن الإشراق الفعلي المنبسط على هياكل الموجودات باعتبار وجوده مبدأ اشتقاق الصفات المعبرة عن الذات المغيبة للصفات ، كالقائم المشتق من القيام الذي هو وجه من وجوه الحركة الكلية التي أحدثها زيد لنفسه[1] ، فإنها توصف بالقيام والقعود وما يضاهيهما من الشؤون ، فإنك تارة إذا أطلقت القائم تريد به نفس زيد بدون ملاحظة كون القائمية وصفاً له وتعبر عنه بهذه الصفة المشتقة من قيامه المتحصل من وجه حركته الكلية وتاره تلاحظ كون القائم وصفاً له فلا يكون مراداً وشتان ما بين الاعتبارين ، مع أن الواقع أمر وجداني اختلف واقعية كل منهما باختلاف اللحاظ وعدمه ، وكذا الأمر في جميع الأسماء والصفات ، فزيد منزه من وقوع هذه الأسماء والصفات عليه حال إيقاعها عليه ، فهو ليس بصفة ولا موصوف حال كونه هو المراد بالصفة والموصوف . قال سيدنا وسيد الشهداء في دعاء عرفه روحي له الفدا :{ أيكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدل عليك ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل إليك عميت عين لا تراك ولا تزال عليها رقيباً ، وخسرت صفقة عبد لم تجعل له من حبك نصيبا إلهي أمرت بالرجوع إلى الآثار فأرجعني إليك بكسوة الأنوار وهداية الاستبصار حتى ارجع إليك منها كما دخلت إليك منها مصون السر عن النظر إليها ومرفوع الهمة عن الاعتماد إليها إنك على كل شيء قدير }[2] .

وبالجملة كل صفة تعبر عنها بما هي هي لا بما هو هو مع أن المراد ليس إلا هو فتكون الأسماء والصفات مترادفة لدى ذات الله مع تنزيهه عن الوضع[3] والموضوع له ، فإنها جهات آثار فعله فسقط الحمل بهذه الاعتبارات وبالاعتبار الثاني أعني ملاحظة الصفات من حيث كونها صفات ليست بمترادفة ويصح الحمل ولا تكون الذات مرادة بها ، فالصفات عين الذات بالاعتبار الأول وهو ليس بصفة ولا موصوف بالاعتبار الثاني فافهم .

---

[1] – كلمة (لنفسه) بدل (بنفسهما) في المخطوط .

[2] – البحار ١٤٢/٦٤ . صحيفة الإمام الحسين عليه السلام جمع الشيخ جواد القيومي ٢١٤ دعاء الإمام الحسين يوم عرفة

[3] – الموجود (عن الوضع والموضوع والموضوع له) .

الفصل الخامس

(علمه تعالى القديم عين ذاته فلا كيف له)

علمه تعالى ليس بارتسام صور الممكنات ، وتقرر رسوم المدركات في ذاته تعالى ، فيكون محلاً للحوادث ولا باتحاده بها فيكون فاعلاً [1]، ولا بثبوت المعدومات كما عليه الصوفية لإعادة المحذورين ، ولا بالمثل النورانية بالمعنى الذي قاله شيخ الإشراق وتبعه الإشراقيون من الصور المفارقة فهي علوم باعتبار ومعلوم باعتبار آخر ، وتبعهم المحقق الطوسي أعلى الله مقامه ، فإن ذلك يستلزم نفى العلم الذاتي ولا بالذي قرره فرفوريس مقدم المشائيين وشيده في الأسفار ، لاستلزامه قدم الحق والخلق معاً أو حدوثهما مع أن اللازم من القول بقدم الكل حدوث الكل ، ولا بثبوت المعدومات على ما قالته المعتزلة للزوم اجتماع النقيضين وارتفاعهما ، ولا بالصفة القائمة بنفسها المعدومة من جملة القدماء بالمغايرة لذاته تعالى كما قاله الاشاعرة لبطلان تعدد القدماء ولا بما ذ هب إليه الرئيس ، وإن اضطربت عباراته فتارة قال بارتسام الصورة [2] وتارة قال إنه في صقع الربوبية [3] ولا أعلم ذلك وتارة التزم بالكثرة ، فإن كل ذلك مستلزم للجهل أو التركيب .

ولا بما قاله المتأخرون بأن ذاته علم إجمالي بجميع الممكنات ، وقالوا للواجب تعالى علمان بالأشياء علم إجمالي مقدم عليها ، وعلم تفصيلي مقارن لها ، وهذا يستلزم القول بأن يكون له إجمال وتفصيل والجهل بالصنع قبل التفصيل على التفصيل ، ولا بما رتبوه من أنه علة ، والعلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول وهذا أيضاً فاسد بكله ، مع أن ماهية العلة مغايرة لماهية المعلول ، فلا يكون العلم بها علماً وإلا لانتقلت الماهيات ، ولا بما ذهب اليه أرباب الأقوال الباطلة ، فإنها كثيرة وكلها ناشئة من القول بأن العلم نسبة تابعة للمعلوم ، والمعلوم هو الكون وما فيه ، فالعلم ذات إضافية بالمعلوم ومطابق له وإلا لم يكن علما به ، فالقول بقدمها لتصحيح العلم قول بتعدد القدماء وتبطله أدلة التوحيد ، وبعدميتها قول بنفي العلم عند عدم العلة وثبوته عند ثبوتها ، فيلزم الحدوث والجهل بالصنع قبل الايجاد ، فذهب كل إلى ما أدى إليه وهمه وساقه إلى نحوه فهمه ولم يتفطنوا بأن علمه عين ذاته وذاته عين علمه ، ليس

---

[1] في المخطوط فاعلاً وقابلاً .

[2] – كلمة (الصورة) بدل (الصور) في المخطوط .

[3] – الجملة (في صقع الربوبية) بدل (في صقع من الربوبية) في المخطوط .

مستفاداً من غيره وإلا لزم المشابهة بمخلوقاته ، وأن علمه ليس من مقولة الكيف ولا من مقولة الإضافة ولا من مقولة الانفعال ، وربما ينبئ اختلافهم في العلم القول باعتوار الزمان عليه ، وكونه من الزمانيات التي تعتور عليه الحالات ، فلو جردوه عن الزمان ونفوا عنه الكيف وسبق الحالات وأنه لا تطري عليه الكيفيات لما وقعوا في الشبهات ولا اقتحموا الهلكات

إشراق

(في أن علمه تعالى عين ذاته فلايحاط مطلقاً)

اعلم أن العلم الذاتي هو ذاته سبحانه لا سبيل إلى إدراكه بوجه من الوجوه لا إجمالاً ولا تفصيلاً ، إذ ليس فيها إجمال وتفصيل لما عرفت من لزوم التركيب والحدوث ، فالعلم تعبير عن الذات البات على النمط الذي قررناه فهو أصل المعنى بكل اعتبار وجهة ، ليس للإمكان والممكنات فيه تحقق ولا ذكر ولا صلوح بوجه من الوجوه إن قلت هو هو فالهاء والواو كلامه وخلقه (وإن قلت الهواء صفته ، فالهواء من صنعه صفة استدلال عليه لا صفة تكشف عنه ، رجع من الوصف إلى الوصف ، ودام الملك في الملك انتهى المخلوق إلى مثله وألجأه الطلب إلى شكله ، الطريق مسدود والطلب مردود دليله أياته ووجوده إثباته)[1] فهو لا يدرك ، لأن الإدراك فرع الإحاطة ، وهو لا يحاط وإلا لكان محدوداً مركباً من نفسه وحده ، فإذاً لا يحيطون به علماً وعنت الوجوه للحى القيوم .

تحقيق فيه تدقيق

(تعلق علمه تعالى بالمعلومات فعلي اشراقي)

إضافة العلم إلى المعلوم معنوي فعلي للحق ، لعدم لحوق الإضافة إليه تعالى ، ويحدث بحدوث المعلوم وكونه مضافاً أيضاً إشراقي ظهوري على حد قوله عليه السلام : ﴿ تجلى لها بها وبها امتنع منها واليها حاكمها ﴾[2] ، وذلك أيضاً لا يكون الا بانسلاخ الزمان عنه ، فلم يتحقق لذلك الإشراق الفعلي لدى التجلي المصحح لإضافة المتجلي للمتجلي له قبلية ولا

---

[1] – كشكول الشيخ الأوحد ج٢/٣٥٩ .

[2] – نهج البلاغة ٢/١١٥ ، الاحتجاج للشيخ الطبرسي ١/٣٠٥ ، البحار ٤/٢٦١ .

بعدية ، لعدم الانتهاء بحسب البعدية فيلزم عدم الانتهاء بحسب القبلية وإلا لـزم وجـود أحـد المتقابلين دون الآخر (هذا خلف) .

فظهر عدم الانتهاء من الطرفين ، ونفي القبلية والبعدية مـن الجـانبين ، فحـدوث الإضافة بحدوث المضاف إليه واتسق المضاف منها بلا تخلل زمان في البين فوقع العلم علـى المعلوم وظهرت العالمية بذلك الوقوع ، فكانت الإضافة منطبقة على المضاف إليـه ، وكـذلك المضاف المنبعث لديه على التساوق لا على التقدم والتأخر ، فعبر عن نفس الإضـافة بـالعلم الفعلي كما ينطق به الكتاب والسنة والأدعية والروايات ، وهو المؤكد للعلـم الـذاتي الجـامع لوجوه التعاريف للعلم من الإضافة والكيف والانفعال ، باعتبار الوقوع وانطبـاق العلـم علـى المعلوم ، فإن كلا من هذه التعاريف ليس جامعاً مانعاً طرداً وعكساً ، بل كـل تعريـف معـرف لوجه من وجوهه ، فإن التعريف الجامع المانع هو النور الشامل الظاهر[1] والمظهر والظهور ، فيشمل هذه التعاريف كلها كما شرحناه في مباحثاتنا ، وبالجملة فالمتعلق[2] أمر فعلي يقع علـى المتعلق ، كإبصارك للمبصرات فإنك بصير ، وإن لم يكن عندك المبصر فلما وجد المبصر تعلق إبصارك به ، فالإبصار المتعلق به يحدث بحدوث المبصر وينطبق عليه ، قـال عليه السلام : ﴿ لم يزل الله عز وجل ربنا والعلم ذاته ولا معلوم والسمع ذاته ولا مسموع والبصر ذاته ولا مبصر والقدرة ذاته ولا مقدور فلما أحدث الأشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على المعلوم ﴾[3] فالعلم[4] كينونة الإشراق المعبر عنها بالعلم الواقع على المعلوم ، إذ لا يتصور وقوع الذات على شيء من الأشياء .

تكميل

(الحق تعالى لايتصف بالقبلية و البعدية)

اعلم أن الحق عز وجل لم يتصف بالقبلية والبعدية ، فليس له حالة منتظرة ، فيعلم الأشياء قبل حدوثها وبعد حدوثها على حد سواء ، كليها وجزئيها وغيبها وشهودها في أوقـات حدوثها وأماكن وجودها يعلمه بعلمه الذي هو عين ذاته بلا كيف ، وبإشراقه الفعلي الواقع على المعلومات الإمكانية والكونية المعبر عنه بالعلم الفعلي ، والإضافة والانبساطية بلا تخلل زمان ،

---

[1] – كلمة (الظاهر) بدل (للظاهر) في المخطوط .

[2] – كلمة (فالمتعلق) بدل (فالتعلق) في المخطوط .

[3] –... عن أبي بصير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لم يزل الله عز وجل ربنا والعلم ذاته ولا معلوم ، والسمع ذاته ولا مسموع ، والبصر ذاته ولا مبصر ، والقدرة ذاته ولا مقدور ... " الكافي ١٠٧/١ ، التوحيد للشيخ الصدوق ١٣٩ ، البحار ٦٨/٤ .

[4] – الموجود (فالعلم كينونة الذات والواقع كينونة الاشراق) .

إذ الزمان من حدود ماهيتها ، واجتماع الأزمنة السابقة واللاحقة بمشهد واحد لديه سبحانه ، فهو المحيط بكل شيء والمحصى له ، فلا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصيها ، كلاً في مراتب وجودها واطلاقاتها وقيوداتها ، ولا طريق إلى معرفة ذلك الا بانسلاخ الزمان والتجرد عن حدود المكان ، وحيث إن القوم لم تحصل لهم تلك المراتب التي لا تنال الا بعناية خاصة من الله المختصة بأوليائه ، وقيدتهم الأزمنة ، وحددتهم الأمكنة بقيود القبلية والبعدية والسابقة واللاحقة[1] ، وقاسوا الحق بأنفسهم وشبهوه بمخلوقاته تحيروا ، فذهب كل ذاهب إلى ما أدى إليه وهمه وقاده فهمه : فلو" قلدوا الموصى إليه أمورهم لزمت بمأمون من العثرات.

الفصل السادس

(ليس في صفاته تعالى عموم صفة على خصوصية صفة أخرى)

ليس في صفاته التي قالوا بعينيتها جهة عموم وخصوص ، واطلاق وتقييد ، كما ذهبوا إلى أعمية بعض الصفات وأخصية بعضها ، كالعلم والقدرة والحياة ، فإنهم قالوا بأنها أصول الصفات والإرادة والسمع والبصر المعبر عنها بالإدراك والسرمدية الشاملة للقدم والأزلية والأبدية والكلام والصدق من الشعب الثلاثة الأول ، وهذا كما ترى يلزم تجزية الذات ، وتركيبها وكونها فاعلة وقابلة بذاتها ، وكل مؤد إلى حدوثها ، فتعاليت عما يقولون علواً كبيراً ، لا يقال إنها إنما تكون بحسب المفهوم لا المصداق ، لأنا نقول بحكم وجوب التطابق يحكم على المصداق وإلا لزم الكذب ، ولا يتفرع عليه شيء منها على أن مفاهيم هذه الصفات لا ربط لبعضها ببعض ، وإلا لما احتيج إلى إثبات القدرة بعد ثبوت العلم ، بالبراهين الساطعة القاطعة وقس على ذلك سائر الصفات فالحكم ، واحد مفهوماً ومصداقاً على أن الإرادة والكلام هما من صفات فعله وقد قضت ضرورة مذهب آل محمد صلوات الله عليهم على حدوثها ونفي موحدية من قال بعينيتها كما صرحوا فيما ورد عنهم عليهم السلام :(المشية والإرادة من صفات الأفعال فمن زعم أن الله تعالى لم يزل مريداً شائياً فليس بموحد)[2] وورد :(كان الله ولا مكان)[3] .

---

[1] – الكلمتين (والسابقة واللاحقة) بدل (السابقية واللاحقية) في المخطوط .

[2] – الرواية عن الإمام الرضا عليه السلام ، التوحيد للشيخ الصدوق ٣٣٨ ، البحار ١٤٥/٤ .

[3] – الرواية ... عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن لله عز وجل تسعة وتسعين اسماً ، من دعا الله بها استجاب له ومن احصاها دخل الجنة ... قال صلى الله عليه وآله وسلم " لأنه عز وجل كان ولا مكان " التوحيد للشيخ الصدوق ٢٠٧ ، البحار ١٩٨/٤ .

وقد قامت البراهين القطعية على طبق الضرورة من جواز نفيهما واثباتهما حيث يقول :ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، فلو كانت الإرادة عين الذات لدارت مدار النفي والإثبات فيلزم حدوثها .

وتأويل الإرادة بالعلم بالاصلح مستلزم لتجزيته تعالى ، وتركيبه وذاتيته له يستلزم إرادة ذاته لذاته ، فيكون بذلك فاعلاً وقابلاً ولزوم الدور والتسلسل في حدوث الإرادة مندفع ، بايجاده بنفسه وستعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

وبالجملة القول بأعمية بعض الصفات وأخصية البعض قول فاسد وأمر كاسد ، ولا يتأتى إلا في صفات الفعل دون الذات ، والقول بالفصل الذي ليس بالهزل ما قدمناه في الصفات فراجع .

الفصل السابع

(إنقسام الصفات إلى صفات قدس وإضافة و فعل)

في تقسيم الصفات بالقدس والإضافة والفعل ، إنما يكون بحسب الذات[1] الظاهرة بالوحدة الانبساطيه من حال تعلق المثال الملقى في هويات الخلائق[2] على ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام لما سئل عن العالم العلوي :(صور عارية من المواد عالية عن القوة والاستعداد تجلى لها خالقها فأشرقت وطالعها فتلألأت وألقى في هويتها مثاله فأظهر عنها أفعاله)[3]. وذلك المثال الملقى الحقائقي ، والنقش العنواني آية الفاعل ، باعتبار اشتقاقه من الفعل ، فبملاحظة آيته للفاعل ودلالته عليه صفة قدس ، وباعتبار تعلقه بالفعل صفة إضافة ، وباعتبار تعلقه بالمفعول صفة فعل، وكل ذ لك صفات وأسماء اشتق من وجوه الفعل له تعالى ، فعند إرادة الذات تضمحل لك ملاحظة الصفات ، وباعتبار ملاحظة الصفات يجب عنها تنزيه الذات ، ولأجل ذلك تكون دلالتها دلالة رسم لا دلالة تكشف له.

---

[1] – كلمة (بحسب الذات) بدل (بحسب المراتب) في المخطوط .

[2] – كلمة (الخلائق) بدل (الحقائق) في المخطوط .

[3] – بحار الأنوار ج ٤٠ ص ١٦٥ ب ٩٣ _ الصراط المستقيم ج ١ ص٢٢٣ الفصل ١٩ _ عيون الحكم والمواعظ لعلي بن محمد الليثي الواسطي ٣٠٤ .

الفصل الثامن

(الوحدة الانبساطية)

الوحدة الانبساطية التي هي آية الوحدة الحقيقية الفعلية التي هي ظهور الوحدة الحقيقية بالظهور الفعلي لها مراتب تضاهيها الوحدة العددية ، باعتبار إشراقها بمراتب الاعداد فتكون منزهة عن الأعداد ، ومضافة إليها ومفعولة لديها ، باعتبار حامليتها للفعل فإن الكثرة لا توجد الا بالوحدة وإلا لزم الطفرة التي قضت الضرورة ببطلانها ،فالوحدة مقومة للكثرة باعتبار حامليتها للفعل ومتقومة بها ظهوراً ، والكثرة بها تحققاً وركناً باعتبار العرض في كل سلسلة من سلاسل الطول لا باعتبار الطول ، لتقدم السلاسل الطولية بعضها ببعض باعتبار الصدور[1] فافهم .

الفصل التاسع

(إثبات الصفات له تعالى من باب أنها كمال عندنا)

إن إثبات الصفات له سبحانه إنما يكون باعتبار ما نعرفه من الكمالات ، وأن الفاقد لها فاقد للكمالات ، فيلزم النقص والإستكمال ، ومرجع المقال ما قال الباقر عليه السلام :(ولعل النمل الصغار تتوهم أن لله تعالى زبانيتين)[2]، حيث إنها عرفتهما كمالاً وأثبتتهما له سبحانه .

والحق جل شانه منزه عما يصفه الواصفون وينعته الناعتون ، فلا تدركه الأبصار ولا تحويه خواطر الأفكار ، فإن كل شيء لا يتجاوز وراء مبدئه ، وكل يقرأ حروف نفسه ، لأن إدراك الأشياء لا يخلو إما أن يكون وصفاً ذاتياً لها أو وصفاً عرضياً [3].

فعلى الأول: إنما تكون هي هي باعتبار مراتب وجوداتها ، إذ هي هي على ماهي عليها وإلا لما كانت هي إياها ، فليست هي فوق مراتبها تحققاً وذكراً واعتباراً ، فإذاً لم يكن هي فوق مرتبتها فلا إدراك لها .

---

[1] – كلمة (الصدور) بدل (الضروره) في المخطوط .

[2] – بحار الأنوار ج ٦٦ ص ٢٩٣ ، نور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري ٩٣/١ ، اللمعة البيضاء للتبريزي الانصاري ١٦٩

[3] – كلمة (عرضياً) بدل (فعلياً) في المخطوط .

وعلى الثاني : إن الفعل تحت رتبة الذات بكل اعتبار ، فلا تدرك ما فوقها فلا ممكن في صقع الواجب وإلا لانقلبت الحقيقة ، فيكون الواجب ممكناً والممكن واجباً [1]، وإذ لا ممكن هناك فلا إدراك للممكن وسقط الإدراك ولا يحيطون به علماً وعنت الوجوه للحى القيوم ، وما وصفه لنا الحق من النعوت الكمالية والصفات الجمالية والجلالية ، فإنه يقع علينا خلقاً كما أشرنا إليه في وقوع العلم ، فشهادته بوحدانيته وتوصيفه بصفات صمدانيته لذاته هو نفس ذاته بلا اختلاف في المفهوم ولا في المعنى ولخلقه نفس حقايقهم المصنوعة ولذا قال بعض الإلهيين:(شهادة الحق بالوحدانية للحق بالحق حق و شهادة الحق بالوحدانية للخلق بالحق خلق).

فيعتبر في شهادة الحق لنفسه الوحدة ، الحقة ولخلقه الوحدة الحقيقية و[2]الانبساطية الاشراقية منزهة عن الوحدة العددية والجنسية والنوعية والشخصية والصنفية ، ولأجل ذلك نزه سبحانه نفسه عما يصفه الواصفون بقوله الحق :﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[3].

وسلام على أنبيائه بوصفهم أياه ما وصف نفسه لهم به الواقع عليهم ، باعتبار حقايقهم التي هي أيات توحيده ومقامات تفريده التي لا فرق بينها وبينه في التعريف والتعرف لا في الحقيقة والذات كما قال الحجة (عجل الله فرجه وعليه وعلى آبائه السلام) (وبمقاماتك وعلاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفك بها من عرفك لا فرق بينك وبينها ، إلا أنهم عبادك وخلقك فتقها ورتقها بيدك بدؤها منك وعودها إليك) [4]. وما روي عن الصادق عليه السلام : (لنا مع الله حالات نحن فيها هو وهو نحن ولكن هو هو ونحن نحن)[5]. فمدح الله سبحانه أنبياءه المرسلين باعتبار هذا الوصف وقال عز من قائل:﴿ وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين﴾ [6].

---

[1] – كلمة (والممكن واجباً) غير موجوده في المخطوط .

[2] – كلمة (الواو) بدل (أو) في المخطوط ..

[3] – سورة الصافات الآية ، ١٨٠ .

[4] – الاقبال للسيد ابن طاووس الحسني ٦٤٦ ، مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٨٠٣ .

[5] – اللمعة البيضاء / للتبريزي الانصاري / ٢٨، روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم " لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل " وقالوا عليهم السلام " لنا مع الله حالات هو فيها نحن ونحن هو ، وهو هو ونحن نحن " ـ المحقق : هذا الحديث نظير حديث دعاء شهر رجب المروي عن الإمام الحجة عجل الله فرجه بقوله " لا فرق بينك وبينها إلا أنهم عبادك وخلقك ... "

[6] – سورة الصافات الآية ، ١٨١ .

الباب الثاني

في صفات فعله تعالى وفيه مقاصد

المقصد الأول

(الله تعالى فاعل بفعله لا بذاته)

اعلم أن كل فاعل تام الفاعلية وفوق التمام لا يكون فاعلاً بذاته بل فاعليته بفعله الذي أحدثه بنفسه لا من شيء وإلا لزم أن يكون هو الفعل المركب من نفسه ، واعتبار اشتقاقه إذ الفاعل هو المشتق من الفعل ، ومن جهة فاعليته واعتباريته اختلاف الجهات دليل اعتبار الاختلاف ، فيكون مركباً ودائراً مدار الفعل نفياً وإثباتاً ، وما ذلك إلا شأن الحدوث وشبهة الدور والتسلسل والانتهاء إلى الذات فعلاً ووصفاً مندفعة ، بإحداثه بنفسه واشتقاق الوصف من نفسه بوجهه ، كسائر الأشياء الحادثة المشتقة من وجوه فعله المعبرة عن ذاته بالوصف العنواني عند ايقاع الإرادة على الذات الواقعة على الصفات كما عرفت سابقاً .

فالفاعلية كمال فعلي له لاكمال ذاتي ، فلا يتحقق الا بنفس الفعل المعبر عنه بكلمة {كن} بلا ملاحظة لفظ ولا نطق ولا إشارة ولا كيف ، فإنها إنما وجدت بها ويعبر عنها بالظهور وبالإشراق وبالتجلي إلى غير ذلك من التعبيرات ويتحقق له مراتب بحسب التعلقات بمراتب المفعولات فيسمى :(مشية) عند التعلق بالحقايق المجردات (وإرادة) عند التعلق بالتعينات : (وقدراً) عند التعلق بالهندسيات : (وقضاءاً) عند التعلق بالهيئة التركيبية للموجودات .

فالمشية قبل الإرادة ، والإرادة قبل القدر ، والقدر قبل القضاء ، ويتلوه الإمضاء ، وتقديم القضاء على القدر توهم ، والتعبير عنه بالعلم الإجمالي ، وعن القدر بالعلم التفصيلي إن أرادوا بالعلم نفس العلم الذاتي فباطل كما سبق ، إذ ليس للذات إجمال وتفصيل وإن أرادوا به الاشراقي مع أنهم لم يريدوه ففاسد ، إذ الهندسة لا يكون إلا قبل التركيب ، لتوقف المركبات على البسايط مع أن الوارد من المترجمين لإرادة الله المخبرين عن صفاته وأفعاله ، تقديم القدر على القضاء كما قال الصادق عليه السلام :(إن الله علم وشاء وأراد وقدر وقضى وأمضى فبعمله كانت المشية وبمشيته كانت الإرادة ، وبإرادته كان القدر ، وبقدره كان القضاء)[1] إلى غير ذلك كما ورد في الباب .

---

[1] – عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، قال : سئل العالم عليه السلام كيف علم الله ؟ قال : وشاء و أراد وقدر وقضى وأمضى ، فأمضى ما قضى ، وقضى ما قدر ، وقدر ما أراد ، فبعلمه كانت المشيئة ، وبمشيئته كانت الارادة ، وبإرادته كان التقدير ، وبتقديره كان القضاء ، وبقضائه كان الامضاء ، والعلم متقدم على المشيئة ...) ، الكافي ج١/١٤٨ .

هذا باعتبار التفصيل عند التعلق ، وربما يطلق كل مرتبة منها على كل مرتبة منها ، فيقال المشية لتمام التعلق للفعل ، وكذا الإراده وكذا القضاء فالفعل واحد ومراتبه أربع بحسب التعلق ، كالكلمة التامة من حيث تحققها بالمراتب الأربع ، النقطة والألف والحروف والهيئة التركيبيه ثم بعد تمام مراتبها يتحقق لها الدلالة ، فالفعل بعد تمام مراتبه يكون سبباً لوجود المفعول .

المقصد الثاني

(الفاعل من الصفات الفعلية)

الفاعل إما هو عبارة عمن صدر عنه الفعل أو من قام به الفعل ، فعلى الثاني لا يجوز أن يكون هو الذات ، إذ يلزم أن يكون محلاً للحوادث ، وعلى الأول يكون اسماً له عند صدور الفعل ، فيثبت بثبوته وينتفي بنفيه ، حيث إن الفعل صدر عنه وتقوم بنفسه ، فلا يكون هو ذاته، ففي الوجهين نسبة الفاعلية من الصفات الفعلية .

المقصد الثالث

(أنواع الفاعل)

فاعلية الحق تعالى ليس بالطبع ، فيكون صدور الفعل عنه بمقتضى طبعه بلا شعور منه ، ولا بالقسر فلا يكون على محبته ومقهوراً للقاسر ولإرادته ، ولا بالتسخير فيكون تابعاً لإرادة المسخر ، ولا بالجبر فيكون فاعلاً بإرادة مجبره ، ولا بالرضا فيكون علمه الذاتي علة لوجود مفاعيله وعين مسلوبتيها[1] عين وجودها عنه ، وعلمه بها عين فعله لها ، بلا اختلاف في شيء من ذلك ، ولا بالعناية فيكون فعله تابعاً لعلمه بوجه الخير في ذ لك الفعل في نفس الأمر ، فينفعل عن ذلك العلم من غير قصد زأيد على ذلك العلم ، ولا بالتجلي بمعنى إلقاء المثال في هويات الأشياء التي هي الصور العلمية الغير المجعولة .

أما الأربعة الأول فلعدم وجود اختيار تام فيها فلا تصلح لفاعلية المختار ، وإنما قلنا ليس فيها اختيار تام يترائى بحسب الظاهر عدم الاختيار لها لضعفه ، وهو خلاف الواقع إذ جميع أقسام القوابل مختارة ، حيث إنها أثر الحق الذي هو الفاعل المختار ، وأثر الفاعل

---

[1] – كلمة (مسلوبيتها) بدل (معلوميتها له) في المخطوط .

المختار يجب أن يكون مختاراً وإلا لزم النقص فيه ، حيث إنه قادر على أن يخلقها مختارة والاختيار صفة كمال وهو لا يعدل عن الكمال إلى غيره ، فيلزم إما عدم القدرة أو ترجيح المرجوح على الراجح وكلاهما يستدعيان الامكان.

وأما الرضا فلاستلزام علمه الذاتي الذي هو عين ذاته علة الكون ، والعلم لا يكون علة للكون من حيث عدم تأثيره كما حققناه في محله ، وحيث نفيت فاعلية علمه كما عليه المحققون ، وجب أيضاً نفي علية الذات ، إذ العلم هو عين الذات بكل اعتبار فليس فيه جهه وجهه حتى يكون من جهة علة ومن جهة علماً وإلا لزم التركيب المستلزم للحدوث ، فالقائل بعلية الذات لا يسعه إنكار علية العلم ، فإما أن يقول الله العلة فيهما إذ يلزم المفاسد الواردة المستلزمة للحدوث .

وأما العناية يلزمه الجبر في الأفعال الاختيارية كما كان في الرضا أو القول بأن الأشياء قديمة غير مجعولة وكلاهما باطلان ، وأما التجلي بمعنى إلقاء المثال في هويات الأشياء إن أريد بالهويات من أنها صور علمية للحق غير مجعولة بجعل جاعل ففساده ظاهر ، وإن أرادوا بهويات الأشياء قوابلها المجعولة بنفس ذلك التجلي المساوق لها الفاعلية لقبول أيجادها أياها فهو حق لا ريب فيه ، ويكون ذلك بياناً لكمال الاختيار للفاعل المختار ، كما ستعرف إن شاء الله ، وأما القصد فإنه يقع الفعل منه باختيار تام .

المقصد الرابع

(أنه تعالى فاعل بالاختيار)

الفاعل التام يجب أن يكون مختاراً وإلا لزم الإيجاب المنافي لقدرة الترك ، فيلزم عدم قدرته للترك فيلزم النقص اللازم للإمكان وإثبات الاختيار ينافي القول بعلية الذات ، إذ الناقصة يستلزم الاستكمال ، والتامة المستحالة تخلف المعلول عنه ، فليس له إن شاء فعل وإن شاء ترك أو إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل وإن لم يشأ لم يفعل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

المقصد الخامس

(تمامية الفاعل)

تمامية الفاعل أن يصدر عنه الفعل ويتقوم بنفسه لا بغيره ، إذ هو فاعل القبول فلا يتم إلا بأيجاد وقبول ، فيجب أن يكون هو فاعل القبول وإلا لم يكن هو أياه ، فتحقق أن الفعل لا يتقوم إلا بنفسه ، فيحصل عن ذلك جهتان : أيجاد وقبول ، وبين تلك الجهتين تحقق ميلان متعاكسان المصححان لمعنى الاختيار ، فيكون صدور الفعل عنه بالاختيار ، فأقام الفعل بنفسه على جهة الاختيار ، فيعبر عن جهة إيجاده : (بالوجود) وعن جهة قبوله : (بالماهية) . وجهة الإيجاد هو المثال الملقى المعبر عن الفاعلية كما قال عليه السلام : (تجلى لها بها وبها امتنع منها وإليها حاكمها)[1] ، وقوله عليه السلام : (خلق الله المشية بنفسها)[2]، فيتحقق باعتبار تلك الجهتين القيامات الأربعة ، فيكون الفعل متقوماً بنفسه بجميع أنواع القيام ، فالصدوري باعتبار المثال الملقى عن الحق بحسب قابليته ، والركني بحسب القبول ، والظهوري باعتبار ظهور المثال في القابل ، والعروضي باعتبار محلية كل من الجهتين .

وهذه التفاصيل كلها إنما تعبر في الفعل من حيث تحققها في المفاعيل ، والأثر إنما يشابه صفة مؤثرة ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾[3]، ولأجل ذلك نفينا جهة التأثير من الذات البات وقلنا إن مؤثريتة إنما يكون باعتبار ظهوراته الفعلية ، فلا شبيه له سبحانه ولا مثل ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾[4]، وإنما أجرينا هذه التفاصيل في الفعل باعتبار تعلقه بالمفاعيل وصحة الاتصاف بها بحسب التعلق لا بحسب الذات ، وإنما نزهنا الحق تعالى عن جميع أنواع التشبيه ، إذ يمتنع تعلقه بذاته بالخلق .

---

[1] – نهج البلاغة – ٢/١١٥ ، الاحتجاج للشيخ الطبرسي ١/٣٠٥ ، البحار ٤/٢٦١

[2] – الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام البحار ٤/١٤٥ ، التوحيد للشيخ الصدوق ١٤٨ .

[3] – سورة الإسراء الآية ، ٨٤ .

[4] – سورة الشورى الآية ، ١١ .

إزالة شبهة[1]

(أن الله تعالى خلق آدم على صورته)

لعلك تقول قد ورد في الحديث : (ان الله خلق آدم على صورته)[2] فيلزم منه المشابهة، فأقول ليس حيث ذ هبت ، فإن الله ليس له صورة ولا معنى ، وضمير صورته يرجع إلى آدم ، حيث خلقه على ما هو عليه وإلا لم يكن هو أياه ، ويمكن أن يقال أيضاً إن الله خلق صورة ونسبها إلى نفسه تشريفاً وتكريماً ، كما نسب الكعبة إلى نفسه يقول الكعبة بيتي، فخلق الله آدم على تلك الصورة ، وللحديث معانٍ أخرى يطول بذكرها الكلام ، ولا يقتضيه ا لمقام .

المقصد السادس

فاعلية(كنت كنزاً مخفياً)

اعلم أن الفاعل الحق بحكم (كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف)[3] أحب أن يظهر ما خفي من فاعليته في مظاهر المفاعيل لا ما خفي من ذاته ، فإن الخفاء والظهور هما من صفات فعله وإلا لتغيرت حالتاه ، فلذا عبر عن المخفي بالضمير الفاعل الظاهر (بكن) المتأخر عن الذات البات وجوداً وذكراً ، فتحركت المحبة الفعلية إلى مجالي الظهور بالحركة الإيجادية التي هي (خلق لا يدرك بالسكون) ، والحركة إذ هما من آثار الفعل فتأكد الفعل ، وظهر المقدر الحاكي لنفس الفعل ، فاشتق منه اسم الفاعل الحاكي لقابلية[4] الفعل لنفسه ، واشتق منه اسم المفعول الحاكي لقابلية الفعل الفاعلية للقبول فتعين المطلق بتعيينات مراتب الفاعل ، فظهر ما خفي في الفاعلية لها على حسب مراتب المفاعيل أو باعتبار نفس الفاعلية ، حيث إن ضمير أحب مصدر بالفاء التعقيبية فيكون متأخراً عن ضمير كنت ، وكذلك ضمير خلقت بالنسبة إلى ضمير فأحببت فضمير خلقت مظهر لضمير فأحببت وهو مظهر لضمير كنت .

---

[1] – كلمة (إزالة شبهة) بدل (إزاحة وهم) في المخطوط .

[2] – الكافي ١٣٤/١ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ١١٠/٢ ، التوحيد للشيخ الصدوق ١٠٣ .

[3] – رسائل الكركي للمحقق الكركي ١٥٩/٣ ، شرح أصول الكافي مولى محمد صالح المازندراني ٢٢/١ ، عوالي اللالئ لابن أبي جمهور الاحسائي ٥٥/١ ، الفصول المهمة في أصول الأئمة عليهم السلام للحر العاملي ١٤٨/١ ، مستدرك البحار للشيخ علي التمازي ١٩٣/٩ .

[4] – كلمة (لقابلية) بدل (لفاعلية) في المخطوط .

وبالجملة حقيقة المفعول المطلق لا ذكر لها ولا وجود إلا بالفعل ، وهي متأخرة عن الفعل بجميع الاعتبارات ، وإنما هي شيء بجعل الفعل أياها ، فجميع الماهيات الخلقية مجعولة بجعل الجاعل أياها والقول بعدم مجعوليتها ناشئ عن عدم المعرفة بالأفاعيل الإلهية ، فتعين المفعول المطلق بمراتب تقييده ، فيكون مفعولاً به ومعه وله وفيه ، فالخفاء والظهور لكل مرتبة من القوابل إنما يكون بحسب تعلقاتها الظاهرة للمفاعيل بها بحسب قوابلها الفاعلية للقبول المتساوقة للتعلقات.

وبذلك تحقق الاختيار في جميع أصقاع الآثار حتى يكون دليلاً على اختيار الفاعل المختار.

توضيح

- أثر الفاعل المختار مختار -

أثر الفاعل المختار يجب أن يكون في نفس تحققه مختاراً وإلا يلزم الترجيح بلا مرجح وهو يلتزم عجزه أو جهله تعالى عن ذ لك علواً كبيراً ، وإلا يلزم تقدمه على نفسه في قبول نفسه ليلزم الترجيح بلا مرجح ، فإن قبول نفسه إنما هو بالإيجاد حيث إنه فاعل للقبول بنفس الإيجاد ، وبها يتم الشيء وإلا لم يكن هو أياه ، ولذلك عبر سبحانه بقوله الحق:﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[1]، فأوضح بقوله ﴿ يكون ﴾ أن فاعل يكون هو شيئاً من حيث أنه فاعل قبول المطاوعة كقولك: أوجدته فانوجد ، ففاعل الانوجاد ليس إلا ما أوجدته فبالأمرين تحقق الشيء ، فقام بنفسه بالإصدار عن موجده .

وفيما ورد عن أهل بيت العصمة (عليهم السلام) . (أقام الأشياء بأظلتها)[2] ، والظل حقيقة الشيء في أحد الاطلاقات فتدبر .

---

[1] – سورة يس الآية ، ٨٢ .

[2] – عن حماد بن عمرو النصيبي قال :سألت جعفر بن محمد عليهما السلام عن التوحيد فقال " واحد ، صمد ، أزلي ، صمدي ، لا ظل له يمسكه ، وهو يمسك الأشياء بأظلتها " البحار ج٤/٢٨٦ ، التوحيد ٥٨ .

المقصد السابع

(وما أمرنا إلا واحدة)

يجب أن يكون ما منه سبحانه أمراً واحداً ، وما من الخلق مختلفاً قال تعالى : ﴿ وما أمرنا إلا واحدة ﴾[1] ، لأن الواحد الحق يجب أن يجري فعله على نهج الكمال وإلا لزم ترجيح المرجوح على الراجح ، فالكمال في جهة الوحدة لا الكثرة حيث إن الكثرة متقومة بالوحدة ومتفرعة عليها ، ومن اليقين بطلان الطفرة ، فتعين صدور الوحدة عنه من حيث الكمال لا بما قاله أرباب المقال . إن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد وإلا لزم التكثر في ذاته (لكثرة ما صدر منه)[2] ، فإنه قول فاسد ، إذ اعتبار صدور ذلك الواحد عنه أيضاً يلزم التكثر في ذاته إذ ا كان هو الفاعل بذاته.

وأما على ما قلنا بأن الفاعل بفعله[3] لا يلزم التكثر في صدور الواحد للكثير ، وأيضاً بين القولين بون بعيد ، حيث يقولون لا يصدر عنه بمعنى نفي القدرة ، ونقول لم يصدر باعتبار عدم العدول عن الكامل إلى غيره ، وذلك الواحد باعتبار قبوله صار منشأ الكثرات بحصول جهات الارتباطات ، فالوحدة من الحق والاختلاف من الخلق ، فلولا الخلق لما ظهرت فاعلية الحق ولولا فاعلية الحق لما تحقق وجود الخلق (العبودية جوهر كنهها الربوبية ، فما فُقد من العبودية وُجِدَ في الربوبية ، وما خُفِيَ عن الربوبية أُصيب في العبودية)[4] فما فقد في العبودية من الاستقلال وجد في الربوبية ، وما خفي في الربوبية من الظهور أصيب في العبودية ، والربوبية الظاهرة في العبودية هي الربوبية إذ مربوب التي هي آية للربوبية إذ لا مربوب ، كاسم الفاعل ومسمى الفاعل ، فظهر انطباق الفاعلية على الفعل ، وانطباقها بحكم التضايف على المفعول في جميع المراتب ، فجميع المراتب على هذا النمط وكلها متعلقة بالجعل ذاتاً وصفة جوهراً وعرضاً فتدبر .

---

[1] – سورة القمر الآية ، ٥٠ .

[2] – الجملة غير موجوده في المخطوط .

[3] – كلمة (بفعله) بدل (لفعله) في المخطوط .

[4] – مصباح الشريعة : ص ٧ ، ط الأعلمي ، الفوائد العليه للسيد علي البهبهاني ٣٩٤/٢ .

تتميم وتفهيم[1]

- الفاعل الحق أفاض إيجاده على جميع الموجودات من المادة والماهية -

اعلم أن الفاعل الحق والغني المطلق أفاض أيجاده على جميع الموجودات بحسب قوابلها المتحققة بنفس إيجادها المعبر عنها بفواعل القبول المسأوقة للأيجاد كالكسر والانكسار ، وأفصح عن ذلك بقوله الحق .﴿ أنزل من السماء ماءاً فسالت أودية بقدرها ﴾ [2] فبطل القول بقدم الماهيات الموجودة بحدوثها بنفس الإيجاد وبطلان تعدد القدماء ، وبطل القول بعدميتها بحصول الامتياز في مقام الكثرات حيث لا يكون الامتياز إلا باعتبار التعيينات[3]، وبطل القول بتحققها بمحض جعل الجاعل اياها للزوم الترجيح بلا مرجح ، فانحصر الأمر بما ذكرنا من أنها فواعل القبول المحدثة بنفس الإيجاد ، مساوقة لها كما مثلنا بالكسر والانكسار فافهم .

تكميل

- اتفاق كلمة أهل الإسلام على أن الله لا يوصف بالظلم -

اعلم أنه اتفقت كلمة أهل الإسلام على أن الله لا يوصف بالظلم ، فبعد ذلك الاتفاق افترقوا ، فمنهم من ذهب إلى نفي الاسم واثبات المسمى في الأربعة الأولى وهي عدم الاتصاف بالظلم وفعل الشر وفعل القبيح وعدم الرضا بالكفر.

وأما الخامس أعني الاتصاف بالاختيار فقد اتفقوا أيضاً على وجوبه ، فزعم بعضهم أن الاختيار هو المقابل للايجاب الطبيعي ، أي ما يصح معه الفعل لا يترك بالنظر إلى الذات فيكفي عندهم كون أفعاله على طبق المصلحة وإن كانت لازمة له.

وذهب قوم إلى الاختيار الذي هو مقابل الايجاب بمعنى امتناع الانفكاك وهو ما يصح معه الفعل والترك ، بالنظر إلى الداعي في وقت ، ولا ينافيه الوجوب السابق في وقت آخر ، وإنما المنافي وجوب ذلك في جميع الأوقات.

---

[1] - كلمة (تتميم وتفهيم) بدل (تقسيم وتفهيم) في المخطوط .

[2] - سورة الرعد الآية ، ١٧ .

[3] - كلمة (التعيينات) بدل (التعينات) في المخطوط .

وأنت إذا أمعنت النظر وجدت أن الأمرين يسقى بماء واحد في الرجوع إلى الايجاب[1] الطبيعي المنافي للاختيار ، والحق ما قلناه في مطاوي كلماتنا تصريحاً وتلويحاً من ثبوت الاختيار ورجوع الاختلاف إلى القوابل فراجع .

المقصد الثامن

(أفعال العباد بالاختيار)

اختلف المسلمون في أفعال العباد فمنهم من ذ هب إلى القول بالجبر وهم على أقسام:

فمنهم من ذهب إلى أن الغير لا يقدر على شيء من أفعاله ولا يفرقون بين حركة المرتعش وغيره ، ومنهم من فرق بين الحركتين ، ومنهم من قال بتأثير قدرة العباد في أفعالهم لكنها صادرة عنهم وواجبة بالوجوب السابق من جهة علله الموجبة إلى الواجب .

ومنهم من ذهب إلى أن العبد هو العلة القريبة للمباشرة والحق هو العلة البعيدة ، وكل ذلك بمعزل من الحق ، إذ يلزم منه الايجاب المستلزم للإمكان .

ومنهم من ذهب إلى استقلال العباد في الأفعال ، وهذا يستلزم انقلاب حقيقة الإمكان إلى الوجوب ، فالجبر والتفويض كلاهما باطلان ، فانحصر الحق في الاختيار على ما حققناه من أن أثر[2] المختار يجب أن يكون مختاراً كما عرفت .

المقصد التاسع

(أن العبد فاعل لفعله بالله لامع الله ولا بدونه)

أن ذات العبد من حيث ذاته ليست علة لأفعاله ، بل من حيث الفعل والفاعلية صفة فعل له لا صفة ذات ، وهو آية للحق ، فلولا الحق لما كان على ما كان ، ولولاه لما وجد فعله ، فشيئية فعله به[3] بل صدور فعله عنه على طبق صدور ذاته عن الحق إلا أن الحق وجوده المستقل بنفسه وغني عما سواه ووجود العبد فقير محتاج يحتاج في كل آن إلى مدد جديد ، كما سنبين إن شاء الله تعالى .

---

[1] – في المخطوط (في الرجوع والايجاب المنافي للأختيار) .

[2] – في المخطوط (أن أمر المختار) .

[3] – في المخطوط (كما أن شيئية الحق لا على معنى العله بحسب الذات حتى تنهى العلل فتنتهي إلى الواجب ليلزم الايجاب)

فبطل القول بالجبر حيث إن الفعل منسوب إلى العبد لقيامه به ومباشرته أياه ، وبطل قول المفوضة حيث إن شيئية العبد ليست منه بل هو شيء بالحق ، وموجود بايجاده أياه ، فالفعل مسلوب عنه من حيث هو هو ، فالحق لم يطع بإكراه ولم يعص بغلبة ، هو المالك لما ملكهم والقادر على ما أقدرهم عليه ، فظهر الحق به من البين ، وبطل الجبر والقدر ، وتحقق الأمر بين الأمرين .

تنبيه

(فعل العبد لا يكون إلا بقدر مشيئة الله تعالى)

اعلم أن الخير والشر وإن كان فعل العبد ، ومتحصلاً بحسب إقباله وادباره بحسب ماهيته المتعينة من انصباغ ماهيته بصبغ وجوده في الخير ، وعدم انصباغها في الشر ، لكنه إنما يكون بمشيئة الله وإرادته وقدره وقضائه ، كما ورد في الحديث . (لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بهذه الخصال السبعة بمشية وإرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة منها فقد كفر)[1] ، وفي رواية فقد أشرك ، ولا يلزم من ذلك الجبر بوجه من الوجوه فإن المشية والإرادة وإن كانتا واحدة لكن بحسب المتعلق تختلفان ، فتكونان حتمية وعزمية، ويعبر عن العزمية بالرضا كما ورد : (إن لله مشيتين مشية حتم ومشية عزم)[2] .

فالمشية الحتمية

إفاضة الوجود على حسب القوابل بمقتضى الحكمة ، وايجادهم على ما هم عليه باعتبار قبول قوابلهم المحدثة مساوقاً لأيجادهم أياهم ، بحكم الاختيار وليست هي متعلقة بالأوامر والنواهي ، وترتب الثواب والعقاب .

والمشية العزمية

المعبر عنها بالرضا هي متعلقة بالأوامر والنواهي والثواب والعقاب ، فالخيرات توافق المشيئتين دون الشرور ، فإنها توافق الحتمية ، فباعتبار التخلف عن العزمية يستحق العقاب ، كما أن موافقتها متعلق الثواب ، فلا تغلب مشية الخلق مشية الحق وإلا لزم انقلاب

---

[1] – بحار الأنوار ج ٥ ص ١٢١ ب ٤ ـ الكافي ١٤٩/١ . الفصول المهمة في أصول الأئمة عليهم السلام للحر العاملي ٢١٩/١.

[2] – فقه الرضا ص ٤١٠ ب ١٤٩

حقيقة الإمكان إلى الوجوب ولا يجبر الخلق مشية الحق تعالى وإلا لزم انقلاب حقيقة الوجـوب إلى الإمكان فلا يظلم ربك أحداً .

تكميل

(جميع الخلق لا يخالفون مشيئة الله الحتمية)

اعلم أن الخلق بجميع مراتبهم في ذواتهم وصفاتهم وجواهرهم وأعراضهم في حالتي الإقبال والأدبار في الأكوار والأدوار والأطوار ، لا يخالفون مشية الله الحتمية ، فكلهم صائرون إلى بابه ومستمدون من جنابه ومتحركون بالحركة الاستمدادية ، ويسألون إفاضـته بالألسـنة الاستعدادية ، ويعبر عن تلك الحركة بالحركة الجوهرية المنبعثة من افتقارهم إلى غناه ، فـإن الفقر ذاتي للممكن وذاته فقر محض يحتاج إلى مدد جديد ﴿ أفعيينا بالخلق الأول بل هـم فـي لبس من خلق جديد ﴾[1]، فلا يفرض عدم فقره لعدم فرض إمكانه ، فالعلة الموجدة لها هي عين العلة المبقية اياها .

وتوهم بعض القاصرين فقال بغيريتها قصوراً عن إدراك حقيقة الإمكان ، وفقرها في وجودها وبقائها ، والذي أشرنا إليه من الحركة الجوهرية لم نقصد بها ما قصده المثبتون لها، بأنها حركة في الطول لاستلزام ذلك المفاسد من القول بعدم المعاد الجسماني ، وبلوغ المعطـول إلى رتبة العلة بل الذي نريده هي حركة بالعرض بسكون الراء .

فكل شيء لا يتجاوز ما وراء مبدئه ، وكل يقرأ حروف نفسه ويسأل بلسان استعداده لسداد فقره الذاتي الذي لم يتخلف عنه : (الهي وقف السـائلون ببابـك ولاذ الفقـراء إلـى جنابك)[2] .

المقصد التاسع

- الحق أولى بنسبة الخير إليه والعبد أولى بنسبة الشر إليه -

اعلم أن جميع الخيرات والشرور وإن كانت من العبد به سبحانه لكن الحـق أولـى بنسبة الخيرات إليه ، والعبد أولى بنسبة الشرور إليه ، مع أن الكل من عند الله كما قال تعالى

---

[1] - سورة ق الآية ، ٦٥ .

[2] مفاتيح الجنان .

﴿ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾[1] ، وقال في الحديث القدسي : (إني أنا الله لا إله إلا أنا خلقت الخلق وخلقت الخير وأجريته على يدي من أحب فطوبى لمن أجريته على يديه وأنا الله لا إله إلا أنا خلقت الخلق وخلقت الشر وأجريته على يدي من أريد فويل لمن أجريته على يديه)[2] ويكون ذلك باعتبار المشية الحتمية والعزمية كما قلنا فرا جع .

وبالجملة فالخيرات إنما تصدر من العبد حالة الإقبال إلى الله تعالى والاستنارة بنور الله والإنصباغ بصبغة الله ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾[3]، ولأنها مجعولة بالذات ، فتنسب إلى جاعلها ، والشرور تصدر من العبد باعتبار ادباره عن الحق وملاحظة أنيته المبعدة ، ولأنها مجعولة بجعل عرضي ، بمقتضى استعداد طبيعته﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾[4]، فتنسب إلى مباشرها قال عليه السلام : (خيرك إلينا نازل وشرنا إليك صاعد)[5] الخير بيديك والشر ليس إليك .

تمثيل اشراقي

(الخير ينسب إلى الله تعالى والشر ينسب إلى العبد)

كما أن الجدار الذي هو سبب لإظهار نور الشمس وتحقق الظل لظهور نور الشمس بوجه استنارته ، ويتحقق الظل بوجه إدباره ، وإن كان النور والظل من الشمس بالجدار ، وإن شئت قلت من الجدار بالشمس إلا أنك لا تثبت الظل إلا إلى الجدار ، لأن إدبار الجدار صار سبباً لتحقق الظل ولو استنار بجميع جهاته بصفاء قابليته لما تحقق الظل ولما ظهر إلا النور ، والجدار مثل حقيقة العبد والشمس آية الفاعل الحق ، والنور هو الخير الصادر من العبد بالله الحق أو من الحق بالعبد ، والظل هو الشر فينسب الظل إلى الجدار والنور إلى الشمس وإن كان الكل من الشمس﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴾[6].

---

[1] – سورة النساء، الآية ، ٧٨ .

[2] – الكافي ج ١ ص ١٥٤ باب الخير والشر ، المحاسن لأحمد البرقي ٢٨٣/١ ، الجواهر السنية للحر العاملي ٤٣ .

[3] – سورة البقرة الآية ، ١٣٨ .

[4] – سورة النساء الآية ، ١٥٥ .

[5] – دعاء أبي حمزة الثمالي للسحر المروي عن الإمام علي بن الحسين عليهما السلام ، مصباح المتهجد للشيخ الطوسي ٥٨٦ ، الصحيفة السجادية (أبطحي) ٢٢٠ ، اقبال الأعمال ١٦٢/١ ..

[6] – سورة الفرقان الآية ، ٤٥ .

المقصد العاشر

(أن افعاله تعالى كلها معللة بالاغراض)

اعلم أن أفعاله تعالى كلها معللة بالأغراض والغايات ، لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح وصدور العبث قبيح يلزم عجزه أو جهله ، ورجوع الغرض إليه يستلزم الاستكمال وهو في حقه محال ، فيجب أن يكون معللاً بفائدة راجعة إلى العبد ، وذلك أن الفاعلية لما كانت من صفاته الفعلية كما عرفت آنفاً ، كذلك يجب أن يكون الغائية أيضاً من الصفات المتعلقة بالأفعال ، وكلتاهما راجعتان إلى الأفعال وظاهرتان بنفس الأفعال ، فالذات البات منزهة الساحة عن حلول هذه الصفات وكلتاهما متحدتان من وجه ، ومختلفتان من وجه ، كما هو شأن الفاعلية البسيطة ، فإنها عين الغائية ومحلها نفس المفعول وإلا لما كان الفاعل فاعلاً لاستحالة كون الذات فعلاً أو حالاً في الفعل أو محلاً للفعل ، فإن كل هذه الوجوه يلزم حدوثه .

فالفاعلية ظهوره بالفعل المخترع بنفسه وهي غنية ، فالحق غني عمن سواه ، فلا يكون هو علة غائية لما سواه ، ولا ترجع الغاية إليه فيكون محلاً لها (رجع من الوصف إلى الوصف ودام الملك في الملك) [1]. قال سيد الشهداء روحي وأرواح العالمين فداه : (يا من استوى برحمانيته فصار العرش غيباً في ذاته ، محقت الآثار بالآثار ومحوت الأغيار بمحيطات أفلاك الأنوار)[2] . فبطل قول نفي الغاية عن فعله ، وبطل أيضاً قول من زعم أن الغاية في ايجاد الخلق أنه تعالى أراد أن يرى ذاته في مرايا الإمكان والأعيان ، لتكون هي مجالي تجليه الذاتي من غير لزوم فقر واستكمال .

ومثلوا بمطلوبهم مثلاً أن الجميلة الحسناء تعلم أن صورتها حسنة في غاية الحسن والجمال مع علمها بحسنها تنظر إلى المرآة لترى حسنها وجمالها ، ولم يزد من هذه الرؤية شيء في حسنها وجمالها ، ومن ثم قالوا إن العالم صورة الحق وقال قائلهم : (ليس في الإمكان أبدع من هذا العالم إذ لو كان للزم بخله تعالى أو عجزه فكلاهما محال) ، فثبت أنه ليس في الإمكان أبدع من هذا العالم ، وكيف لا يكون كذلك وهو مخلوق على صورته ، لقوله

---

[1] – كشكول الشيخ الأوحد ج٢/٣٥٩ .

[2] – دعاء عرفة للإمام الحسين عليه السلام البحار٦٤/١٤٢ . صحيفة الإمام الحسين عليه السلام جمع الشيخ جواد القيومي ٢١٤ .

عليه السلام : (خلق الله آدم على صورته) [1]، وآدم يصدق على الإنسان الكبير وعلى الإنسان الصغير ، وكلما هو في صورته لا يكون أكمل منه ولا أبدع ولا أعظم ولا أنفس انتهي .

وهذا كما ترى بين الفساد ، لإرجاع الفاعلية إلى ذاته ، وكل الغاية والحدوث مضى معناه فراجع .

تحقيق

(إن الله تعالى خلق العالم في أكمل خلقة)

العالم كما ذكروا أنه أبدع ما يمكن في الإمكان ، ولا يتصور شيء أبدع منه بوجه من الوجوه والالزم عجز الفاعل القادر المختار ، وذلك أنه على هيئة تفيد التوحيد عند عدم ملاحظة نفسه كما قال أمير المؤمنين وسيد الموحدين (عليه الصلاة والسلام) لما سئل عن الحقيقة : (كشف سبحات الجلال من غير إشارة)[2] ففي ملاحظة نفسه لا تفيد التوحيد ولا يكون دليلاً على المؤثر ، فمعنى التوحيد حقايق العالم ، ومنبسط له به صفة أحدثها الحق في مرايا الإمكان والأكوان والأعيان لتكون دليلاً عليه ، ومظهرة لاشراقاته الوحداني المنبسطة لا ربط لها بحقيقة الحق ، ولا كاشفة عن ذاته ، فهي مجالي تجلياته الفعلية الظاهرة لها بها ، والممتنعة بها عنها كما قال سيد الموحدين والعارفين (عليه وآله الصلوة) : (ان الله احتجب عن الأوهام كما احتجب عن العقول)[3] (تجلى لها بها وبها امتنع منها واليها حاكمها) [4] فحقيقة العالم ذلك التجلي الذي هو نفس المتجلي له فبملاحظة العالم من حيث هو حجاب ، وعند عدم الملاحظة أنه توحيد حق بلا ارتباط قال تعالى ﴿سنريهم أيتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد﴾ [5]. فحقيقة الكل آية على حسب قابليته فافهم .

---

[1] – بحار الأنوار ج ١١ ص ١١١ ب ١ ، الكافي ١٣٤/١ ، عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق ١١٠/٢ ، التوحيد للشيخ الصدوق ١٠٣.

[2] – نور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري ج٢٢٢/١

[3] – في البحار عن الإمام الحسين عليه السلام قال : " احتجب عن العقول كما احتجب عن الابصار " البحار ج٣٠١/٤ .

[4] –نهج البلاغة ج١١٥/٢

[5] – سورة فصلت الآية ٥٣ .

إكمال

(وصف الحق تعالى لا يوصف)

إعلم أن الحق سبحانه لما أحب أن يعرف ، وجب أن يصف نفسه حتى يعرف بذلك الوصف ويجب أن يكون ذلك الوصف منزهاً عن المماثلة والمشابهة لشيء من الأشياء وإلا لزم إمكانه تعالى ولذا قال تعالى :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [1]. والوصف لا يخلو إما ان يكون حالياً أو مقالياً والوصف الحالي أجلى من المقالي والجمع بينهما أكمل ، فيجب على الحق أن يصف نفسه بكلا الوصفين وإلا لزم العدول عن الكمال إلى غيره وهو يلتزم العجز أو الجهل فوصف نفسه للخلق بالوصفين :

أما الوصف المقالي فنعت نفسه بألسنة أنبيائه وأوليائه في كتبه المنزلة .

وأما الوصف الحالي فأظهر لهم من التوحيد وسائر الصفات الكمالية على طبق التعريف المقالي ، فنظم بنيان الأكوان على هيئة التبيان فألقى في هويتها مثاله ، فأظهر عنها أفعاله .

تكميل – تمثيل

(كلمة لا إله إلا الله صفة التوحيد)

كتابة كلمة لا إله إلا الله تألفت من مداد وحروف على هيئة إفادة التوحيد عند عدم ملاحظة المداد والحروف والتأليف وحسن الخط وغيره فإنك في ملاحظة هذه الأمور لا تستفيد معنى التوحيد ، فجميع العالم عبارة عن كلمة التوحيد المنتظمة على هيئة ، ولذا عبر عنها بهياكل التوحيد وإلا لما دل على الحق بوجه من الوجوه ، وهذا سار في جميع المؤثرات والآثار من حيث الآلات ، فإن الأثر صفة فعل المؤثر وحكايته وكذلك العالم أثر فعله تعالى وحكاية ظهوره به في مقامات التوحيد وعلامات التجريد والتفريد على حسب ما ظهر بالأثر على مقتضى ذاته ، فإن الحق بذاته لم يظهر فظاهريته صفة فعله فافهم .

---

[1] – سورة الشورى الآية ، ١١ .

المقصد الحادي عشر

(أول ما تعلق به الإيجاد هو العقل المحمدي صلى الله على وآله)

إعلم أن أول ما تعلق به الفعل الايجادي وجود حدث بحدوث إنوجاده ، فكان حقيقة وجوده آية للفاعل ومحلاً للفعل ، فظاهرية الحق بها وانوجاده جهة قبوله الذي لم يكن بكل اعتبار الا بنفس ذلك الأيجاد ، فحصل منهما العقل المحمدي (صلى الله عليه وآله) بلسان الشرع ، فأمر بالإقبال إلى الخلق لتحصل المراتب الخلقية ، ومعنى إقباله إشراقه بأنواره على قوابل مراتب الأكوان المحدثة بذلك الإشراق كما قلنا سابقاً ، فإن صنع الكامل يجب أن يكون كاملاً وكماله لا يكون إلا باعتبار انبعاث الآثار ، فوجب أن يكون لجماله جمال ولجمال جمال جماله جمال وهكذا حتى ينتهي إلى مرتبة فتنغمر جهة فاعليته في قابليته ، فلا ينبعث عنه أثر وذلك لضعف القوابل لا لنقص الفاعل .

وبالجملة حيث أمر العقل بالتنزل إلى مراتب الأعيان باقتضائه الذاتي لإظهار تفاصيل ما ظهر من الفاعلية والفعل والإنفعال الكامنة فيه معنى ، تعين ذلك المعنى بصورة الفعل فتحصلت (النفس) التي هي أخت العقل والبرزخية الرقائق المعبر عنها (بالروح) فتم مراتب الغيب بتمامية المعنى الغيبي والصورة الغيبية وحصول تثلث الكيان بتحصل رتبتي الإجمال والتفصيل والبرزخية ، فأشرقت رتبة البطون واقتضت إشراق مرتبة الظهور حتى يكون مظهراً لاسمي الظاهر والباطن لتمام مراتب الغيب والشهادة بإظهار الفاعلية والقابلية فتحصلت مراتب الشهادة على طبق الغيب من تحقق الإجمال والتفصيل والبرزخ ، فكانت مادة وصورة وجسماً جامعاً ، فكان جامعاً مملكاً للرتبتين وسلطاناً على سرير النشأتين من المراتب الذاتية له ثم انبعث منه الآثار المنفصلة المعبر عنها بسائر الحقايق ، الحاكية لها نزولا وانبعاثاً إلى آخر سلاسل العلل والمعلولات .

المقصد الثاني عشر

(الماهيات مجعولة بجعل خاص)

لا أظنك يا حبيبي بعدما وقفت على مطاوي عباراتنا السابقة واشاراتنا الرائقه التي أخذت من العيون الصافية التي تجري بأمر الله لا نفاذ لها أن تتوقف في مجعولية الماهيات ، وأن كل شيء بجعل خاص إلا أن مراتب الجعل مختلفة باعتبار المجعولات من حيث الأصلية والفرعية ، وإن الجعل المتعلق بالأصل حامل الجعل المتعلق بالفرع ، فاتصاف الجعل بالبساطة والتركيب إنما يكون باعتبار المسامحة وإلا لم يكن معنى للفرق ، وإن شئت قلت الجعل في الكل بسيط ، وإن شئت قلت مركب ، فكل جزء من أجزاء المركب متعلقة بجعل خاص والهيئة التركيبية أيضاً متعلق بجعل خاص ، ففي كل شيء تتحقق جعلات باعتبار أجزائه وتركيبه ، فلا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بسبعة بمشية وإرادة وقدر وقضاء وإذن وأجل وكتاب ، فالماهيات الموجودة المميزة للأمور الوجودية باعتبار تعينات الوجود كلها ، يجب أن تكون متعلقة بالجعل وإلا لزم قدمها ، وتبطلها أدلة التوحيد أو عدمها فلا تكون منشأ للامتياز ، لأن الامتياز لا يكون إلا بالأمر الوجودي إذ العدم ليس منشأ للتمايز وإلا لانقلبت حقيقته إلى الوجود (هف).

والقول بأنها ليست بموجودة ولا معدومة قول بارتفاع النقيضين أو أنها موجودة ومعدومة قول باجتماع النقيضين ، والقول باجتماعهما وارتفاعهما بحسب المرتبة قول بوجود الماهية.

فيجب أن يكون متعلقة بالجعل وبطل القول بأنها أعيان ثابتة في الإمكان ليست بموجودة ولا معدومة .

وكذلك القول بأنها أعيان ثابتة في الحق مستأهلة لقبول خطاب (كن فيكون) وتلك شؤون ذاتية للحق لا تقبل الجعل والتغيير ، وهي الصورة العلمية وهي مندرجة في ذات الحق اندراج اللوازم في الملزومات ، وأمثال هذه العبارات الفاسدة والإشارات الكاسدة فإن الحق سبحانه أحدي المعنى صمد لا مدخل فيه ولا مخرج ليس في شيء ، ولا فيه شيء ، منزه عن الحلول والاتحاد ، لا يندرج في شيء ، ولا يندرج فيه شيء ، وليس له شؤون ذاتية ، ولا لوازم ذات ، فيلزم تعدد القدماء أو كونه فاعلاً بالايجاب ، ومحلاً للحوادث والصور العلمية ، أما أن يكون هي هو فلا يكون صوراً علمية ، وإن كانت هي غيره لزم المحذورات كما فصلنا سابقاً

وبالجملة كان الله ولم يكن معه شيء والآن على ما عليه ، كان من الوحدة الصمدانية وأحدث الأشياء لا من شيء ولا ذكر لها بكل اعتبار إلا في مراتب وجوداتها وماهيتها ، وتلك الماهيات مجعولة مساوقة للوجودات المجعولة بجعل على حدة كالكسر والانكسار كما مر آنفاً فراجع .

الباب الثالث

في النبوة وفيه مقدمة ومطالب

المقدمة

(في اثبات النبوة)

فاعلم أن الله سبحانه خلق الخلق للبقاء لا للفناء كما قال في الحديث القدسي :(خلقتم للبقاء لا للفناء) [1]، فجعل للبقاء أسباباً بمقتضى حكمته البالغة ، حيث أبى أن يجري الأشياء إلا بأسبابها ولو شاء أن يخلق بلا سبب لخلق ، وليس إجراء المسببات باقتضاء الأسباب الا باعتبار استحالة الترجيح بلا مرجح عليه ، للزومه الجهل أو العجز كما عرفت ، فجعل لكل شيء سبباً ، فأعد أسباب البقاء أصالة ، وأسباب الفناء بالعرض ، على مقتضى القوابل الذاتية والعرضية ، فبين لهم حينما أوجدهم جميع المقتضيات والنسب الارتباطية بينها وبينهما في النشئات الأولية ، فعرفوا ما يضرهم وما ينفعهم في مقامات الإدبار ، لتكميل نفوسهم المخلوقة من ظل الربوبيه ، لمشاهدة فقرهم الذاتي الموجب لافتقارهم إلى الغنى المطلق ، والمفيض الحق ، فبذلك يدوم بقاؤهم كما بين أسباب البقاء في هذه النشأة وأسباب الفناء على طبق تلك العوالم الأول ، وبين المنافع والمضار في المآكل والمشارب والأدوية والعقاقير والسمومات إلى غير ذلك من الأسباب المبقية والمفنية ، فجعل للأجسام أطباء جسمانيين لحفظ أجسادهم وعرفهم المنافع والمضار وألزمهم بالرجوع إليهم في حدوث الأمراض والأسقام ، وكذلك جعل لأرواحهم أطباء روحانيين لحفظ أرواحهم وعرفهم المضار والمنافع وأمرهم بالرجوع إليهم فيما يصلح شانهم ، كل ذلك تفضلاً منه وتكرماً حيث إنه تعالى عرفهم جميع ذ لك كما قال عليه السلام : (ثبتت المعرفة في قلوبهم ونسوا الوقف وسيذكرونه يوماً ما)[2]

ففي سفرهم إلى مراتب الأدبار نسوا تلك العوالم والديار ومقتضيات المنافع والمضار .

حتى إذا اتصلت بهاء هبوطها ... عن ميم مركزها بذات الأجرع

علقت بها تاء الثقيل فأصبحت ... بين المعالم والطلول الخضع

وأظنها نسيت عهوداً في الحمى ... ومنازلا بفراقها لم تقنع

---

[1] – الاعتقادات للشيخ المفيد ٤٧ ، البحار ٦/٢٤٩ .

[2] –بحار الأنوار ج ٣ ص ٢٨٠ ب ١١، المحاسن لأحمد بن محمد البرقي ١/٢٤١ ، علل الشرائع للشيخ الصدوق ١/١١٨ ، مختصر بصائر الدرجات للحسن بن سليمان الحلي ١٦١ ، البحار ٣/٢٨٠ .

فترؤفاً وترحماً بعث الله الأنبياء والمرسلين أطباء روحانيين ، يبينون لهم منافع أرواحهم ومضارها ، وأسباب بقائها وبوارها ، ويذكرون عقولهم بتذكار معاهدهم ، فتصدقهم عهودهم ، فتكون العقول آلة تصديق الرسول (صلى الله عليه وآله) تم بالخير وإلى هنا كتبه المصنف إعلى الله مقامه ، ورفع في الخلد أعلامه ، فبينما يكتب ذلك الكتاب أعرض له رحمه الله سفر إلى بيت الله الحرام ، فبعد اتمام أعمال الحج والعمره ، عرض له مرض الوباء فاستكمل أيامه ، ولاق حمامه ، فرحمه الله ، قد قضى نحبه ، ولقى ربه ، هيهات أن يأتي الزمان بمثله ، إن الزمان بمثله لبخيل ، وقد أصبت على بيت في مرثية لبعض شعراء العرب ؟ ولقد أجاد في المقال حيث قال :

ما للندى وعلى الاسلام ياحسن من بعد فقدك من يرتجى ويؤتمن

ووقع تلك القضيه وتلك الرزيه في شهر ذي الحجة الحرام سنة ست وستين ومائتين بعد الالف من الهجرة ١٢٦٦ . تاريخ وفاته أعلى الله مقامه ورفع في الخلد أعلامه .

(به غاب بدر الهدى) وقد تم ذلك بيد الاقل الاحقر أحمد الحسنى بن اسماعيل عفى الله عنهما وجعل ما لهما إلى خير في يوم الثلثاء غرة شهر ربيع سنة أربع وسبعين ومائتين بعد الالف ١٢٧٤ حامداً ومصلياً ومستغفراً ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولاين إلى الأخرين إلى يوم الدين آمين رب العالمين

وإلى هنا ظهر من قلمه الشريف وبينما هو رحمه الله مشغول بتصنيف الكتاب اتفق له سفر مكة وبعد إكمال الأعمال لبى داعي الله تعالى ودفن في مقابر قريش في صفة عبد المطلب ﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾.

" قيل في تاريخ وفاته قدس سره " (به غاب بدر الهدى سنة - ١٢٦٦)

الفهرس

	مقدمة المحقق	٥
	ترجمة حال المصنف	٧
	إجازة الشيخ الأحسائي إلى الميرزا حسن كوهر	١٣
	تقريض الشيخ أحمد الأحسائي للكتاب	١٤
	مخطوطات	١٥

المخزن الأول

الجوهر الأول	في وجوده ووحدته تعالى	١٩
الجوهر الثاني	في صفاته الكمالية	٢٠
الجوهر الثالث	أنه تعالى ليس كمثله شيء	٢١
	القيامات الأربعة	
	القيام الصدوري	٢١
	القيام الركني	٢١
	القيام الظهوري	٢٢
	القيام العروضي	٢٢
الجوهر الرابع	في معنى أنه صمد	٢٣
الجوهر الخامس	أنه لا يعرف من نحو ذاته تعالى	٢٤
الجوهر السادس	أنه تعالى لا اسم له ولا رسم	٢٦
الجوهر السابع	وجوده تعالى عين ذاته ولاثمة اشتراك مع غيره تعالى	٢٨
الجوهر الثامن	في علمه تعالى	٣٠
الجوهر التاسع	لا يصح إطلاق العلة عليه تعالى	٣٢

المخزن الثاني

الجوهر الأول	أن الفاعل من الصفات الفعلية له تعالى	٣٤
الجوهر الثاني	ظهوره و بطونه من صفاته الفعلية	٣٦
الجوهر الثالث	المشيئة من الصفات الفعلية	٣٨
الجوهر الرابع	إثبات فعلية المشيئة	٤٠
الجوهر الخامس	مشتقات الفعل فعلية	٤٢

المخزن الثالث

الجوهر الأول	في معرفته تعالى	٤٤
الجوهر الثاني	في معرفة النفس	٤٧
الجوهر الثالث	في معنى الربوبية	٥٠
الجوهر الرابع	في معنى النفس الناطقة	٥٢
الجوهر الخامس	تنزل النفس تنزل قشري	٥٤
الجوهر السادس	اشراقات النفس	٥٦
الجوهر السابع	تعريف الإنسان ليس بحيوان ناطق	٥٨
الجوهر الثامن	الإنسان هو العالم الصغير	٦١
الجوهر التاسع	كل مخلوق مكلف	٦٢

المخزن الرابع

الجوهر الأول	الحواس الظاهرة و الباطنة وفيه جواهر	٦٤
	القوة اللامسة	٦٤
	القوة الذائقة	٦٤
	القوة السامعة	٦٤
	القوة الباصرة	٦٥
	الحواس الباطنة	٦٦
	الحس المشترك	٦٦
	الخيال	٦٧

	المفكرة	٦٧
	الوهم	٦٧
	الحافظة	٦٨
الجوهرة الثاني	كل حاسة لها مدرك خاص	٦٩
الجوهر الثالث	بطلان فرض شريك لله تعالى	٧٠
الجوهر الرابع	الوجود الذهني و الخارجي	٧٣

المخزن الخامس

الجوهر الأول	في الوجود	٧٥
الجوهر الثاني	في الماهيات	٧٦
الجوهر الثالث	الله تعالى خلق الماهيات ثانياً و بالعرض	٧٨
الجوهر الرابع	القابل و المقبول	٧٩
الجوهر الخامس	القابلية هي الماهية	٨١
الجوهر السادس	أفعال العباد اختيارية	٨٣
الجوهر السابع	لايكون خلق إلا بسبعة أشياء	٨٥
الجوهر الثامن	الخير من الله تعالى و الشر من النفس	٨٧

المخزن السادس

الجوهر الأول	كشف حجب النفس	٨٩
الجوهر الثاني	كل الموجودات متحركة إلى المبدأ	٩٢
الجوهر الثالث	ديمومية افاضة الله تعالى إلى الخلق	٩٤

المخزن السابع

الجوهر الأول	حقيقة الموت	٩٦
الجوهر الثاني	لا يموت أحد إلا ويرى المعصومين	٩٧
الجوهر الثالث	ما يجري للميت في قبره	٩٨
الجوهر الرابع	طينة الميت الأصلية تبقى في قبره	١٠٠

الجوهر الخامس	كيفية الصور الذي ينفخ فيه اسرافيل	١٠٢
الجوهر السادس	تفكك أجزاء العالم بعد نفخ الصور	١٠٤
الجوهر السابع	ما يجري من الأحداث بعد نفخة الدفع	١٠٦
الجوهر الثامن	تجسم الأعمال يوم القيامة	١٠٨
الجوهر التاسع	حقيقة الجنة و النار	١١١
الجوهر العاشر	شهادة المكان و الزمان يوم القيامة	١١٢
الجوهر الحادي عشر	دوام النعيم و الجحيم في الجنة و النار	١١٣

كتاب اللمعات

	مقدمة	١١٦
اللمعة الأولى	توحيد الله بعدد أنفاس الخلائق	١١٧
اللمعة الثانية	في الإشارة إلى بطلان القول بوحدة الوجود	١١٩
اللمعة الثالثة	في تقسيم الوجود	١٢٢
اللمعة الرابعة	في إطلاق الوجود على الحق والخلق	١٢٤
اللمعة الخامسة	في الإشارة إلى أن الذات لا اسم له ولا رسم	١٢٦
اللمعة السادسة	في الإشار إلى إثبات الوجود الذهني وأنه ظل للوجود العيني	١٢٩
اللمعة السابعة	في بيان كيفية حدوث الكائنات و علتها	١٣٢
اللمعة الثامنة	في علمه سبحانه بالأشياء	١٣٤
اللمعة التاسعة	في إثبات حدوث الإرادة و المشيئة	١٣٧
اللمعة العاشرة	في بيان سر الخليقة	١٤٠
اللمعة الحادية عشرة	في إثبات جعل و خلق الماهيات	١٤٢
اللمعة الثانية عشرة	في سر القدر و الأمر بين الأمرين	١٤٥
اللمعة الثالثة عشرة	كل شيء يحتاج إلى مدد	١٥٠
اللمعة الرابعة عشرة	المعاد يوم القيامة من الأشياء هو بعينه الموجود في الدنيا من المادة و الصورة	١٥٣

كتاب البراهين الساطعة

	المقدمة	١٦٠
	في وضع الاسم	١٦٠
	في المعنى الموضوع له	١٦١
	المطابقة بين المفهوم والمصداق	١٦١
	المصداق الوجودي مطلقاً لا بدله من مفهوم وجودي	١٦٢
	الإمكان الخاص و العام	١٦٢
	استحالة انتزاع مفهوم واحد من مصداقين	١٦٣
	البينونة بينونة صفة وعزلة	١٦٣
	أصالة المعاني المصدرية	١٦٤
	بطلان القول بالمفاهيم العامة التي تشمل الواجب و الممكن	١٦٤
	مراتب الأمور الوجودية من الخصوص و العموم و غيرهما	١٦٥
	في أنواع الجزء المحمول	١٦٦
	النسب الأربع	١٦٦
	لا يعرف الله بحد ولا رسم	١٦٧
	حدود الماهية و أقسامها	١٦٧
	في التقابل و أقسامه	١٦٨
	قسما الاضافة	١٦٨
	في التقابل	١٦٩

الباب الأول

في إثبات الصانع و توحيه وفيه فصول

الفصل الأول	في إثبات الصانع	١٧٢
الفصل الثاني	في وحدة الصانع	١٧٢
تحقيق	غيوره تحديد لما سواه	١٧٣
الفصل الثالث	اختلاف الآراء في صفاته تعالى	١٧٤
الفصل الرابع	الفارق بين صفات الذات و الفعل	١٧٥
مثيل تقريبي	التجلي بنفس المتجلي لا بذاته	١٧٦
تبصرة	في إدراكات الشيء بظهوره الفعلي لا بذاته	١٧٧

الفصل الخامس	علمه تعالى القديم عين ذاته فلا كيف له	١٧٨
إشراق	بأن علمه تعالى عين ذاته فلا يحاط مطلقا	١٧٩
تحقيق في تدقيق	تعلق علمه تعالى بالمعلومات فعلي إشراقي	١٧٩
تكميل	الحق تعالى لا يتصف بالقبلية و البعدين	١٨٠
الفصل السادس	ليس في صفاته تعالى عموم صفة على خصوصية صفة أخرى	١٨١
الفصل السابع	إنقسام الصفات إلى صفات قدس و اضافة و فعل	١٨٢
الصفل الثامن	الوحدة الانبساطية	١٨٣
الفصل التاسع	إثبات الصفات له تعالى من باب أنها كمال عندنا	١٨٣

الباب الثاني

في صفات فعله تعالى و فيه مقاصد

المقصد الأول	الله تعالى فاعل بفعله لا بذاته	١٨٦
المقصد الثاني	الفاعل من الصفات الفعلية	١٨٧
المقصد الثالث	أنواع الفاعل	١٨٧
المقصد الرابع	أنه تعالى فاعل بالاختيار	١٨٨
المقصد الخامس	تمامية الفاعل	١٨٩
إزالة شبهة	إن الله تعالى خلق آدم على صورته	١٩٠
المقصد السادس	فاعلية (كنت كنزاً مخفيا)	١٩٠
توضيح	أثر الفاعل المختار مختار	١٩١
المقصد السابع	ما أمرنا إلا واحدة	١٩٢
تتميم و تفهيم	الفاعل الحق افاض ايجاده على جميع الموجودات من المادة و الماهية	١٩٣
تكميل	اتفاق كلمة أهل الإسلام على الله لا يوصف بالظلم	١٩٣
المقصد الثامن	أفعال العباد بالاختيار	١٩٤
المقصد التاسع	إن العبد فاعل فعله بالله لا مع الله ولا بدونه	١٩٤
تنبيه	فعل العبد لايكون إلا بقدر مشيئة الله تعالى	١٩٥
	المشيئة الحتمية	١٩٥
	المشيئة العزمية	١٩٥
تكميل	جميع الخلق لا يخالفون مشيئة الله الختمية	١٩٦
المقصد التاسع	الحق أولى بنسبة الخير اليه و العبد أولى بنسبة الشر إليه	١٩٦

تمثيل إشراقي	الخير ينسب إلى الله تعالى و الشر ينسب إلى العبد	١٩٧
المقصد العاشر	أن أفعاله تعالى كلها معللة بالأغراض	١٩٨
تحقيق	إن الله تعالى خلق العالم في أكمل خلقة	١٩٩
	وصف الحق تعالى لا يوصف	٢٠٠
تكميل – تمثيل	كلمة لاإله إلا الله صفة التوحيد	٢٠٠
المقصد الحادي عشر	أول ما تعلق به الإيجاد هو العقل المحمدي صلى الله عليه وآله	٢٠١
المقصد الثاني عشر	الماهيات مجعولة بجعل خاص	٢٠٢

الباب الثالث

في النبوة وفيه مقدمة و مطالب

المقدمة	في إثبات النبوة	٢٠٥
الفهرس		٢٠٨